جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في الحقوق
تخصص: قانون الاسرة

تحت عنوان :

السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

من إعداد الطالبتين:
- طبايبيـــة آيـــة
- صديقـــي مروة

تحت إشراف البروفيسور:
✓ العايب سامية

تشكيل لجنة المناقشة

الرقم	الأستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
01	علال ياسين	8 ماي 1945 قالمة	أ. د. محاضر –أ–	رئيسا
02	العايب سامية	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ تعليم عالي	مشرفا
03	مهيدي كمال	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ مساعد –أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2022-2023

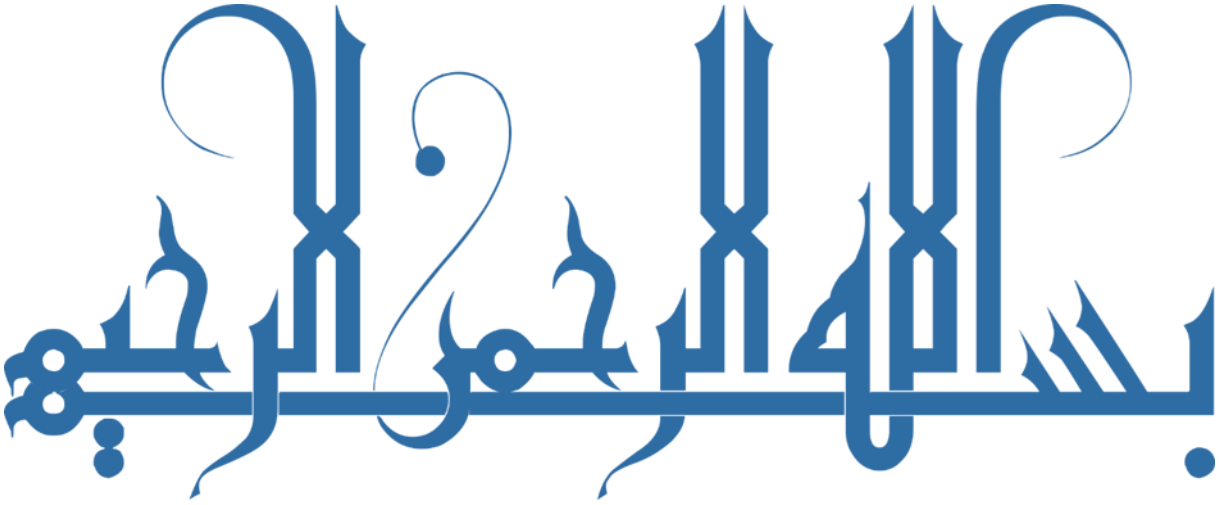
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى أله وصحبه ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين، وبعد....

نشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا انجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولا واخرا، كما نتقدم بالشكر والعرفان

الى الأستاذة المشرفة العايب سامية

التي رافقتنا في كل خطواتنا اثناء اعدادنا لهذه المذكرة وقدمت لنا كل المساعدات والتوجيهات والملاحظات، لذا نتوجه اليها باسمي عبارات الشكر والعرفان بالجميل، كما نتقدم بالشكر لجميع أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية،

وخاصة رئيس قسم الحقوق علال ياسين

الذي قدم لنا كل التسهيلات الإدارية خلال انجاز هذه المذكرة.

"وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"

الحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات، الحمد لله الذي ما تم جهد إلا بعونه وما ختم سعي إلا بفضله، الحمد لله الذي جازاني خير جزاء عن صبري واجتهادي وأكرمني بهذا الفرح الكبير ووكلني بمسؤولية العلم والعمل، لأحمل هذا الشرف إلى آخر حياتي.

بكل فخر وجد بين ثنايا قلبي، أهدي ثمرة تخرجي وجهدي إلى من كان لي مصدر الدعم والعطاء، إلى سندي الذي لا يميل الذي غمرني بحبه وحنانه وتضحياته الكبيرة في سبيل رؤيتي إلى ما أنا عليه اليوم، إلى من لا تعبر الكلمات عن قيمته.

إلى والدي الغالي حفظه الله ورعاه

أهدي جهدي وفرحتي التي أنتظرها إلى من مهدت لي طريق العلم وكانت الداعم الأول لي ويدي اليمنى في هذه المرحلة، لتحقيق طموحاتي بالحب والحنان، وأشعرتني بالسعادة، إلى من لا تنساني بالدعاء ليلا ونهارا.

إلى أمي الحبيبة أدامها الله لنا

إلى الأيادي الطاهرة التي أزالت من طريقي أشواك الفشل، إلى من ساندوني عند ضعفي وسقوني بالحب، إلى من كان وجودهم يرسم لي المستقبل بخطوط من الثقة والحب.

إلى المؤنسات الغاليات أخواتي منال، لبنى،

آية طبايبية

بعد الصلاة والسلام على خير الأنام حامل رسالة الإسلام محمد صلى الله عليه وسلام، أهذي هذا العمل إلى:

إلى من علمني أن الأعمال لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار أطال الله بقاءه وألبسه ثوب الصحة والعافية ومتعني ببره، أهذي إليه ثمرة من ثمار غرسه والدي الحبيب.

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر وطرزها في ظلام الدهر على سراج الأمل فلا فتور أو كلل وتعلم كيف يكون الحب والوفاء حبا وطاعة وبرا جزاه الله خير وأمدا في عمرك بالصالحات فأنت زهرة الحياة أمي الحبيبة.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلج بذكراهم فؤادي

إلى إخوتي الغاليين: أيمن ومراد.

وأخواتي العزيزات: أميرة وسارة، الذين ساعدوني كثيرا وأهدوني بالعون

إلى ابنة أختى الجميلة "ميس ميرال" وعزيزى

مروة صديقي

مـقــدمــة

المقدمة:

عرف العصر الحالي انفجارا كبيرا في تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأمر الذي كان سببا في تغيير نمط معيشة الإنسان، حيث تعد هذه الانفجارات التكنولوجية بمثابة ثورة تستطيع إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية تنعكس إيجابا على أسلوب الدولة عامة وعلى إداراتها المحلية خاصة.

تسعى كل الدول في العالم إلى مواكبة هذا التطور، والجزائر كغيرها من الدول عمدت إلى عصرنة كل قطاعاتها ، فقامت خلال سنة 2008 بوضع برنامج خماسي سمي " الجزائر الالكترونية 2013" ، حيث تم تشكيل لهذا الغرض لجنة خاصة هي "اللجنة الإلكترونية" ، تحت اشراف رئيس الحكومة [1].بهدف تحديث العمل العام وتوفير الأموال الناتجة عنه من استثمارها في مشاريع تنموية محلية مختلفة، وتحسين الخدمات العمومية في إطار مشروع "الإدارة الالكترونية" التي أصبحت واقعا مفروض في ظل الانتشار الرهيب للأنترنت ووسائل الاتصال، وتنامي الآثار السلبية للإدارة التقليدية التي عرقلت سير المرافق العامة.

و نظرا لأهمية الحالة المدنية البالغة في المجتمع، كونها تنظم الوضعيات والمراكز القانونية للأفراد، من ولادتهم إلى غاية وفاتهم، و لأنها أيضا تنظم أهم الأحداث المميزة لحياة الفرد الطبيعي وكل التغيرات التي تطرأ على حالته من زواج وطلاق، اهتمت الجزائر بها وبمرفق الحالة المدنية على مستوى البلديات، هذا الاهتمام ليس وليد اليوم وإنما منذ القدم، برز ذلك أكثر بعد الاستقلال أين بدأت الجزائر في استرجاع سيادتها تدريجيا من خلال إصدار القوانين، فكان أول تقنين لقانون الحالة المدنية سنة 1970 بموجب الأمر رقم 20/70[2] المتعلق بالحالة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللجنة الالكترونية، تقرير ديسمبر2008، صفحة 7، موقع الإلكتروني، www.nptc.dz.

[2]القانون رقم 20/70، مؤرخ في 13 ذي الحجة 1389، الموافق ل19 فبراير سنة 1970، يتعلق بالحالة المدنية.

المدنية ، والذي عدل سنة2014 بموجب القانون رقم 08/14[1]، ليتم تعديله مرة أخرى سنة 2017 بموجب القانون رقم 03/17[2] لمواكبة التطورات التكنولوجية.

سعى المشرع من خلال إصداره جملة القوانين إلى عصرنة سجلات الحالة المدنية باستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، كأداة تهدف من خلالها الدولة الجزائرية متمثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى الوصول إلى أعلى درجات التطور والنمو والوصول إلى التنمية الاجتماعية، وتحسين الخدمات العمومية والقضاء على جميع مظاهر الفساد الإداري.

كما عملت الدولة الجزائرية من خلال استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، لتجسيد مبدأ الشفافية أين أصبح طالبي الخدمة العمومية يستخرجون وثائقهم الخاصة بالحالة المدنية من أي بلدية وفي أي وقت حتى من بيوتهم، متبعة من خلال ذلك مجموعة من الآليات والإصلاحات التي ترجو من خلالها الحصول على نتائج ايجابية تدعم استراتيجياتها في تحديث الإدارة المحلية.

أهمية الموضوع:

إن دراسة موضوع السجل الوطني الآلي للحالة المدنية يكتسب أهمية كبيرة على المستوى العلمي والعملي.

بالنسبة للأهمية العلمية: تظهر الأهمية العلمية للسجل الوطني الآلي للحالة المدنية، من خلال البحث في النصوص القانونية المنشئة له والمنظمة للحالة المدنية، والبحث في مختلف الإجراءات المتعلقة بكيفيات تطبيقه وعمله ومعرفة مواطنه في النصوص القانونية.

أما الأهمية العملية: تبرز من خلال دراسة واقع تفعيل السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، ومدى فعاليته في تجسيد إستراتيجية الإدارة الالكترونية، ومدى مواكبته للتطورات التكنولوجية، وأثره في المجتمع كونه وسيلة لإصلاح الخدمة العمومية، وتقريب الإدارة من المواطن.

ومن هذا المنطلق تتبلور إشكالية الدراسة التالية:

إلى أي مدى وفق السجل الوطني الآلي للحالة المدنية في تحسين وترشيد الخدمة العمومية؟

---

[3]القانون رقم 08/14، مؤرخ في 13 شوال عام 1435، الموافق ل9 غشت 2014، جريدة رسمية العدد 49، سنة 2014، يعدل و يتمم الأمر رقم 20/70، يتعلق بالحالة المدنية.

[4]القانون رقم 03/17، مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438، الموافق ل10 يناير2017 ، جريدة رسمية العدد 2، مؤرخة في ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل11 يناير سنة 2017 ، يعدل ويتمم الأمر رقم 20/70، يتعلق بالحالة المدنية.

وهذا التساؤل يقودنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو واقع عصرنة سجلات الحالة المدنية؟

- ماهي آثار تفعيل السجل الوطني الآلي للحالة المدنية؟

المنهج المتبع:

اعتمدنا في تحليل اشكاليتنا على:

المنهج الوصفي: تبعنا المنهج الوصفي في تقييم السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، ومدى نجاعته وفعاليته في المجتمع، من خلال دراسة آثاره سواء على الجانب الوظيفي أو على الخدمة العمومية وصولا إلى أهم سلبياته وايجابياته.

المنهج التحليلي: التي يتماشى وطبيعة الدراسة، من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة باستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، والإصلاحات التي قام بها المشرع الجزائري فيما يخص استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وتحليل أهم المزايا المميزة التي جاء بها السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وكذا تحسين الخدمة العمومية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- الوصول إلى نتيجة معينة ومعرفة دور رقمنة قطاع الحالة المدنية في تحسين الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين.
- محاولة عرض مراحل تطور السجل الوطني الآلي ونشأته.
- محاولة البحث في الإصلاحات التي قام بها المشرع لاستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.
- معرفة أبعاد استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.
- تقييم مدى نجاعة السجل الوطني الآلي للحالة المدنية من خلال بيان آثاره ونقائصه ومزاياه.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية.

الأسباب الذاتية: تتمثل في أهمية الموضوع والرغبة في البحث في مجال الحالة المدنية، بإعتبار أن هذه الأخيرة ترتبط بالفرد منذ ولادته إلى غاية وفاته، وتنظم المراكز القانونية للأفراد، ومدى

اهتمام المشرع بهذا المجال وتطويره من خلال رقمنة سجلات الحالة المدنية، باستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، لأن مواكبة التطورات التكنولوجية ضرورة لابد منها للوصول إلى التنمية الاجتماعية.

الأسباب الموضوعية: تتمثل في كون السجل الوطني الآلي للحالة المدنية من أهم المواضيع التي تواكب التطورات التكنولوجية والعولمة بصفة عامة، نظرا لقيمته العلمية وحداثة القوانين المنظمة له والتعديلات المستمرة التي تطرأ عليه، بالإضافة إلى معرفة ما يقدمه السجل الوطني الآلي للحالة المدنية من خدمات تنعكس على جودة الخدمة العمومية المقدمة في مرفق الحالة المدنية.

تبرز أهم الدراسات السابقة في:

- هواري عبد القادر: "تنظيم الحالة المدنية في ظل التعديلات الأخيرة"، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر في تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، السنة الجامعية 2018/2017. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول النظام القانوني للحالة المدنية وأهم التعديلات التي جاء بها القانون رقم 08/14، لكنها لم تعالج الآثار الناجمة عن استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، في حين أن دراستنا شملت الجانبين معا.
- لبصير رحمة: "أثر الاعتماد السجل الوطني الأتوماتيكي للحالة المدنية على مستوى الخدمة العمومية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر 2021/2020. هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية وتقييم فعاليته، دون التطرق إلى أهم الإصلاحات المتبعة لاستحداثه، ولا مظاهر عصرنة سجلات الحالة المدنية، لذلك حاولنا في دراستنا معالجة أهم مراحل استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ومظاهر العصرنة، بالإضافة إلى تقييم مدى نجاعته في المجتمع.

صعوبات الدراسة:

- ضيق الوقت الممنوح لدراسة هذا الموضوع الذي يتطلب التعمق في مختلف أجزاءه والقيام بدراسات ميدانية لكشف آثاره وايجابياته وسلبياته.

- حداثة الموضوع إذ لم يسبق دراسته من قبل، ونقص وقلة المراجع المتخصصة في دراسته.
- صعوبة تحليل المراجع والأفكار المتعلقة بالموضوع واستنباطها من المراجع العامة الخاصة بالإدارة الالكترونية.

الخطة المتبعة:

لمعالجة الموضوع ارتأينا تقسيم البحث إلى فصلين تشدهما مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول: عصرنة مرفق الحالة المدنية الذي بدوره ينقسم إلى مبحثين: استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية (المبحث الأول)، مظاهر عصرنة مرفق الحالة المدنية (المبحث الثاني).

الفصل الثاني: تقييم مدى نجاعة السجل الوطني الآلي للحالة المدنية في المجتمع، متطرقين إلى أثر عصرنة مرفق الحالة المدنية (المبحث الأول)، ايجابيات وسلبيات السجل الوطني الآلي للحالة المدنية (المبحث الثاني).

الفصل الأول:

عصرنة مرفق الحالة المدنية

تمهيد:

في ظل الثورة التكنولوجية سارعت الجزائر لمواكبة هذه الثورة من خلال تبني أساليب حديثة لإدارة أنشطتها وأعمالها، وفي سبيل ذلك بادرت لتفعيل التكنولوجيات المتطورة والانتقال إلى رقمنة العديد من القطاعات من اجل تحسين مستوى جودة خدماتها. وقد جسد قانون 08/14 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية، تتجلى من خلال ما تضمنه من أحكام مسايرة للتطور التكنولوجي وتحقيق التنمية المحلية، حيث تعتبر مصلحة الحالة المدنية إحدى المصالح العمومية التي يضطر كل مواطن إلى طلب خدماتها بشكل مستمر، لأنها تتعلق بمنحه وثائق ثبوتية مرتبطة بشخصيته القانونية، و ما يرتبط بها من مقومات بدءا من الولادة إلى حين الوفاة، لذلك عملت الجزائر على تحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن وتحسين مستوى البلديات، وتطبيق البرنامج الوزاري للسجل الوطني الآلي للحالة المدنية باعتباره وسيلة رقمية تساعد المواطنين على استخراج ما يحتاجونه من وثائق (شهادة ميلاد، عقد الزواج، شهادة الوفاة).

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

المبحث الثاني: مظاهر عصرنة مرفق الحالة المدنية.

المبحث الأول: استحداث السجل الآلي للحالة المدنية

يعد السجل الآلي الوطني للحالة المدنية عبارة عن سجل الكتروني يحتوي على معلومات متعلقة بالأفراد والواردة في سجلات الحالة المدنية ممركز لدى وزارة الداخلية، وقد تم استحداثه بموجب الأمر 08/14 المعدل والمتمم للأمر 20/70 المتضمن قانون الحالة المدنية. وهو صورة عن رقمنة الدولة لمصلحة الحالة المدنية معتمدة في ذلك إتباعه بجملة من المراسيم والتنظيمات المحددة لكيفية تطبيق المواد المضافة أو المعدلة لتنظيم الحالة المدنية تنظيما رقميا، بهدف الانتقال بها من النموذج التقليدي المتعب إلى النموذج الرقمي الالكتروني المتطور.[1]سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة: ظروف نشأة السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ثم أهداف استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

المطلب الأول: ظروف نشأة السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

نظم مرفق الحالة المدنية الأمر رقم 20/70 المتعلق بالحالة المدنية، لكن هذا الأمر لم يتم تعديله طيلة أربعة وأربعين سنة مما جعله غير قادر على مواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، في ظل ما يعرفه العالم من تطورات الكترونية سمحت للمواطن إخراج وثائقه من بيته في إطار ما يسمى "الإدارة الالكترونية "،الأمر الذي جعل المشرع يعدل قانون الحالة المدنية بما يتناسب مع هذه التطورات ولتقريب الإدارة من المواطن والعكس،وعموما رقمنة مرفق الحالة المدنية مرت بعدة مراحل وصولا للتجسيد الفعلي للسجل الوطني الآلي.[2]

الفرع الأول: مراحل تطور نشأة السجل الوطني الآلي

خلال العصور التاريخية كان الناس ينسبون إلى آبائهم وقبائلهم عند ولادتهم، ثم وفق عادات وطقوس بدائية يتزوجون كمصير حتمي، يتوفون دون أن يتركوا دليلا على وجودهم ولكن مع التطور السريع للمجتمعات الأوربية خلال القرن التاسع عشر، في شتى المجالات

[1] سارة مروان، مظاهر التنظيم الرقمي للحالة المدنية في القانون الجزائري، مجلة قضايا معرفية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد2، العدد1، الجزائر، مارس 2022، صفحة 29.

[2] مليكة حجاج، أثر عصرنة مرفق الحالة المدنية في جودة تقديم الخدمة العمومية، دراسة على ضوء تعديلات قانون الحالة المدنية، مجلة قضايا معرفية، المجلد 2، العدد1، الجزائر، مارس 2022، صفحة 253.

ومـا رافقـه مـن تطـور حضـاري وسياسـي فـرض علـى رئـيس الأسـرة أو رئـيس القبيلـة فـي تفكيـر بصـورة جديـة إلـى قواعـد محكمـة لتنظـيم أحـوالهم الشخصـية وشـؤونهم العائليـة ومشـاكلهم المدنيـة.[1] أي كـل مالـه صـلة بمـيلاد الإنسـان وزواجـه ووفاتـه ومالـه علاقـة باسـمه ولقبـه وعمـره ونسـبه وموطنـه.....إلى غيـر ذلـك، فـتمخض هـذا التفكيـر وأنجـب مـا نسـميه اليـوم "بنظـام الحالـة المدنيـة " وللحـديث عـن نظام الحالة المدنية في الجزائر سنتطرق لمعرفة مراحل تطورها.[2]

أولا: مرحلة نظام الحالة المدنية خلال الاستعمار

لـم يكـن فـي الجزائـر خـلال الاسـتعمار إي تسـجيل حكـومي أودينـي لعقـود الحالـة الزوجيـة للـولادات والوفيـات، أغلبيـة أفـراد المجتمـع لـم يكـن لهـم لقـب عـائلي ويعرفـون عمـرهم إلا بصـورة تقليديـة، وغالبـا مـا يسـتندون تـواريخ مـيلادهم لهـا علاقـة بوقـائع معاشـه (جفـاف، وبـاء مجاعـة .....)[3] ،لأن الجزائـر آنـذاك كانـت مسـتعمرة، فقـد اسـتفادت مـن تنظـيم الحالـة المدنيـة الذي شاهده العالم المعاصر بعد صدور أول قرار رسمي بتاريخ 1830/12/07.

وقـد توالـت عـدة قـوانين فـي أواخـر القـرن التاسـع عشـر أهمهـا قـانون 1882/03/23 والـذي مـر بفصلين هامين هما:

الفصـل الأول: سـمي بالسـجلات الأم علـى أن يتضـمن لقـب المـواطن واسـمه ومحـل ولادتـه ومهنتـه وتاريخ ميلاده.

الفصـل الثـاني: يتعلـق بعقـود الحالـة المدنيـة ذاتهـا وبدايـة تنظيمهـا وتسـجيلها فـي سـجلات معينـة هـي سـجلات الحالـة المدنيـة نصـت مـادة 02 مـن هـذا القـانون علـى أنـه فـي كـل بلديـة أو فـرع بلديـة يجـب

[1] يحيـى لعمـارة محامـد، الحالـة المدنيـة فـي الجزائـر، دراسـة ميدانيـة علـى عينـة مـن بلـديات الـوطن، كليـة العلـوم الاجتماعيـة، قسـم الـديموغرافي، مـذكرة لنيـل شـهادة دكتـوراه فـي علـوم الـديموغرافيا، جامعـة وهـران2، الجزائـر، السـنة الجامعية 2015/2014، صفحة 13.

[2] شـيحاوي مـراد، النظـام القـانوني للحالـة المدنيـة بلديـة البـوني، مـذكرة لنيـل شـهادة التكـوين مـا بعـد التـدرج، التخصـص إدارة ومالـيـة، كليـة الحقـوق والعلـوم السياسـية، جامعـة 8 مـاي 1945 قالمـة، الجزائـر، السـنة الجامعيـة 2018/2017، صفحة 9.

[3] عبـد العزيـز سـعد، نظـام الحالـة المدنيـة فـي الجزائـر، وثـائق الحالـة المدنيـة والحـالات التـي تطـرأ عليهـا، الجـزء الثاني، دار هومه، الجزائر، سنة 2011، صفحة 32.

أولا إحصـاء كافـة السـكان الجزائـريين بواسـطة ضـابط الحالـة المدنيـة وتحفـظ هـذه النتيجـة فـي سجلات الأم ويجب أيضا على كل جزائري أن يختار لقبا أو إسما عائليا ..... [1]

ثانيا: مرحلة نظام الحالة المدنية بعد الاستقلال مباشرة

صـدر الأمـر رقـم 70/20 المـؤرخ فـي: 1970/07/01 فـي الجزائـر وألغـى جميـع القـوانين المخالفـة لـه، والتـي كانـت مطبقـة قبله،ولقـد تضـمن أهـم القواعـد التـي تـنظم الحالـة المدنيـة للأفـراد تنظيمـا شـاملا لكـل الجزائـريين داخـل الـوطن وخارجـه وحـدد اختصاصـات ومسـؤوليات ضـابط الحالـة المدنيـة المتعلقـة بـالميلاد والـزواج والوفـاة والطـرق الواجـب إتباعهـا لمعالجـة الحـالات التـي يمكـن أن تطـرأ علـى هـذه العقـود مثـل : التصـحيح والتعـديل والإلغـاء وأيضـا حـدد أنـواع الشـهادات التـي تقـوم مقـام العقـود الحالـة المدنيـة.[2] وفـي آخـر فصـل فيـه بـين قواعـد وطـرق تسـجيل وتقييـد عقـود الحالـة المدنية للمواطنين الجزائيين المقيمين في البلدان الأجنبية.

– ثـم جـاء مرسـوم 105/72 المـؤرخ فـي1972/06/07 يتماشـى مـع عصـرنة الإدارة وفـك العزلـة وتسـهيل الصـعاب علـى المـواطن، أهـم مـا جـاء بـه: تمديـد صـلاحية شـهادة الميـلاد إلـى عشـرة سـنوات واسـتخراجها مـن أي مكـان لا يشـترط مكـان الـولادة كمـا كـان فـي السـابق، ورفـع سـن الرشـد إلـى 19سنة بدلا 18سنة. وركز على رقمنة جميع البلديات وربطها بشبكة الانترنيت.

– فـي وقتنـا الحـالي أصـبح مرفـق الحالـة المدنيـة يتوافـد عليـه يوميـا عـدد كبيـر مـن المـواطنين لاسـتخراج مـا يحتاجونـه مـن وثـائق كعقـود الـولادات والـزواج والوفيـات. ونظـرا للتطـور التكنولـوجي والتحـول مـن مصـلحة كلاسـيكية لمصـلحة ذكيـة، غـزت الإدارة الالكترونيـة مختلـف الميـادين لاسـيما البلديات مما أدى إلى تحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن.[3]

ومن أهم مراحل تطور السجل الوطني الآلي:

[4] يحيى لعمارة محامد، المرجع السابق، صفحة 14.

[1] عبـد العزيـز سـعد، نظـام الحالـة المدنيـة فـي الجزائـر، وثـائق الحالـة المدنيـة والحـالات التـي تطـرأ عليهـا، المرجـع السابق، صفحة 33.

[2] رجـدال جـلال، مصـايد عمـر، النظـام القـانوني للحالـة المدنيـة فـي الجزائـر فـي ظـل الإجـراءات المسـتحدثة، مـذكرة لنيـل مـذكرة ماسـتر فـي الحقـوق، تخصـص قـانون إداري، كليـة الحقـوق والعلـوم السياسـية، البـويرة، الجزائـر، السـنة الجامعية 2020/2019، صفحة 66.

1-إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام:

يعد التطور التكنولوجي الحديث للإعلام والاتصال قام المشرع بتعميمها على المرصد الوطني للمرفق العام الذي يعتبر هيئة استشارية من أجل وضع قواعد وتدابير لتحسين وضع المرفق وتسييره.وسعت إلى وضع شبكات ربط مابين المؤسسات ومابين الوزارات تكون بمثابة البوابة الرقمية الحكومية التي ستسمح بالتواصل مع الهيئات جاهدة لتحسين الخدمة المقدمة للمواطنين والوقوف على حجم النقائص والمشاكل التي تتخبط فيها معظم البلديات، والتأكد من أن معظم البلديات مزودة بالإعلام الآلي والتكنولوجي العصري.[1]من أهم الأعمال التي قامت بها هي: وضع لافتات ضوئية إعلامية من أجل تسهيل الخدمة للمواطنين من طرف مرفق الحالة المدنية، وتزويد المكاتب بالإعلام الآلي المتطور.مازالت للأسف بعض البلديات تستعمل طريقة الكلاسيكية لاستخراج وثائقها بسبب عدم ربطها بالشبكة الالكترونية.

2- إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية:

صدر السجل الوطني الآلي بموجب القانون رقم 08/14، يعتبر من أهم مظاهر العصرنة من أجل تسهيل تطبيق الإدارة الالكترونية، حيث يضم عقود الحالة المدنية الرقمية(الميلاد، الزواج، الوفيات) لكل بلديات الوطن، أين تم ربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية والبعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية و المؤسسات العمومية الأخرى والمصالح المركزية لوزارة العدل، [2] يهدف إلى تكوين قاعدة معطيات شاملة، تشغل عبر كافة بلديات الوطن لإصدار عقود الحالة المدنية لأي شخص ومن أي بلدية دون التنقل إلى البلدية الأصلية بصفة آنية، ويمكن الجالية الجزائرية أيضا المقيمة بالخارج من تقديم طلب الحصول عليها من ممثلي الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.[3]

---

[1]بن زيان أحمد، حاحة عبد العالي، عصرنة مرفق الحالة المدنية وأثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 3، الجزائر، سنة 2018، صفحة 201.

[2]يحياوي سمية، عصرنة المرفق العام في الجزائر، رقمنة البلدية نموذجا، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 6، العدد1، الجزائر، سنة 2020، صفحة 47.

[3]كحل الرأس سمية، شوايدية منية، دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية، مجلة الدراسات، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، سنة 2021، صفحة 246.

[4]يحياوي سمية، المرجع السابق، صفحة 47.

تجسيدا لمظاهر العصرنة أصدر مرسوم تنفيذي رقم 315/15 متعلق بإصدار نسخ ووثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، حيث يتم إصدار هذه الوثائق من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وبتوقيع إلكتروني، مما يجعل هذه الوثيقة تتمتع بنفس الحجية التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية.[1]

من أهم مظاهر عملية الرقمنة حرصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على وضع كل المعلومات وإتاحتها للمواطنين حيث تحولت بعض الوثائق الورقية إلى وثائق الكترونية وتمديد صلاحيتها ويتم تجديدها آليا وتسمى "بالوثائق البيومترية "ومن بين هذه الوثائق جواز السفر البيومتري وهو عبارة عن وثائق هوية بيو مترية ورقية تحتوي على معلومات حيوية مخزنة إلكترونيا يمكن استخدامها للمصادقة على هوية الأفراد و تستخدم هذه الوثائق تقنية البطاقات الذكية، وتحتوي على شهادات إلكترونية للدولة الجزائرية ومعلومات الحالة المدنية لصاحبها. [2] كذلك بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية بالرجوع للمرسوم الرئاسي رقم 143/17 المؤرخ في 18 أفريل 2017 تكون بطاقة التعريف الوطنية من نوع بيومتري إلكتروني، ولقد حدد هذا المرسوم مواصفاتها والجهة المختصة بإعدادها والممثلة في البلديات،كما حدد آجالها وكيفية تجديدها.[3] نفس الأمر بالنسبة لرخصة السياقة البيومترية الإلكترونية و التي أشرف وزير الداخلية والجماعات المحلية بتاريخ 1 أفريل 2018 على استصدار أول رخصة سياقة بيومترية إلكترونية، وهذا في إطار تمكين المواطن من الإستفادة من خدمة عمومية ذات جودة عالية وبلوغ مستوى جد متقدم من العصرنة عن طريق اللجوء إلى آخر التقنيات والتكنولوجيات المتاحة.[4]

الفرع الثاني: الإصلاحات المواكبة لعصرنة مرفق الحالة المدنية

سعى المشرع الجزائري إلى تنظيم الحالة المدنية للأفراد بشكل يضمن فيه تقديم جودة عالية لهم وتسهيل عملية استخراج وثائقهم من خلال تعديل قانون الحالة المدنية، واستحداث هيئات إدارية في سبيل ذلك. كما أنه نظم مرفق الحالة المدنية على مستوى البلديات بما يتناسب مع مقتضيات الخدمة العمومية. [5]

---

[1] حمدي جليلة ايمان، بورايو محمد ياسين، واقع الإدارة الالكترونية ومساهمتها في تحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة وطنية للدراسات العمومية الأكاديمية، المجلد 3، العدد 2، الجزائر، سنة 2020، صفحة 343.

[2] المواد 6، 9، 17، من المرسوم الرئاسي رقم 143/17، المؤرخ في رجب عام 1438 الموافق ل 18 أفريل 2017، المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وآجالها.

[3] يحياوي سمية، المرجع السابق، صفحة 48.

[4] مليكة حجاج، المرجع السابق، صفحة 254.

أولا: الإصلاحات القانونية المواكبة لعصرنة مرفق الحالة المدنية

قام المشرع بإحداث إصلاحات تشريعية لتطوير وعصرنة مرفق الحالة المدنية، من أهمها تعديل قانون الحالة المدنية لسنة 2014 وتعديل سنة 2017.

1/ أهم الإصلاحات التي جاء بها قانون رقم 08/14:

تم تعديل القانون رقم 70/20 المتعلق بالحالة المدنية بموجب القانون رقم 08/14، الذي كمل الفصل الثاني منه بعنوان السجلات وجداول سجلات الحالة المدنية بقسم رابع بعنوان السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، في المواد من 25 مكرر إلى المادة 25 مكرر 5. حيث سن هذا القانون على مجموعة من التعديلات الجزئية نذكر منها:

1-1/ التغيير في قائمة مطبوعات الحالة المدنية:

تقوم البلدية بإصدار هذه المطبوعات، حيث كانت تشمل 36 وثيقة، قلص هذا العدد الكبير إلى 29 وثيقة سنة 2010 ثم تم إلغاء بعضها ليصبح عددها 14 وثيقة. تستعمل 12 منها في البلديات تستخرج من قبل المواطن، بينما تستعمل وثيقتين منها مابين المصالح المختصة.[1]

1-2/ تمديد صلاحية بعض وثائق الحالة المدنية:

حيث كانت مدة صلاحية وثيقة عقد الميلاد قبل تعديل 2014 سنة واحدة، لتصبح بعد التعديل صالحة لمدة 10 سنوات مالم يحدث تغيير في الحالة المدنية للشخص المعني، أما بالنسبة لوثيقة عقد الوفاة أصبحت مدة صلاحيتها غير محدودة. [2]

1-3/ مرسوم تنفيذي رقم 363/14 المؤرخ في 15 ديسمبر 2014:

يتعلق هذا المرسوم بإلغاء الأحكام المتعلقة بالتصديق طبق الأصل من نسخة الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية، صدر عن وزارة الداخلية ضمن إجراءات تحسين الخدمة العمومية والقضاء على بيروقراطية الإدارة[1].

[1] مرسوم تنفيذي رقم 75/14، المؤرخ في 17 فيفري 2014، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، الجريدة الرسمية، عدد11، المؤرخة فيفري 2014، صفحة 6.

[2] رجدال جلال، مصايد عمر، المرجع السابق، صفحة 62.

1-4/ إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية:

حيث صدر في هذا الشأن المرسوم رقم 204/15[2] يسمح بإصدار النسخ بطريقة إلكترونية وبتوقيع إلكتروني وذلك من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وكذلك صدر مرسوم تنفيذي

رقم 315/15 يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية إلكترونية.[3]

2/ أهم الإصلاحات التي جاء بها قانون رقم 03/17:

كان آخر تعديل لقانون الحالة المدنية بموجب قانون رقم 03/17، وتم استكمال سلسلة الإصلاحات التشريعية بالقانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة.[4] تضمن أحكام خاصة بالتصديق الإلكتروني[5] للمحررات والوثائق القضائية، بما فيها تلك المتعلقة بالحالة المدنية الصادرة عن الجهات القضائية، والمتعلقة بتسجيل العقود المغفلة أو تصحيح وتعديل العقود ومهر الوثائق والمحررات القضائية التي تسلمها وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها بتوقيع إلكتروني.[6]

وعموما أبرز التعديلات التي جاء بها قانون رقم 03/17 يتضمن الحالة المدنية، تتمثل في:

---

[3] مليكة حجاج، المرجع السابق، صفحة 257.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 204/15، مؤرخ في 27 يوليو 2015، يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، جريدة رسمية عدد 41، صادرة بتاريخ 29 يوليو 2015، صفحة 16.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 315/15، المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، جريدة رسمية عدد 68، صادرة بتاريخ 27 ديسمبر 2015، صفحة 6.

[2] القانون رقم 03/15، المؤرخ في 1 فبراير 2015، متعلق بعصرنة العدالة، جريدة رسمية العدد 6، الصادرة في 10 فبراير 2015.

[3] التوقيع الإلكتروني هو وسيلة توثيق عبارة عن بيانات في شكل إلكتروني مرفقة أو مرتبطة ببيانات إلكترونية أخرى، والتصديق الإلكتروني هو مجموعة الإجراءات التي تسمح بتسيير الشهادات الإلكترونية وإصدارها أو إبطالها وتستعمل للتحقق من التوقيعات الإلكترونية وتحديد الطابع الزمني الذي يسمح بمعرفة الساعة التي تمت فيها كل عملية. بن زيان أحمد، حاحة عبد العالي، المرجع السابق، صفحة 85.

[4] مليكة حجاج، المرجع السابق، صفحة 258.

2-1- استحداث مادتين جديدتين:

هما المادة 38 مكرر تم استحداثها بموجب القانون رقم 03/17 المادة 2 منه، تسمح بتقديم طلبات التصحيح للأخطاء الواردة في عقود الحالة المدنية أو تعديلها أو إبطالها إلكترونيا. والمادة 52 مكرر بموجب المادة 4 من نفس القانون، والتي من خلالها يسهر وكيل الجمهورية بتنفيذ الأوامر والقرارات المتعلقة بتصحيح عقود الحالة المدنية، بإعطاء تعليمات إلى ضباط الحالة المدنية في دائرة اختصاصه بشأنها.

2-2/ توسيع الاختصاص الإقليمي للمحاكم:

وذلك في عملية تصحيح الأخطاء الواقعة على وثائق الحالة المدنية وتسجيل العقود وتعديلها.[1] في سبيل ذلك تم تعديل المواد التالية:

- المادة 49 من قانون الحالة المدنية بموجب المادة 3 من القانون رقم 03/17: حيث يتم التصحيح بموجب أمر يصدره رئيس أي محكمة عبر التراب الوطني لأي عقد أو مقرر قضائي، حتى ولو تم تسجيلها أو تحريرها خارج دائرة اختصاصه بموجب عريضة مقدمة من وكيل الجمهورية.
- المادة 51 من القانون رقم 03/17: عدلت هذه المادة، فجاءت لتوسيع الاختصاص الإقليمي لوكلاء الجمهورية في عملية التصحيح الإداري في وثائق الحالة المدنية إلى جميع أنحاء الوطن.
- أضيفت فقرة 3 إلى المادة 52 من قانون الحالة المدنية: تتولى النيابة العامة إحالة الحكم الصادر والعمل على تسجيله، ويمكنها أن تلجأ في ذلك إلى الطرق الإلكترونية.
- تعديل المواد 98، 99، 101 من قانون الحالة المدنية: بالنسبة لعقود الحالة المدنية بالخارج، تسجل العقود التي لم يتم تسجيلها بالبلد الأجنبي بسبب عدم وجود عقود كتابية بها أو

[1] أحسن رابحي، تنظيم الحالة المدنية على مستوى المجلس الشعبي البلدي، مجلة صوت القانون، جامعة الجيلاني بونعامة، خميس مليانة، عدد 2، الجزائر، أكتوبر 2014، صفحة 130.

بسبب عدم التصريح بها، أو إتلافها أو ضياعها في السجلات القنصلية، بموجب حكم من رئيس أي محكمة عبر التراب الوطني بطلب من المعني مباشرة، أو عبر مركز دبلوماسي أو قنصلي، بعد ما كان هذا الاختصاص يقتصر على محكمة سيدي أمحمد بالعاصمة.

يؤول تصحيح الأخطاء التي تضمنتها عقود الحالة المدنية المحررة بالخارج، إلى رئيس أي محكمة عبر التراب الوطني، الذي يصدر أمر تصحيحها، وبعد صدورها يرسلها مباشرة إلى وزارة الشؤون الخارجية التي تحتفظ بالأصل الثاني من السجلات القنصلية.

توسيع الاختصاص الوطني لتنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية المتعلقة بتصحيح عقد مسجل في سجلات الحالة المدنية، حيث يصدر حكم من أي محكمة عبر التراب الوطني لمهره بالصيغة التنفيذية.

ثانيا: الإصلاحات المؤسساتية لمواكبة عصرنة مرفق الحالة المدنية

انتهجت الجزائر إستراتيجية خاصة بغرض عصرنة مرفق الخدمات العمومية بما في ذلك مرفق الحالة المدنية، وذلك باستحداث هيئات إدارية لدعم عمل السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وتنمية كوادرها البشرية بما يضمن الوصول إلى نتائج مرضية.[1] فقد تم استحداث هيئات إدارية جديدة سعت وتسعى الجزائر من خلالها إلى بناء مجتمع معلوماتي داخل إداراتها عموما، وخاصة مرفق الحالة المدنية. انصب اهتمامها على تحقيق ذلك من خلال إحداث هيئات إدارية جديدة تساعد على تحقيق الغاية المرجوة فقامت بإنشاء:

1/ المرصد الوطني للمرفق العام:

وهو هيئة استشارية يتكون من ممثلي عدة وزارات تحت إشراف الوزير المكلف بالداخلية، من مهامه، اقتراح القواعد والتدابير الرامية إلى تحسين تنظيم المرفق العام.[2]

[1] طواهرية نخلة، سرير عبد الله، أساليب عصرنة الخدمات العمومية بالإدارة المحلية، دراسة الخدمة بمصلحة الحالة المدنية بلدية تيارت، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 5، العدد2، الجزائر، سنة 2021، صفحة 73.

[2] بن زيان أحمد، حاحة عبد العالي، المرجع السابق، صفحة 204.

2/ الوزارة المكلفة بإصلاح الخدمة العمومية:

تقوم بالتنسيق بين مختلف الهيئات من أجل خدمة المواطن وتعزيز ثقته بالمرفق العام، كون السبب الرئيسي لإنشائها كثرة شكاوى المواطنين ضد المسؤولين، تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 382/13.[1]

3/ لجنة إصلاح هياكل الدولة:

تشرف على مهام الهيئات الإدارية التي تنهض بالخدمة العمومية، تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 372/2000،[2] في إطار ذلك أصدر وزير الداخلية عدة برقيات عاجلة منها: البرقية رقم 14/2697 تم بموجبها الحث على إنشاء الملحقات الإدارية للبلديات وربطها ببعضها آليا من أجل إستخراج عقد الميلاد رقم 12، كذلك البرقية رقم 13/3064 تخص إعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية المحلية.[3]

4/ مرصد الخدمة العمومية:

قام بإنشائه الوزير المكلف بالخدمة العمومية، يتكون من ممثلي المجتمع المدني وإطارات ذات كفاءة وخبرة لتحسين الخدمة العمومية. يهدف إلى تحسين الخدمة خاصة في المناطق المعزولة، تم إنشاء مكاتب لإستقبال شكاوى وطعون المواطنين تدون في سجل خاص.[4]

5/ لجان الإصغاء والاستقبال لفائدة المواطنين:

تم إنشائه بناءا على تعليمة وزارية ألزمت الولاة على إصدار أوامر صارمة لإنشاء لجان إصغاء لانشغالات المواطنين بصفة دائمة وبإشراف موظفين مؤهلين لهم كفاءة في الاتصال والإعلام.[5]

---

[3] المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 382/13، المؤرخ في 19 نوفمبر 2013، المحدد لصلاحية الوزير لدى الوزارة المكلفة بإصلاح الخدمة العمومية، جريدة رسمية عدد 59، المؤرخ في 20 نوفمبر 2013.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 372/2000، المؤرخ في 22 نوفمبر 2000، المتضمن إحداث لجنة إصلاح هياكل الدولة ومهامها، جريدة رسمية عدد 71، مؤرخة في 26 نوفمبر 2000.

[1] مليكة حجاج، المرجع السابق، صفحة 261.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 03/16، مؤرخ في يناير 2016، يتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرافق العامة، جريدة رسمية عدد 2، المؤرخة في يناير 2016.

[3] مليكة حجاج، المرجع السابق، صفحة 262.

بالإضـافة إلـى اسـتحداث الهيئـات الإداريـة تـم إضـافة تعـديلات علـى مرفـق الحالـة المدنيـة فـي إطـار عصـرنته، مـن خـلال تزويـده بشـبابيك زجاجيـة وقاعـة انتظـار مـزودة بكراسـي لائقـة. وتعليـق لافتـات إعلاميـة توضـح الخـدمات المقدمـة، كمـا تـم تخصـيص ممـرات لـذوي الاحتياجـات الخاصـة، وتـم تجهيـز المكاتـب بـأجهزة الإعـلام الآلـي والإنترنـت وإدخـال بـرامج جديـدة مـن أجـل تنظـيم مصـادر المعلومات الإلكترونية وحفظها واسترجاعها.[1]

ثالثا: تنمية الكوادر البشرية

إن المحـرك الرئيسـي والفعـال لعمليـة الرقمنـة، هـو العنصـر البشـري لـذلك وجـب دعمـه وتطـويره بطـرق ووسـائل تمكنـه مـن مواكبـة التطـورات الحاصـلة والتـأقلم معهـا. تتمثـل هـذه الطـرق والوسـائل فيما يلي:

1/ التكوين:

فـي سـنة 2014 تـم تـوفير 13 ألـف منصـب شـغل عبـر كافـة بلـديات الـوطن، وذلـك تماشـيا مـع التـدابير الحكوميـة الراميـة إلـى ترشـيد النفقـات العموميـة وتعزيـز التوازنـات، بحيـث أن بعـض البلـديات أحصـت فائضـا فـي تعـداد مـوظفي الحالـة المدنيـة بعـد الاعتمـاد علـى الإعـلام الآلـي. مـن أهـم الإجـراءات التـي اتخـذتها الجزائـر فـي هـذا الشـأن هـو تكـوين عـدد مـن الإطـارات السـامية مـن سـلك الجماعـات المحليـة بفرنسـا فـي أكتـوبر 2014 فـي انتظـار التكـوين فـي الخـارج،[2] تـم صـدور مرسـوم تنفيذي جديد خاص بالتكوين رقم 194/20.[3]

[4] بن زيان أحمد، حاحة عبد العالي، المرجع السابق، صفحة 205.

[1] رجدال جلال، مصايد عمر، مرجع سابق، صفحة 72.

[2] المرسـوم التنفيـذي رقـم 194/20، مـؤرخ فـي 4 ذي الحجـة عـام 1441، الموافـق ل 25 يوليـو سـنة 2020، يتعلـق بتكـوين المـوظفين والأعـوان العمـوميين وتحسـين مسـتواهم فـي المؤسسـات والإدارات العموميـة، جريـدة رسـمية عدد 43، الصادرة في 7 ذو الحجة عام 1441، الموافق ل 28 يوليو سنة 2020.

والغـرض مـن هـذا التكـوين هـو تحسـين مسـتوى المـوظفين بصـفة دائمـة وتأهيـل الموظـف وترقيته، بحيث أن دورات التكوين ترتكز على تطوير مهارات الفرد الاتصالية ويسهل مجهوده.[1]

2/ التخصص:

أصـبح لمصـلحة الحالـة المدنيـة مناصـب متخصصـة تمـنح لفائـدة المـوظفين الـذين يشـغلون علـى مسـتوى شـبابيك الحالـة المدنيـة فـي مصـلحة الحالـة المدنيـة، ومنـدوبيات البلديـة والملحقـات الإداريـة. يحـدد عـدد أعـوان الشـبابيك ومفوضـي الحالـة المدنيـة علـى حسـب عـدد سـكانها، يكـون عـون شـباك واحـد كحـد أقصـى لكـل 1000نسـمة، ومفوضـي الحالـة المدنيـة مفـوض واحـد كحـد أقصـى لكـل 5000 نسـمة، ويمـنح منصـب واحـد لكـل مندوبيـة بلديـة أو ملحقـة إداريـة، ويـتم تحديـد عـدد المناصب عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي.[2]

3/ التأهيل:

تـم وضـع برنـامج تأهيـل للمـوظفين الجـدد ليتعرفـوا علـى طبيعـة عملهـم وزملائهـم ليبـدؤوا عملهـم بأريحيـة. كـذلك الأمـر بالنسـبة للمـوظفين الـذين تـم نقلهـم مـن إدارة إلـى أخـرى أو فـي حالـة تكليـف أو نـذب موظـف.[3] ويكـون ذلـك بتكوينـه حتـى يـتم ترسـيخ ثقافـة المرفـق العـام وثقافـة الدولـة لديـه واكتسـابه خبرات ومعارف تفيده في محيطه المهني.[4]

المطلب الثاني: أهداف استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

أضـحت تقنيـات تكنولوجيـا المعلومـات بمثابـة ثـروة حقيقيـة فـي الإدارة لمـا تحدثـه مـن تغيـر مـن أسـلوب العمـل الإداري، لتحقيـق التـوازن المرغـوب بـين الأفـراد والمؤسسـات فـي إطـار تحسـين جـودة الخـدمات، حاولـت الجزائـر مـن اجـل ذلـك انتهـاج مجموعـة مـن التـدابير لتحسـين واقـع الإدارة، حيـث تجلـت أبرزهـا فـي توسـيع اسـتخدام أسـاليب تكنولوجيـة حديثـة تتسـم بالدقـة والمرونـة والبعـد عـن

[3] حفيظـي ميلـود، لعمـارة محمـد، رقمنـة الحالـة المدنيـة فـي البلديـة، بلديـة المسـيلة نموذجـا، مـذكرة لنيـل شـهادة ماسـتر أكـاديمي، كليـة الحقـوق والعلـوم السياسـية، تخصـص قـانون إداري، جامعـة محمـد بوضـياف المسـيلة، الجزائـر، السـنة الجامعية 2021/2020، صفحة 37.

[4] حفيظي ميلود، لعمارة محمد، المرجع السابق، صفحة 39.

[1] بلمـزوزي مبروكـة، فاعليـة تقلـد الوظـائف فـي الإدارة العموميـة بـين الكفـاءة والتأهيـل، دراسـة حالـة مديريـة الضـرائب لولاية ورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، الجلفة، الجزائر، سنة 2015، صفحة 46.

[2] حفيظي ميلود، لعمارة محمد، المرجع السابق، صفحة 40.

أساليب تقليدية روتينية، كما قامت بربط مهام الإدارات والمؤسسات بشبكة الحاسوب الآلي. التي تهدف إلى رفع المستوى والجودة في المؤسسات. [1]ومن هنا سنتطرق إلى أهم أهداف السجل الوطني الآلي الإدارية والاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الأول: الأبعاد الإدارية لعصرنة مرفق الحالة المدنية

جاءت العصرنة بغرض تغيير العديد من المفاهيم التي تخص الإدارة، من أجل الوصول إلى أفضل النتائج والتطبيق الفعلي للإدارة الإلكترونية، من خلال جملة الإصلاحات التي انتهجها المشرع والتي تم ذكرها سابقا. ومن خلال عصرنة مرفق الحالة المدنية في البلديات وملحقاتها والمراكز القنصلية وعموما تتمثل هذه الأبعاد في:

أولا: التقليل من التعقيدات الإدارية

يهدف السجل الوطني الآلي إلى التخلص من التعقيدات الإدارية ونتائجها السيئة، فالشخص الراغب في الحصول على بيان أو شهادة محددة ميلاد أو وفاة لأحد ذويه بمجرد أن يملئ الطلب عن طريق الشبكة الالكترونية، ويحصل الموظف على إشعار بذلك يقوم بالبحث في قاعدة البيانات التي زود بها النظام لدى مصلحة الحالة المدنية، ثم يوقعها رئيسه الأعلى إلكترونيا، كما يمكن لصاحبها الحصول عليها من منزله عن طريق جهاز الحاسوب الآلي.[2]أي أن صاحب الشهادة يتحصل عليها بكل سهولة وبساطة.

ثانيا: إلغاء نظام الأرشيف الورقي واستبداله بالنظام الالكتروني

كان نظام الأرشيف الورقي مصدر تعب وشقاء للموظفين، والذي لطالما كان سببا في تعطل العمل الإداري واستغراق الكثير من الوقت والجهد لاستخراج وثائق الحالة المدنية واكتشاف الأخطاء الموجودة في السجلات، فسعى المشرع إلى القضاء على هذه الإشكالات باستبداله

[3] بورنيسة مريم، خنفري خيضر، الإدارة الالكترونية ودورها في تفعيل أداء المؤسسات تجربة الجزائر في بعض القطاعات، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 5، الجزائر، سنة 2017، صفحة 233.

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح، دراسة متأصلة في شأن الإدارة الالكترونية، طبعة 1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، سنة 2008، صفحة 105.

بنظـام إلكترونـي، يحقـق ليونـة فـي التعامـل مـع الوثـائق والقـدرة علـى تصـحيح الأخطـاء الحاصـلة بسرعة واستخراج الوثائق إلكترونيا في اقل وقت ممكن والاستفادة منها في أي وقت كان.[1]

ثالثا: تحسين مستوى الخدمات

لعـل الهـدف الأول مـن عصـرنة مرفـق الحالـة المدنيـة باسـتحداث السـجل الـوطني الآلـي للحالـة المدنيـة، هـو محاولـة تجـاوز الأخطـاء التـي يقـع فيهـا الموظـف العـادي عنـد قيامـه بعملـه، فالنظـام الآلـي يعطـي نتـائج تقنيـة لا مجـال للخطـأ فيهـا، وهـو يحقـق سـهولة فـي الانجـازات الخاصـة بـالأفراد أو المؤسسـات، ومـن سـمات هـذا النظـام الآلـي يـوفر المعلومـات ببسـاطة ويسـرو بالتـالي تحسـين الخدمات المقدمة.[2]

الفرع الثاني: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لعصرنة مرفق الحالة المدنية

تعتبـر عصـرنة مرفـق الحالـة المدنيـة مـن مظـاهر تطبيـق الإدارة الإلكترونيـة، التـي تمكـن مـن الاسـتفادة مـن خـدمات المؤسسـات الإداريـة المقدمـة إلكترونيـا فـي أي مكـان عنـد الحاجـة إليهـا.[3]ولعـل الغايـة مـن تفعيـل ذلـك هـو تحقيـق الأهـداف المرجـوة سـواء علـى المسـتوى الاجتمـاعي أو الاقتصـادي للدولة.

[2] فرطـاس فتيحـة، عصـرنة الإدارة العموميـة فـي الجزائـر مـن خـلال تطبيـق الادارة الالكترونيـة ودورهـا فـي تحسـين خدمـة المـواطنين، مجلـة الاقتصـاد الجديـد، جامعـة الجيلالـي بونعامـة خمـيس مليانـة، المجلـد 2، العـدد 15، الجزائـر، سنة 2016، صفحة 316.

[3] الصـيرفي محمـد، الإدارة الالكترونيـة، التخـزين الالكترونـي، طبعـة 1، دار الفكـر، الإسـكندرية، مصـر، سـنة 2006، صفحة 99.

[4] عطيـوي سـميرة، عيسـاوي ناديـة، الإدارة الإلكترونيـة كـأداة لتحسـين الخدمـة العموميـة مـع الإشـارة لتجربـة بعـض مؤسسـات الخدمـة العموميـة بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة، مجلـة البحـوث والدراسـات الإنسـانية، جامعـة عبـد الحميـد مهري قسنطينة، العدد 14، الجزائر، سنة 2017، صفحة 275.

أولا: الأبعاد الاجتماعية لعصرنة مرفق الحالة المدنية

إن الهدف من إدخال الرقمنة وعصرنة مرفق الحالة المدنية هو اختصار العناء والجهد والوقت على المواطن، وتكريس سياسة القرب في نمط التسيير العمومي المتمثلة أساسا في تقريب الإدارة من المواطن، وانفتاح مرافقها على المرتفقين ومرافقة طلبات المتعاملين.[1]

1/ تحقيق المساواة للأفراد أمام المرافق العامة:

يقدم المرفق خدماته بما يضمن تجسيد فكرة المصلحة العامة، وهذا لا يعني تجريد الإدارة من حقها في وضع الضوابط القانونية التي تراها ضرورية، [2] ويتجلى ذلك كون أن رقمنة مرفق الحالة المدنية واستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية يجعل من الأفراد في مرتبة واحدة أثناء عملية استخراج وثائقهم بطريقة إلكترونية، وبالتالي القضاء على بيروقراطية الإدارة التي لطالما كانت سبب في إزعاج المواطنين وغضبهم.

2/ تخفيف الإجراءات وتقليص الوثائق الإدارية:

سعى المشرع الجزائري إلى تقليص العبء على المواطن الذي أصبح يشكو ثقل الإجراءات الإدارية وكثرة الوثائق المطلوبة مما يعرقل مصالحه الخاصة، وذلك باستحداث السجل الوطني الآلي، الذي يسهل على مواطن استخراج الوثائق التي يحتاجها بطريقة سهلة وسريعة، ويساهم في تبسيط الإجراءات الإدارية كونه يربط ويتصل بالعديد من الإدارات الأخرى، وبالتالي يحقق الهدف المرجو منه.[3]

3/ تنمية المجتمعات المحلية لتوفر للفرد معيشة أفضل:

[1] بن عياش آسية، أوكيل محمد أمين، رقمنة المرفق العام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عبد الرحمان ميرا بجاية، المجلد 4، العدد 2، الجزائر، سنة 2020، صفحة 261.

[2] بن عياش آسية، أوكيل محمد أمين، المرجع نفسه، صفحة 263.

[3] طواهرية نخلة، سرير رابح عبد الله، المرجع سابق، صفحة 82.

إن الهـدف مـن عصـرنة مرفـق الحالـة المدنيـة هـو تكييـف النظـام الإداري لـيلائم الأفـراد دون تطويـع الأفـراد ليتكيفـوا مـع الإدارة، كـذلك إشـراكهم فـي إدارة الأمـور ذات الأهميـة المحليـة، مـن خـلال اسـتخراج وثـائقهم إلكترونيـا و لأنهـم أقـدر علـى معرفـة احتياجـاتهم و كيفيـة تلبيتهـا، كمـا تسـعى إلـى تـدعيم الـروابط الإجتماعيـة بـين أفـراد المجتمعـات المحليـة و تـوفير أسـباب التنميـة الإجتماعيـة السـليمة، و خاصـة فـي المجتمعـات القاطنـة فـي الأريـاف التـي يعـاني السـكان فيهـا مـن ضـعف الشعور بالانتماء إلى المجتمع و تغيير أنماط العلاقات الإجتماعية بين الأفراد.[1]

ثانيا: الأبعاد الاقتصادية لعصرنة مرفق الحالة المدنية

إن عصـرنة الإدارة الجزائريـة عامـة ومرفـق الحالـة المدنيـة خاصـة، يسـاعد فـي تطبيـق برنـامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه وذلك من خلال:

1/ تعجيل وتيرة الإصلاحات:

أدخـل المشـرع الجزائـري العديـد مـن الإصـلاحات المختلفـة علـى مصـالح الخـدمات العموميـة، مـن أجـل تحسـين المسـتوى العـام لمعيشـة المـواطنين وإعـادة هيكلـة الاقتصـاد وإدماجـه فـي الاقتصـاد العالمي بمواكبة جميع التطورات وخاصة التطورات الإلكترونية على المستوى الدولي.

2/ ترقية إطار حياة المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم:

عرفـت الجزائـر لعـدة سـنوات ظـاهرة بيروقراطيـة الإدارة المحليـة التـي أثـرت سـلبا علـى علاقـة المـواطن بـالإدارة، فجـاءت العصـرنة بغـرض الحـد منهـا ومـن ظـواهر الفقـر والتهمـيش والإقصـاء، مـن خـلال تحقيـق التـوازن الجهـوي وخلـق ثـروة وطنيـة تسـمح بالتقليـل مـن نسـبة البطالـة وبلـوغ نمـو اقتصـادي معتبـر، كـذلك تحسـين مردوديـة المـوظفين بتحسـين رواتـبهم التـي لطالمـا كانـت سـبب تذمرهم وأنها لا تتناسب مع المجهود المبذول أثناء تأدية مهامهم.[2]

[1] فـوزي صـادقي، واقـع رقمنـة الجماعـات المحليـة الجزائريـة وتحـديات تحسـين الخدمـة العموميـة فـي ظـل الثـورة التكنولوجيـة وتـأثيرات التحـول الرقمـي العـالمي، مجلـة العلـوم الإنسـانية لجامعـة أم البـواقي، جامعـة قسـنطينة 3، المجلد 7، العدد 3، الجزائر، ديسمبر 2020، صفحة 20.

[2] بـن أحمـد لخضـر، لبـاز أمـين، الاسـتثمارات العامـة فـي الجزائـر وانعكاسـاتها علـى المتغيـرات الاقتصـادية الكليـة، دراسـة تقييميـة للفتـرة الممتـدة بـين 2010/2001، مجلـة الحقـوق والعلـوم الإنسـانية دراسـات اقتصـادية، جامعـة زيـان عاشور الجلفة، الجزائر، صفحة 90.

3/ تخفيض التكاليف:

يتطلب التحول إلى الإدارة الإلكترونية وعصرنة مرفق الحالة المدنية القيام باستثمارات معتبرة قصد تنفيذ عملية التحول، لأن تلك الاستثمارات ستمكن من تخفيض التكاليف لاسيما تكاليف العمالة واللوازم الإدارية من أوراق وأقلام...إلى غير ذلك، فالسجل الوطني الآلي سجل رقمي ممركز يتم العمل به واستخراج وثائق الحالة المدنية بشكل إلكتروني.[1]

المبحث الثاني: مظاهر عصرنة مرفق الحالة المدنية

في ظل التزايد المتسارع لوتيرة التنمية والتطور في المجال التكنولوجي، أصبح من الضروري التكييف مع هذه التطورات، ومن تم ترقية المرافق العامة وعصرنتها مما يؤدي إلى القضاء على الأساليب التقليدية وتحسين الخدمات العمومية وتلبية حاجيات المواطن، ولهذا أصبحت الإدارة الإلكترونية في الجزائر من أهم الإستراتجيات في تفعيل المرفق العام، وتقريب الإدارة من المواطن وكذا تحسين الخدمة خاصة الإدارة المحلية وعلى رأسها البلدية باعتبارها أقرب مرفق للمواطن.

لقد عملت الدولة الجزائرية على إعادة تأهيل إدارتها وعصرنتها مما يضمن تكييفها ومسايرتها للتطورات والتغيرات الحاصلة على جميعا لأصعدة مما يحقق ارتياحا لدى المواطن المستفيد من خدمة هذا المرفق.[2]

ومن هنا سنحاول في هذا المبحث دراسة:

- سجلات الحالة المدنية
- الوثائق الإلكترونية للحالة المدنية.

المطلب الأول: سجلات الحالة المدنية

حاول المشرع من خلال تعديل الأمر رقم 20/70 استدراك النقائص وسد الثغرات القانونية والتماشي مع متطلبات المرحلة وخاصة في ضل العولمة والتطور التكنولوجي. وهذا ما جاءت به أحكام القانون رقم 04/14 حيث شهدت عقود ووثائق الحالة المدنية من حيث طبيعتها وآجالها ونماذجها تغيرات كبيرة جعلت خدمة للمواطن ولتحسين أداء المرفق العام. وتعد سجلات الحالة

[1] عطيوي سميرة، عيساوي نادية، المرجع السابق، صفحة 277.

[2] سعيدة عزوز، نسيمة مقبل، عصرنة المرافق العمومية في الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة الجزائر3، العدد 3، الجزائر 2018، صفحة 135.

المدنيـة المحـل الرسـمي المخصـص لتسـجيل الوثـائق مـن طـرف ضـابط الحالـة المدنيـة المخـتص، حيث يتولى مسؤولية مسك سجلات وفق أحكام قانون الحالة المدنية.

الفرع الأول: أنواع سجلات الحالة المدنية

يقـوم الموظـف العـام المخـتص بتحريـر وثـائق الحالـة المدنيـة أثنـاء قيامـه بمهامـه ويكـون ذلـك فـي حـدود اختصاصـه فقـط، فحجيتهـا مطلقـة لا تقبـل العكـس إلا بـالطعن بـالتزوير، فكـل العقـود التـي يقـوم ضـابط الحالـة المدنيـة بتحريرهـا لـه حجيـة مطلقـة فـي الإثبـات وتكـون رسـمية، وبإصـدار المرسـوم التنفيـذي رقـم 315/15 المتعلـق بإصـدار نسـخ وثـائق الحالـة المدنيـة بطريقـة إلكترونيـة سـهل علـى المـواطنين عمليـة اسـتخراج وثـائقهم مـن أي بلديـة مـن بلـديات الـوطن، حيـث يمكـن اسـتلام نسـخ طبـق الأصـل مـن العقـود الرقميـة مـن بلديـة محـل إقامـة طلبهـا أو مـن أي بلديـة، وهـذا ما أشارت إليه المادة 25 مكرر3 من القانون رقم 70/20 المعدل و المتمم[1].

ومـن هنـا سـنتطرق إلـى معرفـة سـجلات الأصـلية والجـداول الملحقـة بالسـجلات، وكيفيـة إنشـاء السجلات والإطلاع عليها وحفظها.

أولا: السجلات الأصلية

يسـلم ضـابط الحالـة المدنيـة وثـائق الحالـة المدنيـة مـن وثـائق المـيلاد أو الـزواج أو الوفـاة التـي تكـون مسـجلة فـي سـجلات الحالـة المدنيـة، حيـث ألـزم المشـرع علـى كـل فـرد أو شـخص أن يـنظم حالته المدنية وفق قواعدها.

1/ سجل عقود الميلاد:

تقيـد فيـه كـل الـولادات التـي وقعـت داخـل الحـدود الإقليميـة للبلديـة محـل التسـجيل، كمـا تسـجل علـى هوامشـه الأوامـر القضـائية الصـادرة عـن رئـيس المحكمـة بتسـجيل الـولادات التـي تـم التصـريح بهـا خـارج ميعادهـا. تعتبـر الـولادة واقعـة ماديـة تثبـت الوجـود القـانوني للشـخص، فبمجـرد ولادتـه تحـرر لـه شـهادة مـيلاد تشـمل البيانـات التـي حـددتها المـادة 63 مـن القـانون رقـم 20/70 المعـدل والمـتمم، السـنة الشـهر اليـوم السـاعة والمكـان، جـنس الطفـل مـع ذكـر المعلومـات عـن الوالـدين تشـمل

[1] المادة 06 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

الأسماء والألقاب والأعمار والمهنة وكذا بالنسبة للمصرح إن وجد. وآجال التصريح بخمسة (05) أيام من تاريخ الولادة، وفي ولايات الجنوب تكون عشرون (20) يوم مدة التصريح[1]، هذا ما يخص الولادة العادية إلا أن هناك حالات استثنائية يمكن أن تصادف أي مولود، منها:

- حالة التوائم: في حالة ولادة طفلين أو أكثر في وقت واحد من أم واحدة يجب تحرير عقد ميلاد منفرد لكل طفل، ومن تم إتباع نفس الإجراءات سابقة الذكر[2]

- حالة اللقيط: حدد المشرع الجزائري كيفية تسجيل المولود اللقيط حسب المادة 67 من قانون الحالة المدنية من عثر عليه يجب أن يصرح به إلى ضابط الحالة المدنية المختص إقليميا، ويقوم ضابط الحالة المدنية بتحرير محضر مفصل يتضمن المعلومات الآتية: تاريخ وساعة ومكان وظروف التقاط الطفل، السن الظاهري، جنس الطفل، وأية علامة يمكن أن تسهل معرفته وكذا السلطة أو الشخص الذي عهد به إليه، ويسجل هذا المحضر بهذا التاريخ في سجلات الحالة المدنية. وبعد ذلك يقوم بتحرير وثيقة مستقلة تقوم مقام وثيقة الميلاد.[3]

- حالة الولادة أثناء سفر بحري: الولادة التي تتم على متن السفينة يقوم قائد السفينة بتحرير عقد الميلاد بناءا على تصريح من الأب والأم أو من قبل أي شخص في آجال خمسة (05) أيام من تاريخ الولادة، أما إذا حدثت الولادة أثناء توقف السفينة في ميناء أجنبي ولم يوجد به موظف دبلوماسي أو قنصل جزائري يجب على قائد السفينة تحرير وثيقة ميلاد ويسجلها في دفتر الباخرة ثم يودع نسختين منها بمجرد وصوله إلى أول ميناء.[4]

- حالة الولادة في المؤسسة العقابية: قانون الحالة المدنية لم ينص على كيفية تصريح بالولادة في السجن بالرجوع إلى القانون رقم 04/05 في نص المادة 52 منه، لا يؤشر

[1] المادة 63 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

[2] المادة 66 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

[3] المادة 67 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

[4] المادة68 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

فـي سـجل الـولادات بالحالـة المدنيـة ولا فـي شـهادة المولـود بالمؤسسـة العقابيـة، بأيـة بيانـات تفيد بذلك أو تظهر احتباس الأم.[1]

2/ سجل عقود الزواج:

لقـد نصـت المـادة 18 مـن قـانون الأسـرة[2] علـى أن يـتم إبـرام الـزواج أمـام موثـق أو موظـف مؤهـل قانونـا، والموظـف المؤهـل هـو ضـابط الحالـة المدنيـة الـذي يتـولى تسـجيل عقـد الـزواج فـي سـجلاته وحـال إتمامـه يسـلم دفتـرا عـائلي للـزوجين، ويقـوم بكتابـة حالـة الـزواج علـى هـامش وثيقـة المـيلاد كـل مـن الـزوجين، وإذا تـم إبـرام عقـد الـزواج أمـام الموثـق فهـو أيضـا يحـرر ويسـلم الـزوجين شـهادة ثـم يقـوم بإرسـال نسـخة مـن الوثيقـة لضـابط الحالـة المدنيـة فـي مهلـة ثلاثـة (03) أيـام وعلـى ضـابط الحالـة المدنيـة أن يسـجل العقـد فـي سـجلاته خـلال خمسـة (05) الأيـام التاليـة مـن تـاريخ تسليمه النسخة من عند الموثق.

- إبـرام عقـد الـزواج عرفيـا: إذا تـم إبرامـه أمـام الموثـق تـم تهـاون علـى تسـجيله فـإن الطريـق الوحيـد فـي تسـجيله يمكـن فـي الالتحـاق إلـى المحكمـة عـن طريـق تقـديم طلـب مـن الـزوج أو الزوجـة، وبعـد إطـلاع وكيـل الجمهوريـة عليـه يقـدم التماسـاته لـرئيس المحكمـة قصـد تسـجيل عقـد الـزواج، وبعـدها يصـدر رئـيس المحكمـة أمـر بتسـجيل عقـد الـزواج يكـون علـى 03 نسـخ يـذكر فيـه تـاريخ انعقـاده بالنسـبة للسـنة فقط،الأصـل يحـتفظ بهـا لـدى الأمانـة ضـبط الحالـة المدنيـة بالمحكمـة ونسـخة منـه ترسـل إلـى البلديـة ونسـخة منـه مـن الأمـر ترسـل بـدورها إشـعار بتسـجيل عقـد الـزواج لـدى مصـالحها إلـى السـيد النائـب العـام، كمـا يـتم التأشـير علـى شـهادة ميلاد الزوجين أنهما تزوجا بتاريخ كذا.

---

[5] المـادة 52 مـن الأمـر رقـم 04/05، المـؤرخ فـي 27 ذو الحجـة عـام 1425، الموافـق ل 6 فبرايـر 2005، يتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

[1] قانون رقم 11/84، مؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 يونيو 1984، يتضمن قانون الأسرة، المعدل والمتمم بالأمر رقم 02/05، المؤرخ في 18 محرم عام 1426 الموافق ل 27 فبراير سنة 2005، جريدة رسمية عدد 15، مؤرخة في 27 فبراير 2005.

- بالنسبة لزواج القاصرين: لا يمكن للقاصر أن يتزوج دون إذن وليه، أو ترخيص من القاضي ويكون ذلك الترخيص شفهيا أو كتابا يعاقب كل من ضابط الحالة المدنية أو الموثق إذا ثبت تحريرهم لعقد دون ترخيص.

- بالنسبة لزواج العسكريين: يجب عليهم أن يقدم نسخة من الإذن له بالزواج صادر عن القيادة العسكرية التابع له، وشرط وجوب الحصول على الإذن بالزواج صادر عن القيادة التابع له.

- بالنسبة للزواج الأجنبي: إذا أراد شخص أجنبي يقيم في الجزائر بصفة دائمة أو مؤقتة أن يعقد زواجا في الجزائر مع شخص أخر جزائري أو أجنبي فانه يجب عليه أن يقدم زيادة الأوراق والشهادات التي تثبت أهليته للتعاقد وفقا للقانون بلاده. وأن يقدم إلى ضابط الحالة المدنية إذنا بالزواج يعطيه له والي الولاية التي يقيم بها بعد إجراء تحقيق من رجال الأمن حول ظروف وأسباب إقامته في تلك الولاية وحول سيرته وسلوكه العام[1].

3/ سجل عقود الوفيات:

إن كل وفاة تقع فوق تراب الوطني أوجب القانون أن تكون محل تصريح وتسجيل في سجلات الحالة المدنية لدى ضابط الحالة المدنية الذي وقعت الوفاة في اختصاصه الإقليمي وداخل دائرة بلديته وذلك خلال مهملة أقصاها أربعة وعشرون (24) ساعة ابتداء من اللحظة التي فارق فيها الإنسان الحياة. وبالنسبة لولايات الجنوب إلى عشرون (20) يوما.[2] وهذا ما يخص الحالة العادية إلا أنه هناك حالات خاصة:

- حالة وفاة خارج بلدية الميلاد: ضابط الحالة المدنية إذا وقعت الوفاة في دائرة اختصاصه يحرر عقد الوفاة بناءا على تصريح المكلف بها ويقوم بإرسال إشعار إلى ضابط الحالة المدنية لمكان ميلاد المتوفى ويسجل فورا بهامش السجلات.[3]

[1] يوسف مرين، دور القضاء في مجال الحالة المدنية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد 17، الجزائر، سنة 2018، صفحة 426.

[2] المادة 79 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

[3] المادة 81 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

- حالـة الوفـاة داخـل المستشـفى أو غيـره مـن المؤسسـات العموميـة: إذ يتعـين علـى مسـيري هـذه المؤسسات إخطار ضابط الحالة المدنية خلال أربعة وعشرين (24) ساعة من الوفاة.[1]
- حالــة حـدوث وفــاة فــي مؤسســة عقابيــة: يتعــين علــى مسـؤول المؤسســة التصــريح بالوفــاة لضابط الحالة المدنية لمكان تنفيذ العقوبة.[2]

4/ السجل الوطني الآلي للحالة المدنية:

هـو عبـارة عـن وسـيلة رقميـة تمركـز بهـا كافـة عقـود الحالـة المدنيـة،تم إنشـاء هـذا السـجل الـوطني الآلــي لــدى وزارة الداخليــة مــن خــلال تعـديلات أدخلهــا المشــرع ســنة 2014 بواســطة القــانون رقــم 08/14، يــرتبط هــذا الســجل بالبلــديات وملحقاتهــا الإداريــة وكــذا البعثــات الدبلوماســية والــدوائر القنصـلية، كمـا يـربط أيضـا المؤسسـات العموميـة، حيـث تـم رقمنـة السـجلات الحالـة المدنيـة قصـد القضـاء علـى الوضـعية التـي ألـت إليهـا سـجلات الحالـة المدنيـة قامـت مصـالح الحالـة المدنيـة بجميـع البلـديات الـوطن بعمليـات مسـح ضـوئي لكافـة سـجلات الحالـة المدنيـة وإرسـال نسـخة رقميـة مـن العقود إلى السجل الوطني الآلي تتم عن طريق وسيلة رقمية.

يحتـوي السـجل علـى كافـة العقـود (عقـود المـيلاد، الـزواج، الوفـاة) وكـذا التعـديلات والاغفـالات والتسـجيلات والتصـحيحات التـي يـتم تـدوينها، بعـد هـذه العمليـة تسـلم نسـخة رقميـة مطابقـة الأصـل للعقود الرقمية إلى ضابط الحالة المدنية للبلديات والملحقات الإدارية والبعثات الدبلوماسية.[3]

إن اسـتحداث السـجل الـوطني الآلــي مكـن مختلـف الإدارات والمؤسسـات العموميــة المرتبطــة بالسـجل الـوطني الآلـي مـن اسـتخراج وثـائق الحالـة المدنيـة للأشـخاص دون اللجـوء إلـى طلبهـا مـن المعنــي أو مصــالح البلديــة أو المصــالح القنصــلية ممــا ســاهم فــي تحســين الخدمــة العموميــة وتــوفير الجهد والوقت.[4]

[4] المادة 81 فقرة 1 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

[5] المادة 85 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

[1] المادة 25 مكرر من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

[2] المادة 25 مكرر1 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

ثانيا: الجداول الملحقة بالسجلات الحالة المدنية

اوجب القانون على كل بلدية إن تتبع نوعين من الجداول لوثائق الحالة المدنية: جداول سنوية وجداول عشرية.

1/ الجداول السنوية:

تنظم على نسختين سنويا حسب ترتيب الحروف الهجائية للألقاب، يصادق على صحتها ضابط الحالة المدنية المكلف بالتحرير، تتبع هذه الجداول السجلات سواء الموجودة على مستوى البلدية أو المجلس القضائي، يخصص لذلك جدول لسجلات الميلاد والآخر لسجلات الزواج والثالث لسجلات الوفيات. تعد خلال شهر من اختتام سجلات السنة السابقة، يشار فيها إلى رقم وتاريخ كل وثيقة وتخضع هذه الجداول لرقابة النائب العام والوالي، ولمصادقة وتأشير رئيس المحكمة عليها.[1]

2/ الجداول العشرية:

تعد كل عشر سنوات بقوة القانون، تتبع في ذلك الجداول السنوية لذلك تعد جداول عشرية، هناك جداول عشرية لسجلات الولادات وأخرى لسجلات الزواج وسجلات الوفيات. تحرر نسختين من هذه الجداول ويصادق عليها ضابط الحالة المدنية، تعد في الستة الأشهر الأولى التي تلي السنة العاشرة تبعا لترتيب الجداول السنوية.[2]

ثالثا: كيفية إنشاء السجلات والاطلاع عليها وحفظها

تعد سجلات الحالة المدنية المحل الرسمي المخصص لتسجيل وثائق الحالة المدنية من طرف ضابط الحالة المدنية من طرف ضابط الحالة المدنية المختصين، حيث يتولوا مسؤولية مسك هذه السجلات وحفظها وفق أحكام قانون الحالة المدنية.

1/ كيفية إنشاء سجلات الحالة المدنية:

[1] المواد 13،14 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

[2] المواد 15،16،17 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

توجد ثلاث أنواع من السجلات الحالة المدنية في كل بلدية من بلديات الوطن (سجل عقود الميلاد، سجل عقود الزواج، سجل عقود الوفاة) هذا حسب نص المادة 06 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم. تعد كل نسختين للتثبيت وتسجل فيها جميع وثائق الحالة المدنية المتعلقة بالولادات والزواج والوفاة، كل شخص وقعت ولادته أو وفاته أو أزواجه داخل الإطار الإداري أو الإقليمي لأي بلدية، وتقيد وتدون بها جميع التعديلات التي يمكن أن تدخل أو تطرأ على أي وثيقة من هذه الوثائق خلال الفترة أو المرحلة الممتدة من ولادة الإنسان إلى وفاته.

يتولى ضابط الحالة المدنية على مستوى التراب الوطني وخارجه مسؤولية مسك السجلات وحفظها وفق أحكام قانون الحالة المدنية، وضمان إتقان عملية التسجيل بمراقبة الأعوان المكلفين باستعمالها أثناء ممارستهم لمهامهم، كما يتولوه في إطار أداء هذه المهمة تسجيل كل الولادات في سجل وثائق الميلاد وتسجيل كل الوفيات في السجل المخصص لها بما في ذلك الطفل الذي يولد ميتا بطلب أحد الوالدين مع الإشارة في الوثيقة إلى ولادته ميتا.[1]

ونظرا لما لها من أهمية هذه السجلات أوجب القانون أن ترقم من الصفحة الأولى إلى الأخيرة، ويؤشر رئيس المحكمة أو القاضي الذي يحل محله على كل ورقة قبل الشروع في التسجيل فيها، ويحرر محضر افتتاح السجل وتحدد فيه عدد الأوراق المكونة له،كما أوجب أيضا أن تسجل العقود في هذه السجلات بالتتابع دون أي بياض أو كتابة بين الأسطر،ويصادق ويوقع على عمليات الشطب والالتحاق بنفس الطريقة التي يوقع بها مضمون العقد،ولا يكتب أي شي باختصار كما لا يكتب تاريخ بالأرقام.وتختتم هذه السجلات وتقفل من قبل ضابط الحالة المدنية عند انتهاء كل سنة، تودع نسخة منها بمحفوظات البلدية في الشهر الموالي، وترسل النسخة الثانية إلى كتابة ضبط المجلس القضائي قبل15 فيفري من كل سنة.[2]

2/ الاطلاع على سجلات الحالة المدنية:

[1] عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2011، صفحة 91.

[2] المادة 114 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

تخضع سجلات الحالة المدنية للسرية التامة وعدم جواز الاطلاع على مضمونها أو نقلها من مكانها، إلا من الأشخاص المسموح لهم بحكم القانون،[1]كما لا يجوز لأحد أن يطلع عليها إلا بواسطة نسخ مستخرجة منها ويشمل المنع الأشخاص الذين ليس لهم صفة أعوان الدولة ويتسع ليشمل أصحاب العلاقة أنفسهم، وقد أستثنى القانون في فقرة 02 من المادة 22 السجلات التي تزيد عمرها عن 100 سنة، حيث يخضع الاطلاع عليها مباشرة تبعا للقواعد التي تنظم كيفية الاطلاع على محفوظات البلدية.

كما يتعين على أمناء سجلات الحالة المدنية وضعها تحت تصرف النواب والولاة ورؤساء الدوائر ونوابهم والإدارات التي تحدد بموجب مرسوم قصد الاطلاع عليها شريطة ألا يتم نقلها من مكانها، في هذه الحالة أوجب القانون على الديوان الوطني للإحصائيات الاطلاع على هذه السجلات الإدارية والتأكد من البيانات الواردة في استمارات البحث والتي مصدرها هذه السجلات.[2]

3/ حفظ سجلات الحالة المدنية:

يجب أن تحفظ في سجلات المدنية بمركز البلدية وفي كتابة الضبط لمدة مئة سنة ابتداء من تاريخ النواب العامين والولاة إلى محفوظات الولايات حيث تحفظ نهائيا. لقد أسندت مهمة حفظ ورعاية السجلات الحالة المدنية إلى ضابطها إلى رؤساء أمانة الضبط للمجالس القضائية ويشمل عملية الحفظ والرعاية جميع السجلات والوثائق الملحقة الخاصة بالسنوات السابقة وكذلك الخاصة بالسنة الجارية، كأوامر التصحيح القضائي والإداري وأوامر الإعفاء عن سن الزواج، والتي ترسل نهاية كل سنة إلى أمانة ضبط المجلس القضائي لمدة مئة (100) سنة ابتداء من تاريخ اختتامها، وبعد مرور هذه المدة تنقل إلى الولاية لتحفظ بها وتبقى تحت إشراف النائب العام والوالي،اللذان يسهران على إيداعها وحفظها نهائيا[3]، كما ينبغي إيداع السجلات في خزائن حديدية وأماكن آمنة تتوافر على خصائص حفظ الوثائق الرسمية فضلا عن توافر أجهزة الإطفاء وتوافر شروط التهوية تجنبا للرطوبة.

[3] المادة 23 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

[1] يحي لعمارة محامد، المرجع السابق، صفحة101.

[2] المادة 21 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

الفرع الثاني: ضابط الحالة المدنية

يعتبر ضابط الحالة المدنية أهم عنصر في نظام الحالة المدنية، بصفته المسؤول الأول عنها بموجب الصلاحيات المخولة له قانونا. فهو مسؤول عن الأخطاء التي ترتكب في سجلات الحالة المدنية والأخطاء التي من شأنها أن تؤدي إلى عرقلة السير الحسن للمرفق.

أولا: صفة ضابط الحالة المدنية

لم يتطرق القانون إلى تعريف ضابط الحالة المدنية بالرغم من قيامه بتحديد الأشخاص الذين يتمتعون بهذه الصفة. إلا أنه هناك من عرفه بأنه: "الشخص الذي يملك بصفة مطلقة بموجب القانون صلاحية تسجيل وتقييد وإعداد جميع العقود المتعلقة بحالة الأفراد في المجتمع كالميلاد والزواج والوفاة".[1]

تجدر الإشارة إلى أن ضباط الحالة المدنية فئتين: ضباط الحالة المدنية داخل الوطن وضباط الحالة المدنية خارج الوطن.[2]

1/ ضباط الحالة المدنية داخل الوطن:

ضباط الحالة المدنية داخل الوطن هم: رئيس المجلس الشعبي البلدي والأمين العام للبلدية.

1-1/ رئيس المجلس الشعبي البلدي:

إن صفة ضابط الحالة المدنية خولت على المستوى الوطني إلى رؤساء المجالس الشعبية ونوابهم. فرئيس المجلس الشعبي البلدي يعتبر ضابط للحالة المدنية بحكم القانون، بمجرد نجاحه في الانتخابات وتنصيبه في أعماله. أما النواب يعينون بموجب قرار التفويض الصادر من رئيس المجلس الشعبي البلدي، و يصبح من اختصاصهم تلقي التصريحات و تسجيلها.[3] ذلك حسب نص المادة الأولى من القانون رقم 20/70 المعدل و المتمم: "إن ضباط الحالة المدنية هم رئيس المجلس الشعبي البلدي..." و الفقرة الثانية من المادة 2 من نفس القانون، التي يستخلص منها أن رئيس المجلس الشعبي البلدي لا يمكنه تسيير شؤون البلدية، بمفرده فأجاز له القانون تفويض اختصاصه بممارسة مهام ضابط الحالة المدنية إلى النواب باختياره لقائمة فيها

[1] بونجار زهرة، النظام القانوني لمرفق الحالة المدنية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون أسرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، السنة الجامعية 2021/2020، صفحة 42.

[2] المادة 1 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

[3] بن عمار حنان، مقني بن عمار، النظام القانوني للحالة المدنية، مجلة قضايا معرفية، جامعة ابن خلدون، المجلد 2، العدد 1، الجزائر، مارس 2022، صفحة 164.

أسماءهم، و يعرضها على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة عليها بالأغلبية المطلقة،[1] ويختلف عدد النواب على حسب الكثافة السكانية لكل بلدية.[2]

نظرا للظروف السياسية والمشاكل اليومية والمسؤوليات الموضوعة على عاتق رئيس المجلس الشعبي البلدي، التي أقرها التنظيم البلدي الجديد، جعلت من المستحيل عمليا عليه وعلى نوابه أن يباشروا بأنفسهم مهام ضباط الحالة المدنية، الأمر الذي جعل القانون يجيز لضابط الحالة المدنية دون غيره أن يكلف أي موظف تابع لبلديته والقائم بوظائف دائمة، لتلقي التصريحات بالولادات والوفيات وتسجيل جميع الوثائق والأحكام القضائية وقيدها في سجلات الحالة المدنية. يتم ذلك تحت رقابته ومسؤوليته، بشرط أن ترسل نسخة من قرار التفويض إلى الوالي والنائب العام في المجلس القضائي الذي توجد البلدية ضمن دائرة اختصاصه.[3]

1-2/ الأمين العام للبلدية:

يحدث أن يتم شغور منصب رئيس المجلس الشعبي البلدي بسبب الوفاة أو الاستقالة أو التخلي عن المنصب، لذا ولضمان سيرورة مرفق الحالة المدنية، كلف المشرع الأمين العام للبلدية ممارسة مهام ضابط الحالة المدنية بصفة مؤقتة دون إكسابه صفة ضابط الحالة المدنية، إلى حين انتخاب رئيس جديد حسب الإجراءات المنصوص عليها في قانون البلدية.[4]

برجوعنا إلى المرسوم التنفيذي رقم 320/16 الخاص بالأحكام المطبقة على الأمين العام للبلدية،[5] لم نجد أي مادة تتحدث عن كيفية ممارسة الأمين العام مهام ضابط الحالة المدنية، في انتظار تدارك المشرع لهذه الثغرات لضمان سيرورة مرفق الحالة المدنية دون أي تعقيدات أو غموض.

2/ ضباط الحالة المدنية في الخارج:

حسب نص المادة 1 من قانون الحالة المدنية فإن ضباط الحالة المدنية في الخارج هم: رؤساء البعثات الديبلوماسية المشرفون على دائرة قنصلية، ورؤساء المراكز القنصلية.

2-1/ رؤساء البعثات الديبلوماسية المشرفون على دائرة قنصلية:

---

[4] المادة 2 فقرة 1 و2 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

[5] المادة 70 من القانون رقم 10/11، المؤرخ في 20 رجب عام 1432، الموافق ل 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، جريدة رسمية عدد 37، بتاريخ 3 يوليو 2011.

[1] بن عمار حنان، مقني بن عمار، المرجع السابق، صفحة 165.

[2] المادة 2 فقرة 5 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 320/16، المؤرخ في 13 ديسمبر 2016، يتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية، جريدة رسمية عدد 73.

منح المشرع صفة ضابط الحالة المدنية لرؤساء البعثات الديبلوماسية، يمارسون مهامه واختصاصاته، لكن بالرجوع إلى النص القانوني الذي يحدد صلاحيات رؤساء البعثات الديبلوماسية، لم نجد أي مادة تبين اكتسابه صفة ضابط الحالة المدنية بالرغم من أن القانون منحها له.[1]

ينوب عن رؤساء البعثات الديبلوماسية من يقوم مقامهم لممارسة مهامهم كضباط للحالة المدنية وذلك بموجب تفويض، أحالنا المشرع إلى نص المادة 104 من قانون الحالة المدنية لمعرفة شروط هذا التفويض.[2] بالرجوع إلى هذه المادة لم نجد أي إشارة إلى نواب رؤساء البعثات الديبلوماسية، إذ أشارت فقط إلى نواب رؤساء المراكز القنصلية، ليبقى الغموض قائما حول ممارسة هؤلاء النواب لمهام ضابط الحالة المدنية.

2-2/ رؤساء المراكز القنصلية:

نصت المادة الأولى من قانون الحالة المدنية على أن رؤساء المراكز القنصلية يعدون ضباطا للحالة المدنية، و هذا ما أشار له أيضا النص القانوني الذي يحدد صلاحيات رؤساء المراكز القنصلية.[3] بإمكانهم تفويض من يقوم مقامهم لممارسة مهام ضابط الحالة المدنية بشروط تضمنتها المادة 104 من قانون الحالة المدنية التي تنص على: "يمكن أن يؤذن لنواب القناصل بالقيام مقام رئيس المركز القنصلي بصفة دائمة بموجب مقرر من وزير الشؤون الخارجية... و يمكن أن يؤذن للأعوان القنصليين بموجب قرار من وزير الشؤون الخارجية إما باستلام التصريحات الخاصة بالولادات و الوفيات، و إما بممارسة السلطات التامة لضابط الحالة المدنية".

وعليه يمكن لوزير الخارجية الترخيص لكل عون ديبلوماسي وقنصلي ممارسة مهام ضابط الحالة المدنية بصفة تامة.[4]

ثانيا: اختصاصات ضابط الحالة المدنية

خول القانون لضابط الحالة المدنية في إطار ممارسة مهامه، اختصاصين هامين أحدهما اختصاص نوعي والآخر إقليمي.

---

[4] المرسوم الرئاسي رقم 406/02، المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية عدد 79، مؤرخة في 1 ديسمبر 2002.

[5] المادة 2 الفقرة الأخيرة، من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

[1] المادة 6 من المرسوم الرئاسي رقم 407/02، المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، يحدد صلاحيات رؤساء المراكز القنصلية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية عدد 79، مؤرخة في 1 ديسمبر 2002.

[2] المادة 28 من المرسوم الرئاسي رقم 407/02، يحدد صلاحيات رؤساء المراكز القنصلية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع نفسه.

1/ الاختصاص النوعي:

يتمثل الاختصاص النوعي لضابط الحالة المدنية في المهام التي لها علاقة مباشرة بالحالة المدنية للأفراد، والمتمثلة في واقعة الميلاد، الزواج، الوفاة، وكل الوثائق والعقود المتصلة بها.[1]

ذكر المشرع هذه الاختصاصات على سبيل الحصر ضمن المادة 3 من قانون الحالة المدنية وهي:

- تلقي التصريحات بالولادات وتحرير العقود المتعلقة بها.
- تحرير عقود الزواج.
- تلقي التصريحات بالوفيات وتحرير العقود المتعلقة بها.
- مسك سجلات الحالة المدنية أي تقييد كل العقود التي يتلقاها، وتسجيل بعض العقود التي يتلقاها الموظفون العموميون الآخرون، تسجيل منطوق بعض الأحكام، وضع البيانات التي يجب حسب القانون تسجيلها في بعض الأحوال على هامش عقود الحالة المدنية التي سبق قيدها أو تسجيلها.
- السهر على حفظ السجلات الجاري استعمالها وسجلات السنوات السابقة المودعة بمحفوظات البلدية والبعثات الديبلوماسية والمراكز القنصلية، وتسليم نسخ أو ملخصات العقود المدرجة في السجلات إلى الذين لهم الحق في طلبها.
- قبول أذون الزواج الخاصة بالقصر مع موثقي العقود والقضاة معا.

2/ الاختصاص الإقليمي:

يتحدد هذا الاختصاص في نطاق إقليم البلدية التي يمارس فيها مهامه وسلطته، وفق هذا الاختصاص يتمتع بسلطة تسجيل عقود الحالة المدنية وتحرير عقود الزواج والوفاة التي تقع داخل نطاق اختصاصه الإقليمي.[2] حيث نصت المادة 4 من قانون الحالة المدنية على أنه: "تكون لضابط الحالة المدنية، الأهلية في قبول التصريحات وتحرير العقود في نطاق دوائرهم فقط".

---

[3] حميد عبروس، طيبي سعاد، الأمين العام للبلدية ضابط للحالة المدنية، مجلة صوت القانون، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، نوفمبر 2020، صفحة 1026.

[1] الدورة التكوينية للمنتخبين المحليين، مقياس الحالة المدنية وتنقل الأشخاص، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المديرية العامة للموارد البشرية، التكوين والقوانين الأساسية، قالمة، الجزائر، سنة 2018، صفحة 9.

باستقراء هذه المادة نجد أن المشرع لم ينص عن جزاء مخالفة الاختصاص الإقليمي لضابط الحالة المدنية في تلقي التصريحات بالميلاد أو الزواج أو الوفاة. وبالاطلاع على نصوص قانون الحالة المدنية لم نجد نص صريح يشير إلى إبطال العقود التي تم تسجيلها خارج إقليم بلديته، وبالرجوع إلى المادة 46 من قانون الحالة المدنية في فقرتها الثانية والتي تنص على: "كما يجوز أيضا إبطال العقد عندما يكون محررا بصورة غير قانونية ولو كانت بياناته صحيحة". وعليه يمكن إبطال هذه العقود بطلانا نسبيا على أنه يمكن تصحيحها بناءا على مخالفة نص المادة 4 من قانون الحالة المدنية، بشرط أن تكون بيانات العقود صحيحة من حيث الموضوع وغير مزورة وفي محلها. وإن لم تكن كذلك تصبح باطلة بطلانا مطلقا حتى وإن كانت صحيحة شكلا وهو ما نصت عليه المادة 46 الفقرة الأولى من قانون الحالة المدنية.

بالنسبة للمفوضين البلديين أو المنتدبين فيمكنهم ممارسة جميع اختصاصات ضابط الحالة المدنية ونوابه،[1] الوارد ذكرها ضمن أحكام المادة 3 من قانون الحالة المدنية باستثناء تحرير عقود الزواج.

ثالثا: مسؤولية ضابط الحالة المدنية

يمارس ضباط الحالة المدنية مهامهم تحت رقابتين، الأولى قضائية بإشراف النائب العام الذي توجد البلدية في نطاق دائرة اختصاصه الإقليمي،[2] في إطار رقابة السلطة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية. والثانية إدارية يتولاها الوالي الذي توجد البلدية في نطاق ولايته وممثليهم وصولا إلى وزير الداخلية والجماعات المحلية، في إطار السلطة الرئاسية السلمية.

يكون ضابط الحالة المدنية مسؤولا عن أخطاء والسهو والهفوات التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه بنفسه أو بواسطة مفوضيه والتي تنتج عنها لا محالة أضرارا للمواطنين والمصلحة العامة.[3]

لقد تم التطرق إلى مسؤولية ضابط الحالة المدنية في الفصل الثالث من الباب الأول من قانون الحالة المدنية، في المواد من 26 إلى 29 منه، سنفصل ذلك فيما يلي:

1/ المسؤولية المدنية لضابط الحالة المدنية:

بالرجوع إلى نص المادة 27 و28 من قانون الحالة المدنية، نجد أن المسؤولية المدنية لضابط الحالة المدنية تقوم في حالة الفساد والتزوير في وثائق الحالة المدنية أو قيدها في ورقة مستقلة أو غيرها، دون تسجيلها في الموضع المعد لها، يمكن أن تكون هذه الأخطاء غير عمدية لسهو أو نسيان أو عدم اتخاذ الحيطة اللازمة، وقد تكون بفعل الغير وفي هذه الحالة سمح

[1] المادة 2 الفقرة 4 من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

[2] المادة 26، من القانون رقم 20/70 المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

[3] يحيى لعمارة محامد، المرجع السابق، صفحة 87.

المشرع لضابط الحالة المدنية أن يدفع أو ينفي المسؤولية عنه، إذا قدم طعنا ضد الغير الذي يثبت أنه قام بالخطأ، فإن استطاع إثبات ذلك يكون غير ملزم بالتعويض.[1]

بالرجوع إلى أحكام التعويض في المسؤولية المدنية الواردة ضمن الأحكام العامة للقانون المدني، نجد أنه بقيام الأركان الثلاثة للمسؤولية المدنية "الخطأ، الضرر، العلاقة السببية"، تثار أخطاء ضابط الحالة المدنية أمام المحكمة المدنية من قبل أي شخص، سبب له ضررا مباشرا عن ذلك الخطأ، كما يمكن أن يثار بصفة تبعية أمام المحاكم الجزائية طبقا لنص المادتين 3 و4 من قانون الإجراءات الجزائية،[2] فيكون ملزما بدفع مبلغ التعويض عن الأضرار التي ترتبت عن خطئه.[3]

2/ المسؤولية الجزائية لضابط الحالة المدنية:

من خلال استقراء نصوص قانون الحالة المدنية، لم يتطرق المشرع إلى موضوع المسؤولية الجزائية لضابط الحالة المدنية بصفة صريحة وواضحة، لا يعني هذا أنه معفى لأن الأصل في نصوص التجريم والعقاب موضعها الرئيس، وعليه يستنتج قيام المسؤولية الجزائية ضمنيا من مصطلحي "الفساد والتزوير" في المادة 27 و28 من قانون الحالة المدنية.

استنادا لذلك لابد من الرجوع إلى أحكام قانون العقوبات، الذي نص على بعض الحالات التي تؤذي إلى قيام المسؤولية الجزائية لضابط الحالة المدنية، حسب الخطأ المرتكب سواءا كان تزويرا أو إتلافا أو تشويها أو نزعا... لمختلف وثائق وسجلات الحالة المدنية،[4] وذلك ضمن المواد التالية:

- المادة 158 من قانون العقوبات: " يعاقب بالحبس من خمس إلى عشر سنوات كل من يتلف أو يشوه أو يبدد أو ينتزع عمدا أوراقا أو سجلات أو عقودا أو سندات محفوظة في المحفوظات أو أقلام الكتاب أو المستودعات العمومية أو المسلمة إلى أمين عمومي بهذه الصفة.

[4] المادة 127 من القانون رقم 58/75، المؤرخ في 20 رمضان 1395، الموافق ل 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05/07، المؤرخ في 13 ماي 2007، جريدة رسمية عدد 31، مؤرخة في 13 مايو 2007.

[1] الأمر رقم 155/66، مؤرخ في 8 جوان 1966، المتضمن الإجراءات الجزائية الجزائري، المعدل والمتمم بالأمر رقم 11/21، المؤرخ في 25 غشت 2021، جريدة رسمية عدد 65، مؤرخة في 26 غشت 2021.

[2] المادة 124 من القانون رقم 58/75 المعدل والمتمم، المتضمن القانون المدني، المرجع السابق.

[3] حميد عبروس، طيبي سعاد، المرجع السابق، صفحة 1034.

وإذا وقـع الإتـلاف أو التشـويه أو التبديـد أو الانتـزاع مـن الأمـين العمـومي أو بطريـق العنـف ضد الأشخاص فيكون السجن من عشر سنوات إلى عشرين سنة."[1]

- المـادة 214 مـن قـانون العقوبـات: "يعاقـب بالسـجن المؤبـد كـل قـاض أو موظـف أو قـائم بوظيفة عمومية ارتكب تزويرا في المحررات العمومية أو الرسمية أثناء تأدية وظيفته:

1) إما بوضع توقيعات مزورة.

2) إما بإحداث تغيير في المحررات أو الخطوط أو التوقيعات.

3) وإما بانتحال شخصية الغير أو الحلول محلها.

4) وإمـا بالكتابـة فـي السـجلات أو غيرهـا مـن المحـررات العموميـة أو بـالتغير فيهـا بعـد إتمامهـا أو قفلها."[2]

- المـادة 441 مـن قـانون العقوبـات: "يعاقـب بـالحبس مـن عشـرة أيـام علـى الأقـل إلـى شـهرين على الأكثر وبغرامة من 8000 إلى 16000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين:

1) ضـابط الحالـة المدنيـة الـذي يقيـد وثيقـة للحالـة المدنيـة فـي ورقـة عاديـة مفـردة وفـي غيـر السـجلات المعـدة لـذلك، والـذي لا يتحقـق مـن موافقـة الوالـدين أو غيرهمـا مـن الأشـخاص إذا اشـترط القـانون هـذه الموافقـة لصـحة الـزواج، والـذي يتلقـى عقـد زواج امـرأة سـبق زواجهـا وذلـك قبل مضي الميعاد الذي حدده القانون المدني.

وتطبق أحكام هذه الفقرة حتى ولو لم يطلب بطلان وثائق الحالة المدنية أو لزوال البطلان.

2) كـل مـن تـولى دفـن أحـد المتـوفين دون تـرخيص سـابق مـن الموظـف فـي الحالـة التـي اشـترط القـانون الحصـول علـى هـذا التـرخيص وكـل مـن يخـالف بأيـة طريقـة كانـت النصـوص التشـريعية والتنظيمية المتعلقة بأعمال الدفن المذكور أعلاه."[3]

مـن خـلال دراسـتنا لنصـوص المسـؤولية الخاصـة بضـابط الحالـة المدنيـة ضـمن قـانون الحالـة المدنيـة، لـم يـتم الإشـارة إلـى المسـؤولية الإداريـة وهـذا يـدل علـى أن الأخطـاء التـي يرتكبهـا ضـابط الحالـة المدنيـة أثنـاء ممارسـة اختصاصـاته، هـي أخطـاء شخصـية وذلـك اسـتنادا إلـى نـص المـادة 26 مـن قـانون الحالـة المدنيـة التـي تـنص علـى: "يمـارس ضـباط الحالـة المدنيـة مهـامهم تحـت

[4] المـادة 158 مـن القـانون رقـم 14/21 المعـدل والمـتمم، للأمـر رقـم 156/66، يتضـمن قـانون العقوبـات، المـؤرخ في 28 ديسمبر 2021، جريدة رسمية عدد 99، سنة 2021.

[1] المادة 214 من القانون رقم 14/21، يتضمن قانون العقوبات، المرجع نفسه.

[2] المادة 441، من القانون رقم 14/21، يتضمن قانون العقوبات، المرجع السابق.

مسؤوليتهم ومراقبة النائب العام." وبالتالي أخطاءه الشخصية مستقلة عن الأخطاء الإدارية، وهذا يعني أن الخطأ الناجم عن تصرف ضابط الحالة المدنية يحسب عليه خطأ شخصي وعليه لا تقوم مسؤولية البلدية.[1]

خلاصة القول واستنادا لما تم دراسته عن صفة ضابط الحالة المدنية واختصاصاته ومسؤوليته، نجد أن ضابط الحالة المدنية ضابط عمومي مكلف بتسيير مصلحة الحالة المدنية على مستوى بلديته وتحت مسؤوليته الشخصية ويتمتع في آن واحد ب:

- السلطة القضائية لأنه يمثلها وزير العدل في شخص وكيل الجمهورية.
- السلطة الإدارية لأنه يمثلها وزير الداخلية والجماعات المحلية في شخص الوالي.
- السلطة الديبلوماسية لأنه يمثلها في الخارج وزير الشؤون الخارجية في شخص القنصل.[2]

المطلب الثاني: الوثائق الالكترونية للحالة المدنية

عكفت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على تجسيد مظاهر العصرنة، بصفتها القطاع المشرف الأول على تسيير وتنظيم رقمنة الحالة المدنية على مستوى البلديات، وذلك من خلال تحويل بعض الوثائق الورقية إلى وثائق إلكترونية وتمديد صلاحياتها، واستحداث وثائق هوية بيومترية ورقية تحتوي على معلومات حيوية مخزنة الكترونيا، تستخدم لمصادقة هوية الأشخاص.[3]

سنفصل هذا المطلب لفرعين، الأول بعنوان عقود الحالة المدنية الالكترونية، والفرع الثاني بعنوان الوثائق البيومترية للحالة المدنية.

الفرع الأول: عقود الحالة المدنية الالكترونية

تم ربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وكذا البعثات الديبلوماسية والدوائر القنصلية والمؤسسات العمومية الأخرى، بتكوين قاعدة معطيات شاملة تشغل عبر كافة بلديات الوطن لإصدار عقود الحالة المدنية دون التنقل إلى البلدية الأصلية،

[3] بونجار زهرة، المرجع السابق، صفحة 50.

[1] يحيى لعمارة محمد، المرجع السابق، صفحة 85.

[2] نوال بوعبد الله، رقمنة مرفق الحالة المدنية في ظل القانون رقم 08/14، مجلة قضايا معرفية، مخبر التنمية الديمقراطية وحقوق الانسان في الجزائر، جامعة الجلفة، المجلد 2، العدد 1، الجزائر، مارس 2022، صفحة 98.

وتمكين الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج من تقديم طلب الحصول على عقود الميلاد الخاص 12 مباشرة عبر الانترنت وكذا طلبات التصحيح.[1]

أولا: أنواع عقود الحالة المدنية الالكترونية

لقد أفرد المشرع الجزائري نصا قانونيا يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، من خلال المرسوم التنفيذي رقم 315/15 الذي يحدد كيفيات إصدار نسخ وثائق الحالة المدنية من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بطريقة الكترونية.[2]

تتمتع وثائق الحالة المرسلة بالطريقة الالكترونية بنفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية،[3] وتتمثل وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات في:

1/ وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات والمصالح القنصلية:

وتتمثل في: عقد الزواج، الدفتر العائلي، البطاقة العائلية للحالة المدنية، شهادة عدم الزواج، شهادة عدم الطلاق، شهادة عدم إعادة الزواج، مستخرج من الأحكام الجماعية المصرحة بالولادة، مستخرج من السجل الأصلي، شهادة الميلاد نسخة كاملة أو مستخرج، مستخرج عقد الميلاد الخاص، بيان الوفاة، شهادة الوفاة نسخة كاملة ومستخرج، رخصة الدفن، شهادة الحماية والحياة.

2/ وثائق الحالة المدنية المستعملة بين المصالح:

تتمثل في: إعلان بيان الوفاة، إعلان بيان الزواج والطلاق.[4]

أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم 142/16، المحدد لكيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا،[5] والحفظ هو عبارة عن مجموع التدابير التقنية التي تسمح بتخزين الوثيقة

---

[3] طواهير عبد الجليل، قوارح اليامنة، دور عصرنة الخدمة العمومية في تحسين أداء المورد البشري بقطاع الجماعات المحلية دراسة حالة بلديات دائرة سيدي خويلد ورقلة، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، المجلد الأول، العدد 2، الجزائر، ديسمبر 2020، صفحة 190.

[4] المادة 1، من المرسوم التنفيذي رقم 315/15، يتعلق بإصدار وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، المرجع السابق.

[1] المادة 5، من المرسوم التنفيذي رقم 315/15، يتعلق بإصدار وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، المرجع السابق.

[2] ملحق المرسوم التنفيذي رقم 75/14، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، المرجع السابق، صفحة 6.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 142/16، المؤرخ في 5 ماي 2016، يحدد كيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا، جريدة رسمية عدد 28، الصادرة في 8 ماي 2016.

الموقعة الكترونيا في دعامة الحفظ التي تمثل أي وسيلة مادية تسمح باستلام واسترجاع الوثيقة الموقعة الكترونيا.[1]

ثانيا: استخراج وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية

تم مؤخرا فتح أرضية رقمية تمكن المواطن من استخراج وثائق الحالة المدنية الكترونيا دون التنقل من المنزل أو بطريقة شخصية، من خلال التعامل مع الحاسوب الالكتروني وشبكة الانترنت.[2]

1/ إجراءات استخراج وثائق الحالة المدنية عن بعد:

تمر عملية استخراج وثائق الحالة المدنية عن بعد بالمراحل التالية:

- وضعت ثلاث روابط الكترونية مخصصة لاستخراج وثائق الحالة المدنية، الموجودة في السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وهذه الروابط تخص شهادتي الميلاد والوفاة وعقد الزواج، تقدم خدمات طيلة أيام الأسبوع وعلى مدار 24ساعة، خصص لكل وثيقة رابط خاص على النحو التالي:

شهادة الميلاد: https://etatcivil.interieur.gov.dz/actenaissance/

عقد الزواج: https://etatcivil.interieur.gov.dz/actemariage/

شهادة الوفاة:[3] https://etatcivil.interieur.gov.dz/actedeces/

- بعد الولوج إلى الموقع الخاص بكل وثيقة يتم ملئ المعلومات الخاصة بهوية طالب الوثيقة، (الرقم التعريفي لشهادة الميلاد، رقم بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر أو رخصة السياقة، البريد الالكتروني، رقم الهاتف، علاقة طالب الوثيقة بالوثيقة، المعلومات الخاصة بصاحب الشهادة من اسم ولقب...).
- تأكيد الطلب بتأكيد صحة المعلومات المسجلة وبذلك يكون طلب استخراج أي من الوثائق الثلاث قد أرسل إلى الجهة المختصة بإصدار الوثيقة.
- طبع الوصل المثبت لعملية الاستخراج من طرف المعني.[4]

2/ التوقيع والتصديق الالكتروني في وثائق الحالة المدنية:

---

[4] بن زيان أحمد، حاحة عبد العالي، المرجع السابق، صفحة 204.

[5] سارة مروان، المرجع السابق، صفحة 36.

[1] حفيظي ميلود، لعمارة محمد، المرجع السابق، صفحة 49.

[2] سارة مروان، المرجع السابق، صفحة 37.[4]

جاء في المرسوم التنفيذي رقم 315/15، أن نسخ وثائق الحالة المدنية المستخرجة من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية يجب أن تمهر بتوقيع الكتروني موصوف،[1]والتوقيع الالكتروني الموصوف هو التوقيع الذي ينشأ على أساس شهادة تصديق الكتروني موصوفة مرتبط بالموقع دون سواه والذي يمكن من تحديد هوية واضعه، المصمم بآلية مؤمنة خاصة بإنشاء التوقيع الالكتروني على أن يكون منشأ بواسطة وسائل تكون تحت التحكم الحصري للموقع ومرتبط بالبيانات الخاصة به بحيث يمكن الكشف عن التغييرات اللاحقة بهذه البيانات.[2]

تصدر وزارة الخارجية والجماعات المحلية شهادة الكترونية موصوفة تستعمل لتوقيع نسخ وثائق الحالة المدنية وتثبت العلاقة بين المعطيات الخاصة بالتحقق من التوقيع الالكتروني.[3] يستخدم التوقيع الالكتروني للحفاظ على مضمون وثيقة الحالة المدنية المستخرجة بطريقة الكترونية وكذا تحديد شخصية الموقع وتمييزه عن غيره وإعطاء الوثيقة قيمة قانونية.[4]

ثالثا: الحالات التي تطرأ على عقود الحالة المدنية

يفترض أن تبقى الوثائق المدرجة والمسجلة في سجلات الحالة المدنية أن تبقى كما سجلت أول مرة، وفقا للشروط القانونية التي سجلت بها، والبيانات والمعلومات التي أدلى المصرحون بها دون أن يدخل عليها أي تغيير أو تبديل. أحيانا تتطلب هذه الوثائق إضافة شيء إليها وتقييده في نفس الوثيقة أو إدخال تعديل عليها.[5]

في إطار رقمنة سجلات الحالة المدنية وضع المشرع آلية جديدة لتصحيح وثائق الحالة المدنية من خلال أحكام المادة 2 من القانون رقم 03/17 المعدلة للمادة 38 مكرر، تزامنا مع عصرنة قطاع العدالة التي جاء بها القانون رقم 03/15، وهي التصحيح الالكتروني الذي يهدف إلى إرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة الكترونية، لاسيما أن المصالح المركزية لوزارة

---

[3] المادة الثانية، من المرسوم التنفيذي رقم 315/15، يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، المرجع السابق.

[4] المادة 7، من القانون رقم 04/15، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436، الموافق ل 1 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، جريدة رسمية عدد 6، الصادرة في 20 ربيع الثاني 1436، الموافق ل 10 فبراير 2015.

[1] المادة 3 و4، من المرسوم التنفيذي رقم 315/15، يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، المرجع السابق.

[2] سارة مروان، المرجع السابق، صفحة 38.

[3] عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، طبعة ثانية منقحة ومزيدة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، صفحة 203.

العـدل تـم ربطهـا بالسـجل الـوطني الآلـي للحالـة المدنيـة.[1] وعمومـا بعـض الحـالات التـي تطـرأ علـى وثائق الحالة المدنية هي:

1/ تصحيح وثائق الحالة المدنية:

تتـولى مصـلحة الحالـة المدنيـة الموجـودة علـى مسـتوى كـل المحـاكم والمجـالس والسـهر علـى القيـام بهـذه المهـام، مـن خـلال الإشـراف علـى عمليـات تصـحيح الأخطـاء الـواردة فـي وثـائق الحالـة المدنية. للتصحيح نوعان تصحيح إداري وتصحيح قضائي.[2]

1-1/ التصحيح الإداري:

لقـد أجـاز القـانون فـي المـادة 51 مـن قـانون الحالـة المدنيـة لوكيـل الجمهوريـة أن يجـري تحقيقـا حـول الوثيقـة المشـوبة بالخطـأ أو النقصـان، مـن تلقـاء نفسـه أو بنـاءا علـى طلـب مـن لـه مصـلحة، ومنحـه حـق توجيـه الأمـر إلـى ضـابط الحالـة المدنيـة مباشـرة بقصـد تصـحيح الأخطـاء وإتمـام النقائص وتقييد ذلك في هامش الوثيقة موضوع التصحيح والمدونة في سجلات الحالة المدنية.[3]

يكـون التصـحيح الإداري فـي حالـة الأخطـاء الماديـة الغيـر جوهريـة، أي الأخطـاء البسـيطة. يـتم هـذا التصـحيح بـأمر مـن وكيـل الجمهوريـة يقيـد فـي سـجل التصـحيح الإداري، ترسـل نسـخة منـه إلـى البلديـة المعنيـة بالتصـحيح والنسـخة الثانيـة تحفـظ فـي الأرشـيف، ونسـخة ثالثـة ترسـل إلـى أمانـة ضـبط المجلـس القضـائي الـذي تقـع فـي دائـرة اختصاصـه المحكمـة التـي قامـت بالتصـحيح فـي نهايـة كل شهر.[4]

1-2/ التصحيح القضائي:

تكـون الأخطـاء الجسـيمة أو البيانـات المخالفـة للحقيقـة أو الناقصـة محـلا للتصـحيح القضـائي، بنـاءا علـى طلـب مكتـوب علـى ورق عـادي يبـين فيـه الخطـأ أو النسـيان الـوارد فـي العقـد. يطلـب إعـادة كتابتـه علـى النحـو الـذي يحـدد ويـدعم الطلـب بالوثـائق التـي تثبـت وجـود الخطـأ أو الـنقص، ويقـدم الطلـب إلـى رئـيس المحكمـة أو محكمـة الجزائـر العاصـمة إذا كانـت الوثيقـة مسـجلة بـالمراكز القنصـلية. يقـوم رئـيس المحكمـة بـإجراءات التحقيـق ثـم إصـدار الأمـر بالتصـحيح أو الـرفض، فـي

[4]حفيظي ميلود، لعمارة محمد، المرجع السابق، صفحة 51.

[5]عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، المرجع السابق، صفحة 252.

[1]عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، طبعة منقحة ومزيدة، المرجع السابق، صفحة 208.

[2]رجدال جلال، مصايد عمر، المرجع السابق، صفحة 41.

الحالـة الأولـى يـتم تسـجيل ذلـك فـي سـجل الأوامـر القضـائية وترسـل نسـخة منـه إلـى ضـابط الحالـة المدنية وأخرى إلى أمانة الضبط بالمجلس القضائي.[1]

2/ تعديل وثائق الحالة المدنية: ويشمل تعديل اللقب والاسم.

2-1/ تغيير اللقب:

فـي حالـة وجـود سـبب جـدي يسـتدعي تغييـر اللقـب يطلـب المعنـي التـرخيص لـه لتغييـر لقبـه ضـمن الشـروط المحـددة.[2] يجـب تقـديم طلـب مسـبب إلـى وزيـر العـدل مرفقـا بالوثـائق المطلوبـة و بعـدها يكلـف النيابـة العامـة التـي يقـع فـي دائـرة اختصاصـها مكـان ولادة المعنـي مـن أجـل إجـراء تحقيـق، و يـتم نشـر مضـمون تغييـر اللقـب فـي الجرائـد المحليـة بمبـادرة مـن المعنـي و علـى حسـابه ليـتمكن كـل مـن لديـه اعتـراض أن يقدمـه إلـى وزيـر العـدل فـي أجـل سـتة أشـهر.يقوم وزيـر العـدل بإحالـة الملـف إلـى لجنـة مشـتركة مـن ممثلـين عنـه و ممثلـين عـن وزيـر الخارجيـة لدراسـة الطلـب ثـم يعـاد إليـه ليبـدي اقتراحاتـه ثـم يحيلـه إلـى وكيـل الجمهوريـة الـذي يعـود لـه الاختصـاص النهـائي فـي الموافقـة علـى تغييـر اللقـب و الـذي يـتم بموجـب مرسـوم ينشـر فـي الجريـدة الرسـمية و تبليـغ نسـخة منه إلى المعني بالأمر، ثم الإشارة إليه في هامش عقود الحالة المدنية و سجلاتها.[3]

2-2/ تغيير الاسم:

وفقـا لـنص المـادة 57 مـن قـانون الحالـة المدنيـة يمكـن تعـديل الاسـم إذا مـا دعـت إلـى ذلـك مصـلحة مشـروعة، سـواء مـن أجـل تعديلـه أو إضـافة اسـم آخـر لـه. بموجـب أمـر مـن رئـيس المحكمـة بنـاءا علـى طلـب وكيـل الجمهوريـة واسـتنادا إلـى طلـب المعنـي أو ممثلـه الشـرعي. بعـد إصـدار الأمـر بالتعـديل يرسـل وكيـل الجمهوريـة نسـخة منـه إلـى ضـابط الحالـة المدنيـة وأخـرى إلـى أمانـة الضـبط لتقديم منطوق الأمر على هامش الوثيقة الأصلية.[4]

3/ إبطال الوثائق الخاطئة للحالة المدنية:

نصـت المـادة 46 مـن قـانون الحالـة المدنيـة علـى أن حـالات إبطـال العقـود الخاطئـة أو إلغـاء وثيقـة مـن وثـائق الحالـة المدنيـة، قـد تحصـل عنـدما تكـون حـررت بشـكل مخـالف للقـانون، يقـدم طلـب الإبطال من قبل الأشخاص المعنيين أو من قبل النائب العام لداعي النظام العام.[5]

---

[3] درقـاوي عائشـة نبيلـة، النظـام القـانوني للحالـة المدنيـة فـي الجزائـر، مـذكرة لنيـل شـهادة الماسـتر، تخصـص قـانون الأسـرة، كليـة العلـوم السياسـية، جامعـة الـدكتور مـولاي الطـاهر سـعيدة، السـنة الجامعيـة 2016/2015، الجزائـر، صفحة 46.

[4] المادة 56 من الأمر رقم 20/70، المعدل والمتمم، يتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

[1] بن عمار حنان، مقني بن عمار، المرجع السابق، صفحة 179.

[2] عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، طبعة منقحة ومزيدة، المرجع السابق، صفحة 218.

[3] المادة 48 من الأمر رقم 20/70 المعدل والمتمم، المتعلق بالحالة المدنية، المرجع السابق.

يقدم الملف إلى السيد وكيل الجمهورية مرفقا بالوثائق المطلوبة لدى المحكمة التي توجد بدائرة اختصاصها البلدية التي سجلت فيها الوثيقة المراد إلغائها، ملتمسا ذلك من رئيس المحكمة بواسطة عريضة إلغاء وثيقة، بعدها يصدر رئيس المحكمة حكما ببطلان الوثيقة بعد الاطلاع على أسباب الإبطال وطلبات وكيل الجمهورية وذلك على 3 نسخ. تصحح البلدية على مستوى سجلاتها الوثائق الباطلة وتبعث إشعار بذلك إلى النائب العام.[1]

الفرع الثاني: الوثائق البيومترية للحالة المدنية

إن التحول السريع والمتواصل للمجتمع الجزائري تولدت عنه احتياجات جديدة للمواطنين في جميع المجالات الشيء الذي استوجب ضرورة إعادة النظر في أعمال الإدارة لتكييفها مع هذه الاحتياجات والتكفل بجميع مراحل هذا التطور الطموح، ولتجسيد ذلك لابد من توفير شروط مناسبة لعصرنة الإدارة والانتقال التدريجي من مرحلة التسيير الكلاسيكي إلى مرحلة التسيير الآلي، عن طريق إدخال التكنولوجية الحديثة، في سبيل ذلك أحدثت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الشباك الالكتروني للوثائق البيومترية.[2]

أولا: بطاقة التعريف الوطنية البيومترية

سنتطرق إلى تعريف بطاقة الوطنية البيومترية وكيفية إعدادها وتسليمها.

1/ تعريف بطاقة التعريف الوطنية:

وثيقة تثبت هوية صاحبها هي فردية تسلم لكل مواطن جزائري، ولا يمكن لأي كان أن يحوز على أكبر من بطاقة تعريف واحدة في نفس الوقت، كما تحدد مدة صلاحيتها بعشر سنوات للأشخاص البالغين 19سنة فأكثر، وتحدد بخمس سنوات للقصر الذين سنهم يقل عن 19سنة، وتسري مدة صلاحيتها ابتداء من تاريخ إعدادها، وتحتوي بطاقة التعريف الوطنية البيومترية على شريحتين:

تتضمن الشريحة الأولى: معلومات إدارية ومعلومات تخص صاحبها.

---

[4] حميدي هدى، نظام الحالة المدنية ودور القضاء فيه، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص أحوال شخصية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، السنة الجامعية 2015/2014، صفحة 67.

[1] سناء عبان، الحماية الجنائية للوثائق البيوميترية الصادرة عن الجماعات المحلية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون إداري، فرع قانون عام كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2019/2018، صفحة 3.

تتضمن الشريحة الثانية: التطبيق من أجل التحقيق من صاحبها.

كما أن بطاقة التعريف البيوميترية تسلم مرفقة برمز سري في ظرف مغلق يوضع تحت مسؤولية صاحبها أو وليه الشرعي، فيستعمل الرقم السري من أجل الولوج إلى الخدمات الالكترونية.[1]

2/ إعداد بطاقة التعريف الوطنية البيوميترية الالكترونية وتسليمها:

أ/ إعداد بطاقة التعريف الوطنية:

تودع ملفات طلب بطاقة التعريف الوطنية على مستوى إحدى بلديات ولاية الإقامة بالنسبة للمواطنين المقيمين في التراب الوطني، أو لدى المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالنسبة للمواطنين المسجلين في الخارج. ويبلغ الطالب بإعدادها بكل وسيلة ملائمة. تلغى وتتلف كل بطاقة تعريف وطنية تم إعدادها ولم تسحب من قبل صاحبها، في أجل6 أشهر من تاريخ إشعاره بالسحب، ويجب على السلطة المختصة بالتسليم أن تعلم موعد تشخيص الوثيقة من أجل تعطيل الإمكانيات الوظيفية للبطاقة، حدد كيفية إلغاء البطاقة وإتلافها بموجب قرار من الوزير المكلف بالداخلية.[2]

ب- تسليم بطاقة التعريف الوطنية:

*تسليم بطاقة التعريف الوطنية للمواطنين المقيمين في التراب الوطني: في هذه الحالة تسلم من قبل الوالي أو موظف آخر يفوضه بهذا الغرض، على أساس ملف يحتوي على استمارة يملؤها ويوقعها المعني، أو الولي الشرعي بالنسبة للقصر، وترفق بما يلي:

*شهادة الجنسية.

*شهادة إقامة سارية المفعول.

*صورتان (02) شمسيتان للهوية حديثتان وبالألوان خلفية موحدة بدون إطار وباللون الأبيض.

*تسليم بطاقة التعريف الوطنية للمواطنين المقيمين في الخارج: في هذه الحالة تسلم من قبل رؤساء المراكز الدبلوماسية والقنصلية أو أي موظف قنصلي آخر مؤهل يفوض لهذا الغرض،

[2] المنشور الوزاري رقم 02، المؤرخ في مارس 2018، المتضمن تأطير مسار الشباك الالكتروني الخاصة بالوثائق البيومترية، صفحة1.

[3] المادة 10 من المرسوم الرئاسي رقم 143/10، المؤرخ في 18 أفريل2017، المتعلق بتحديد كيفية إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية عدد 25، صفحة 10.

علـى أسـاس ملـف يحتـوي علـى اسـتمارة يملؤهـا ويوقعهـا المعنـي، أو الـولي الشـرعي بالنسـبة للقصـر، وترفق ما يلي:[1]

*شهادة الجنسية.

*نسخة من بطاقة التسجيل القنصلية.

*صـورتان (02) شمسـيتان للهويـة حـديثتان وبـالألوان بخلفيـة موحـدة وبـدون إطـار وبـالألوان الأبيض حضور طالب بطاقة التعريف الوطنية إجباري من أجل التقاط المعطيات البيومترية.

يعفـى كـل مـواطن يحـوز علـى جـواز السـفر يتضـمن معطيـات بيوميتريـة مـن أجـل إجـراء التقـاط هـذه المعطيـات البيوميتريـة عنـد طلبـه بطاقـة التعريـف الوطنيـة، غيـر أنـه يمكـن للمـواطن أن يطلـب إعـادة إجراء التقاط المعطيات البيوميترية في حالة ما إذا استلزم الأمر ذلك.

فـي حالـة وفـاة صـاحب بطاقـة التعريـف الوطنيـة، تبلـغ البلديـة أو المركـز الدبلوماسـي والقنصـلي التـي سجلت لديها الوفاة دون مهلة سلطة الإصدار بغرض جعل هذه الوثيقة غير قابلة للاستعمال.[2]

ثانيا: جواز السفر البيومتري

يحتـاج أي شـخص سـواء كـان مواطنـا جزائريـا أو أجنبيـا أثنـاء تنقلـه بـين الـدول إلـى وثـائق تسـمح لـه بهـذا التنقـل، ولعـل أهـم هـذه الوثـائق وثيقـة جـواز السـفر الـذي يعتبـر وثيقـة رسـمية لهـا مواصـفات قانونية خاصة[3]. من هنا سنتطرق إلى تعريف جواز السفر البيومتري الالكتروني، أنواعه.

1/ تعريف جواز السفر البيومتري الالكترونية:

جـواز السـفر البيـومتري هـو وثيقـة رسـمية مؤمنـة ومكونـة مـن عـدة صـفحات، تعـد بالكربونـات (مـادة صـعبة الإتـلاف)، يتـوفر علـى شـريحة بيانـات مدمجـة بداخلـه، يتضـمن جـواز السـفر البيـومتري عناصـر الأمـان المرتكـزة علـى التكنولوجيـا الأكثـر تطـورا فـي هـذا المجـال، حيـث تـوفر حمايـة

[1] المـادة 10 مـن المرسـوم الرئاسـي رقـم 143/10، المتعلـق بتحديـد كيفيـة إعـداد بطاقـة التعريـف الوطنيـة وتسـليمها المرجع السابق.

[1] المـادة 20 مـن المرسـوم الرئاسـي رقـم 143/10، المتعلـق بتحديـد كيفيـة إعـداد بطاقـة التعريـف الوطنيـة وتسـليمها، المرجع السابق.

[2] قـرار وزاري مـؤرخ فـي أول صـفر عـام 1433، الموافـق ل 26 ديسـمبر 2011، يحـدد المواصـفات التقنيـة لجـواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني.

صاحبه ضد كل استعمال تدليسي لهذه الوثيقة في حالة ضياعها أو سرقتها أو في انتحال الشخصية، وبفضل الكتابة عن طريق النقش بالليزر، وكما أنه لا يمكن تغيير ولا تحريف البيانات البيوغرافية الموجودة في الجواز، كما أن صورة حامله تأخذ بعين الاعتبار احترام معايير الوكالة الدولية للطيران المدني.[1]

2/ أنواع جواز السفر:

يوجد ثلاث أنواع وهي:

2-1/ جواز السفر العادي: هو عبارة عن وثيقة رسمية تصدرها جهة إدارة مختصة لإثبات هوية صاحبها وتسمح له بالسفر والتنقل عبر الحدود، تقوم الإدارة المختصة بتسليمها لكل شخص يرغب في الحصول عليها، باعتبار أن حق الدخول إلى التراب الوطني والخروج منه حق مضمون، وهو سند فردي يمنح بدون شرط السن لكل مواطن مالم يكن محكوما عليها نهائيا في جناية ولم يرد اعتباره.

2-2/ جواز السفر ألاستعجالي: يمنح هذا النوع إلى المواطنين الجزائريين المقيمين في الخارج والمسجلين لدى مركز الدبلوماسي أو القنصلي، وهم غير حائزين على جواز السفر بيوميتري إلكتروني والذين يضطرون لتنقل لأسباب عائلية أو إدارية أو مهنية أو إدارية أو صحية إلى خارج بلد إقامتهم. يعد ويسلم إلى المواطنين الجزائريين من طرف المراكز الدبلوماسية أو القنصلية للمواطنين الجزائريين المقيمين في الخارج. ويستفيد أيضا من هذا النوع المسجلين لدى مركز دبلوماسي أو قنصلي والمواطنين الجزائريين الحاصلين على إقامة مؤقتة في بلد غير بلد إقامتهم وضاع منهم جواز السفر أو أتلف أو سرق، والمضطرين إلى الالتحاق ببلد أجنبي أو أكثر قبل عودتهم إلى الجزائر.[2]

2-3/ جواز السفر الدبلوماسي: هو وثيقة سفر شخصي، يصدر من مصالح وزارة الخارجية لفائدة مستخدميها العاملين بالخارج كالسفراء، والقناصل العاملين خارج الوطن، وكذا إطارات

[3] المادة 06 من القانون رقم 03/14، المؤرخ في 20 فيفري 2014، المتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد16، الصادرة في23 مارس 2014، صفحة 4.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 58/10، المؤرخ في 03 فيفري 2016، المتعلق بشروط إعداد جواز السفر الإستعجالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية عدد07، الصادرة في 07 فيفري 2016، صفحة19.

الدولـة، والملحقـين العسـكريين ومسـاعديهم لـدى البعثـات الدبلوماسـية بالخـارج مـدة مهمـتهم،[1]كمـا تمـنح لأزواجهـم وأبنـائهم القصـر وبنـاتهم الغيـر متزوجـات الـذين يعيشـون معهـم تحـت نفـس السـقف، ويمـنح عنـد الاقتضـاء لأبـويهم الـذين همـا فـي كفـالتهم وفقـا لتنظـيم المعمـول بـه.[2] ولقـد حـدد المشـرع الجزائـري أن جـواز السـفر الدبلوماسـي يسـلم مـن قبـل السـلطات المختصـة لـوزارة الشـؤون الخارجيـة، كما أن له لون خاص يميزه عن باقي أنواع جواز السفر الأخرى وهو اللون الأحمر.

ثالثا: رخصة السياقة البيومترية

فـي إطـار الاسـتمرار فـي عصـرنة المرفـق العـام، تـم تحـديث وثـائق الهويـة والتنقـل وكـذا تبسـيط إجـراءات ومكونـات ملفـات الحصـول عليهـا، تـم إصـدار نمـوذج جديـد لرخصـة السـياقة مـن النـوع البيـومتري الالكترونـي. ومـن هنـا سـنتطرق إلـى معرفـة الفئـة المعنيـة باستصـدار رخصـة السـياقة البيومتريـة، الوثـائق المكونـة لملـف طلـب رخصـة السـياقة، إجـراءات تسـليم رخصـة السـياقة البيومتريـة الالكترونية.

1/ الفئة المعنية باستخراج رخصة السياقة البيومترية الالكترونية:

يـتم إصـدار رخـص السـياقة البيومتريـة الالكترونيـة حصـريا للملفـات الـواردة فـي مـديريات النقل بـ [3]:

*السائقين الجدد الذين نجحوا في اختبارات الحصول على رخصة السياقة النظرية والتطبيقية.

* السـائقين الجـدد الـذين تحصـلوا علـى صـنف جديـد يضـاف إلـى الصـنف أو الأصـناف المتحصـل عليها سابقا.

2/ الوثائق المكونة لملف طلب رخصة السياقة البيومترية الالكترونية:

[2] المرسـوم الرئاسـي رقـم 02/97، المـؤرخ فـي 04 جـانفي 1997، يحـدد شـروط مـنح وثـائق السـفر الرسـمية التـي تسـلمها وزارة شـؤون الخارجيـة، الجريـدة الرسـمية للجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشـعبية عـدد 01، الصـادرة فـي 05 جانفي1997.

[3] المـادة 02 مـن القـانون رقـم 03/14، المـؤرخ فـي 24 فيفـري 2014، المتعلـق بالسـندات ووثـائق السـفر، الجريـدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 16، الصادر في 23 مارس 2014، صفحة 3.

[1] المنشـور الـوزاري رقـم 06، المـؤرخ فـي05 نـوفمبر2018، المتضـمن التـدريبات التنظيميـة للتحـديات المضـافة للشباك الالكتروني لاسيما المتعلقة بإصدار رخصة السياقة البيوميترية الالكترونية، صفحة 02.

يحتـوي الملـف علـى جميـع المعلومـات الخاصـة بالسـائق الجديـد (معلومـات طبيـة، الإقامـة الزمـرة الدمويـة، تـاريخ ومكـان المـيلاد، الصـنف المتحصـل عليهـا) إضـافة لهـذا يجـب إدراج رقـم هاتف المعني بالأمر عند حضوره لاستكمال إجراءات أخذ البيانات البيومترية التالية[1]:

- تقديم طابع جبائي أو قسيمة جبائية.
- إرفاق صورتين شمسيتين مطابقة للمعايير بخلفية بيضاء.

3/ إجراءات تسليم رخصة السياقة البيومترية الالكترونية:

بعـد إنجـاز رخصـة السـياقة البيومتريـة الالكترونيـة، يـتم إرسـالها إلـى مصـالح البلديـة المكلفـة بإصدارها على ما يلي[2]:

- تبليـغ الشـخص المعنـي فـورا بجميـع الوسـائل المتـوفرة للتقـدم إلـى مصـلحة لاسـتلام رخصـة سياقته.
- يجـب علـى المعنـي بـالأمر التقـدم شخصـيا لاسـتلام رخصـة سـياقته مرفقـا بشـهادة التأهيـل المؤقتة أو وصل الإيداع.
- يتم دعوة المعني بالأمر إلى قراءة المعلومات المسجلة على الدعامة للتأكد من صحتها.
- يـتم تسـجيل تسـليم رخصـة السـياقة البيومتريـة لفائـدة صـاحبها عبـر الطريقـة الالكترونيـة دون اللجـوء إلـى سـجل الإيـداع، ويـتم التأكـد مـن هويـة المعنـي بـالأمر عـن طريـق مطابقـة البصمات.
- لا تسـلم رخصـة السـياقة للمعنـي إلا بعـد تفعيلهـا عـن طريـق تطبيقـة خاصـة والتـي تسـتلزم تسجيلها في البطاقة الوطنية لرخص السياقة.

[2] المنشـور الـوزاري رقـم 06، المتضـمن التـدريبات التنظيميـة للتحـديات المضـافة للشـباك الالكترونـي لاسـيما المتعلقـة بإصدار رخصة السياقة البيوميترية الالكترونية، المرجع السابق، صفحة 03.

[3] المنشـور الـوزاري رقـم 06، المتضـمن التـدريبات التنظيميـة للتحـديات المضـافة للشـباك الالكترونـي لاسـيما المتعلـق بإصدار رخصة السياقة البيوميترية الالكترونية، المرجع السابق، صفحة 04.

خلاصة الفصل الأول:

في إطار الإصلاحات التي تم الشروع فيها من قبل السلطات العمومية، بذلت الدولة مجهودات كبيرة من أجل تزويد الإدارات المحلية بمنشآت قاعدية وتجهيزات ضرورية لأداء مهامها، وذلك بانجاز وتجهيز وتهيئة العديد من المقرات الإدارية، وتعزيز مواردها البشرية، لضمان تأطيرها، ذلك استكمالا لإستراتيجية عصرنة الإدارة المحلية وإدخال نظم المعلومات والتكنولوجيا عليها. من أجل تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها للمواطن، والعمل على إعادة الثقة بينها وبينه، وإشراكه في اتخاذ القرار.

تم تجسيد ذلك من خلال تخفيف الإجراءات الإدارية وتحسين ظروف استقبال المواطنين والتكفل بانشغالاتهم، حيث أجرت وزارة الداخلية عمليات واسعة لتكوين الموظفين، وتهيئة وانجاز المقرات، لتحسين ظروف العمل والاستقبال، ووضع الشبكات والتجهيزات الالكترونية اللازمة.

إن أهم عملية في برنامج العصرنة هي رقمنة سجلات الحالة المدنية ووضع السجل الوطني الآلي للحالة المدنية حيز الخدمة، استكمالا لذلك تم إصدار بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيوميتري، ورخصة السياقة البيومترية.

انعكست هذه الاصلاحات على المستوى المحلي من خلال التقليل من الضغط على مصالح الحالة المدنية، باستخدام السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، الذي سمح بإعفاء المواطنين من تقديم العديد من الوثائق وتمكينهم من وثائق الحالة المدنية عن بعد، دون الحاجة إلى التنقل إلى بلديتهم الأصلية طوال أيام الأسبوع وفي أي وقت.

الفصل الثانـي

تقييم مدى نجاعة السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

تمهيد:

ترتبط الحالة المدنية للأفراد بكيان الدولة ووجودها واستمرارها، لذا تحرص الدولة على الاهتمام بها والمحافظة عليها، وتطويرها لمواكبة كل التطورات الحاصلة في المجتمع.

اتبعت الجزائر إستراتيجية "الإدارة الالكترونية "لعصرنة معظم قطاعاتها وإدخال تقنيات متطورة وحديثة عليها، ومن مظاهر عصرنة مرفق الحالة المدنية هو استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، الذي يعتبر تحول نوعي في تقديم الخدمات العمومية الخاصة بوثائق الحالة المدنية، بماله من آثار بالغة على أداء خدمات العاملين وعلى طبيعة العلاقة بين مرفق الحالة المدنية والمواطن، كما أن العصرنة ضرورة لا غنى عنها لما تحققه من نتائج ايجابية في تقديم الخدمات العمومية.

بما أن المشروع حديث النشأة فمن البديهي أن يكون له بعض السلبيات وتشوبه بعض النقائص على أمل أن يتم تدارك ذلك لضمان نتائج أفضل والوصول إلى الأهداف المرجوة من العصرنة واستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

ستتمحور دراستنا في هذا الفصل على آثار عصرنة مرفق الحالة المدنية ذلك ضمن المبحث الأول، أما المبحث الثاني فخصصناه للحديث عن ايجابيات وسلبيات السجل الوطني الآلي للحالة المدنية في المجتمع.

المبحث الأول: آثار السجل الوطني الآلي للحالة المدنية على المجتمع

تعتبر الإدارة الالكترونية من المفاهيم الإدارية الحديثة للتسيير، التي ترتكز في الاستخدام على التكنولوجيا الحديثة، والانتقال إليها ليس انتقال تقني أو تكنولوجي فقط بل هي عملية مستمرة تتطلب تغير النظرة الوظيفية والهياكل التنظيمية ومستويات تربطها[1].

لذا عكفت وزارة الداخلية والجماعات المحلية لتجسيد مفهوم الرقمنة ميدانيا، من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات للقضاء على الصورة القديمة للإدارة والتوجه نحو المعالجة الرقمية والآنية للمعلومات، لتحسين علاقة الإدارة والمواطن وخلق الشفافية في المعاملات الإدارية الأمر الذي كان له أثر واضح في المجتمع.[2] قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: أثر استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المنية على الموظفين.

المطلب الثاني: أثر استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية على المواطنين.

[1] جمعة إسماعيل العياط، الإدارة الالكترونية، الطبعة العربية، دار أمجد للنشر والتوزيع، سنة2015، صفحة56.

[2] خالدة بن تركي، عصرنة مرفق الحالة المدنية أولوية لتحسين الخدمة العمومية، يومية الشعب أونلاين، www.echaab.dz ، الخميس 27 أفريل 2023، الساعة 13:29.

المطلب الأول: أثر استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية على الموظفين

تعد الادارة الالكترونية الاستخدام الكفء والفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وظائف الإدارة (التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة) قصد تحقيق أهداف وتطلعات الدولة.[1] ولعل أهم مظاهر هذه الإستراتيجية هي استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية على مستوى مرفق الحالة المدنية، لعدة أسباب وأهداف تؤدي إلى التنمية الاجتماعية، كان لها تأثير كبير على هذا المرفق سواء من جانب الخدمات المقدمة أو من جانب الأداء الوظيفي.

سنحاول تفصيل هذا في فرعين، الفرع الأول: أثر السجل الوطني الآلي للحالة المدنية على موظفي مرفق الحالة المدنية.

الفرع الثاني: أثر السجل الوطني الآلي للحالة المدنية على موظفي الإدارات المرتبطة به.

الفرع الأول: أثر استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية على موظفي مرفق الحالة المدنية

سمح مشرع البلدية الالكترونية بتحسين نظام تسيير البلدية وطريقة تعاملها مع محيطها، خاصة مرفق الحالة المدنية الذي تكون خدماته موجهة إلى الجمهور مباشرة، ونظرا لحساسية وطبيعة خدماته، خصه المشرع باستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية الذي كان له أثر ملموس في تغير الكثير من المفاهيم السائدة في المرفق وخاصة لدى الموظفين وأدائهم الوظيفي.[2] وتتمثل هذه الآثار في:

[1] بوبكر عبد القادر، قديد فوزية، أثر الادارة الالكترونية في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين، دراسة حالة مصلحة الحالة المدنية ببئر مراد رايس، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، أفريل 2021، صفحة 370.

[2] الاداء الوظيفي: هو الناتج الذي يحققه الموظف، نتيجة التفاعل بين كل من الجهد والقدرات وإدراك الدور، تحويل المدخلات الى مخرجات في بيئة العمل، والقدرة على الانجاز، الجهد المنسق من أجل انجاز العمل بدقة في أسرع وقت وأقل تكلفة، سلوك يحقق نتيجة. شامي صليحة، المناخ التنظيمي وتأثيره على الأداء الوظيفي للعاملين، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، سنة 2010، صفحة 60.

أولا: زيادة الإتقان

تقوم المرافق العامة بنشاطها الإداري بواسطة موظفيها أو عمالها، الذين يعدون أداة الدولة لتحقيق أهدافها، أي أن عنصر البشري هو الأهم في تحقيق أهداف الإدارة الالكترونية، فالوسائل الالكترونية لا تؤدي الخدمات بنفسها بل الموظفون هم الذين يؤدون الخدمات عبر هذه الوسائل، ولعل أهم هذه الوسائل على مستوى مرفق الحالة المدنية هو السجل الوطني الآلي للحالة المدنية والذي باستحداثه لوحظ تغير كبير في حياة الموظفين العملية، فظهر ما يسمى بالإبداع الإداري[1] ودقة المعاملات بفعل ثبات أداء النظام الالكتروني وكفاءة نظام الحفظ و التوثيق، الذي سهل على الموظفين عملهم وأدخلهم إلى دائرة من الارتياح والاطمئنان اللذان أثمرا تحسين في أدائهم الوظيفي، من خلال تقليص الكثير من الاجراءات المتبعة المعروفة قديما، وسهولة توفير المعلومات والوثائق الخاصة بالحالة المدنية بطريقة بسيطة بعيدة عن الجو الورقي الصعب المعقد، مما أدى إلى ترشيد اليد العاملة وفرز الأفراد الغير فاعلين.[2]

ثانيا: فك الاختناقات داخل الدوائر الإدارية

أصبح استخراج وثائق الحالة المدنية عن طريق شبكة الانترنيت، مما سهل وأدى إلى سرعة المعاملات، وقام استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بالقضاء على طوابير الطويلة في البلديات وملحقاتها، أين كان يلجأ الموظفون في كل مرة إلى السجلات الأصلية والبحث عن بيانات الشخص المعني، تحتاج هذه العملية إلى جهد ووقت طويل، وأيضا في حالات التعديل التي تطرأ على وثائق الحالة المدنية في هوامشها يضطر الموظف إلى القيام بذلك بطريقة كتابية، الأمر الذي عطل سير مرفق الحالة المدنية وخلق طوابير لا تنتهي، صنع بها نوع من

[1] الابداع الإداري هو: إجراء تحسين فائق في الاستراتيجيات والسياسات أو الإجراءات وأدوات وأساليب العمل ومراجعتها من وقت إلى آخر لضمان جودة العمل، هو ابتكار آلية جديدة للعمل عن طريق التوظيف الأمثل للإمكانات المتاحة من أجل الوصول للهدف بأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن. خلوف زهرة، دور الإبداع في تحسين الأداء الوظيفي، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 02، العدد 17، الجزائر، سنة 2017، صفحة 14.

[2] بوبكر عبد القادر، قديد فوزية، المرجع السابق، صفحة 373.

الجفاء بين المواطن والمرفق، وكان هناك احتكاك دائم وتعرض موظفي الشبابيك في بعض الأحيان إلى الكثير من الاهانات والمضايقات من الجمهور، هذه الأمور بدأت بالزوال وأصبح الموظف يعمل في وسط هادئ وتحسنت علاقته مع طالبي الخدمة العمومية.[1]

ثالثا: الوصول إلى الوتيرة ثابتة ومستقرة

يجب أن تعمل المرافق العامة بصفة مطردة ومستمرة، لتشبيع حاجات الخدمة العمومية، وبالتالي لا يتصور انقطاع خدمات المرفق، أو تعريض دوام أدائها للتأخر، ولعل أكثر ما يؤدي إلى عدم اضطراده أو استمراره هو الإضراب، أو استقالة الموظفين، أو بسبب الظروف الطارئة.[2] بالنسبة للحالة الأولى والثانية تنتج نظير عدم توفر الجو المناسب للعمل أو صعوبته وتعقيداته ونقص الوسائل المادية المساعدة على الإنتاج، وباستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية والتكوين المستمر لموظفي مرفق الحالة المدنية تم تجاوز حالة العاملين النفسية والتي تؤثر على جودة الخدمة وتؤدي إلى عطاء مستمر ومتقن،[3] كما تم وضع منح خاصة بالتوثيق ومنحة خاصة بالشبابيك كحافز مادي لإتقان الخدمات العمومية واستمرارها، الأمر الذي يعتبر عامل ايجابي للوصول إلى وتيرة ثابتة ومستقرة لسير المرفق.[4]

رابعا: تعميم مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية

يرجح الكثير من الكتاب إلى أن التنمية الإدارية إذا لم يرافقها تنمية اقتصادية فأنها ستؤدي إلى الفشل وانتشار الأمراض البيروقراطية، إذ أن حالة التخلف الاقتصادي في أي دولة من

[1] موظفي مرفق الحالة المدنية بلدية قالمة، مقابلة حول السجل الوطني الآلي وآثاره، الجزائر، 14 مارس 2023، الساعة 11:14.

[2] نبراس محمد جاسم الاحبابي، أثر الادارة الالكترونية في ادارة المرافق العامة دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، سنة 2018، صفحة 70.

[3] بوبكر عبد القادر، قديد فوزية، المرجع السابق، صفحة373.

[4] هامل حسين، رئيس مصلحة الحالة المدنية بلدية قالمة، مقابلة حول السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وآثاره، الجزائر، 16 مارس 2023، الساعة 10:40.

الدول النامية نتج عنها التخلف إداري نظرا للعلاقة العضوية والمصرفية بين الإدارة والحياة الاقتصادية[1].

وعليه تحسين الوضعية الاجتماعية والأخلاقية للموظف تساعد في التخفيف والتقليل من ظاهرة البيروقراطية المتعفنة في الجزائر وانتشار ظاهرة الرشوة.

نظرا للتباين بين سرعة تطور الأسعار وبطء تطور الأجور [2] فربما بزيادة منحة الوثيق والشبابيك ورفع الأجور بنسب معينة، وباستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية واستخراج الوثائق بشكل الكتروني يخفف من العلاقة المباشرة بين طالبي الخدمة العمومية وموظفي المرفق. ظهرت بوادر التغيير ونقص المحسوبية [3]بطريقة ايجابية يبشر بنجاح إستراتيجية عصرنة مرفق الحالة المدنية.

الفرع الثاني: أثر السجل الوطني الآلي للحالة المدنية على الإدارات المرتبطة به

جاء ضمن تبني الجزائر مشروع الجزائر الالكترونية في سنة 2013، توسيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارات العمومية، والانتقال من الإدارة الورقية إلى الإدارة الالكترونية [4] بتقديم خدمات الكترونية لكافة المتعاملين معها من قطاع أعمال أو أفراد.[5]

---

[5] عوا يدي عمار، علاقة التنمية الإدارية بالتنمية الاقتصادية، مجلة الإدارة، المجلد 6، العدد 2، الجزائر، سنة 1996، صفحة 19.

[1] يحيي لعمارة محامد، المرجع السابق، صفحة 78.

[2] المحسوبية: هي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جماعة أو جهة ينتمي إليها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة أو مؤسسة... دون أن يكونوا مستحقين لها. ماهر موسى عايش أبو دية، الوساطة والمحسوبية في الوظيفة العامة في فلسطين وأثرها على التنمية السياسية (الضفة العربية)، أطروحة للحصول على شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، سنة 2015، صفحة 20.

[3] الإدارة الالكترونية: هي الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الالكتروني محلها عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات، وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة مسبقا. خوالدة محمد فلاح علي، واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في المدارس الثانوية الخاصة في محافظة العاصمة من وجهة نظر المديرين أنفسهم، دراسات العلوم التربوية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد 42، العدد 3، الأردن، سنة 2015، صفحة 1045.

[4] بوهني حنان، مهداوي مليكة، دور الوثيقة الرقمية في تجسيد الإدارة الالكترونية، دراسة ميدانية بمصلحة الحالة المدنية ببلدية سيدي لخضر لولاية مستغانم نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص تكنولوجيا وهندسة

شمل هذا التطور معظم القطاعات في الجزائر وخاصة على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية باستحداثها للسجل الوطني الآلي للحالة المدنية، الموجه إلى تسهيل عملية استخراج وثائق الحالة المدنية، ولارتباط هذه الأخيرة بالفرد وحالته واحتياجه لها في معظم الخدمات العمومية المقدمة من الإدارات، بدل استخراجها في كل مرة لتكوين ملف ما عند أي إدارة منحت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بعض القطاعات في الجزائر نافذة من السجل الوطني الآلي للقيام بهذه العملية دون حاجة الفرد إلى الانتقال إلى البلدية واستخراج وثائقه، سنعرض بعض نماذج هذه القطاعات في مايلي :

أولا: قطاع العدالة

توجه قطاع العدالة في الجزائر إلى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بموجب القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة، بهدف تحقيق النزاهة وإقرار العدالة والتأسيس لدولة القانون وذلك بالعديد من الوسائل أهمها:

- وضع منظومة معلوماتية مركزية بوزارة العدل.
- إرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة الكترونية.
- استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية. [1]

تم تزويد قطاع العدالة منذ سنة 2003، بممول ذو نوعية رفيعة للدخول إلى الانترنيت، من أجل تلبية الأهداف الخاصة بالإدارة والهيئات القضائية، وهو ما يسمح بالوصول للمعلومة لكل مواطني الدولة، وإنشاء تسيير ذاتي لاتصالاته الالكترونية، وتعميم الوصول إلى المعلومة لكل

المعلومات، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، السنة الجامعية 2019/2018، صفحة 8.

[1] حزام خديجة، أمزيلن زليخة، رقمنة الخدمة العمومية في ظل جائحة كورونا (كوفيد19)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، السنة الجامعية 2021/2020، صفحة 35.

موظفي العدالة.[1]سمحت هذه الجهود بانجاز وتطوير شبكة اتصال داخلي خاصة بقطاع العدالة، تربط الإدارة المركزية بكافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية وكذا الهيئات تحت الوصاية بواسطة الألياف البصرية.[2] تمارس السلطة القضائية رقابة على أعمال السلطة التنفيذية وبالتالي تخضع الحالة المدنية للأفراد لإشراف النيابة العامة لأنها المسؤولة عن حماية المراكز القانونية للأفراد وأهليتهم، وبالتالي يخضع ضابط الحالة المدنية إلى رقابة النائب العام وكذا السجلات، ونظرا لهذه العلاقة والارتباط بينهما، خاصة التصحيحات الإدارية والقضائية [3]، وكذلك حاجة السلطة إلى المعلومات الشخصية للمتقاضين، تم استحداث نافذة على مستوى الهيئات القضائية متصلة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية، تمكن من الاطلاع على وثيقتين من السجل هما:

- شهادة الميلاد.
- شهادة الوفاة.

يتم استخراج هذه الوثائق على مستوى الهيئات القضائية للتحقيق من هوية المتقاضين، أو أثناء مراحل المتابعة الجزائية. مما سهل عمل هذه الهيئات وكان له أثر ايجابي في القيام بأعمالها.[4]

ثانيا: مؤسسة البريد والاتصال

تم تطبيق الإدارة الالكترونية في قطاع البريد والمواصلات، لتسهيل المعاملات المالية من دفع الحوالات البريدية، وتسهيل النظر في الحسابات البريدية الجارية، وطلب نماذج الصكوك البريدية والمخالصات وقبول كل المواد البريدية المسجلة من رسائل والرزمات البريدية والإيداع في الرصيد

[2] بوبكر صبرينة، خمايسية حفيظة، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية في قطاع العدالة، مجلة الأستاذ الباحث في العلوم القانونية، جامعة سوق أهراس، العدد 2، الجزائر، سنة 2019، صفحة 220.

[3] بوضياف اسمهان، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 6، العدد 02، الجزائر، سنة 2022، صفحة 279.

[1] حميدي هدى، المرجع السابق، صفحة 56.

[2] مساعد وكيل الجمهورية المختص بالحالة المدنية محكمة قالمة، مقابلة حول السجل الوطني الآلي وآثاره، 14 مارس 2023، الساعة 09:45.

من كل نقاط الوطن [1]. أما الخطوة الأهم هي بطاقة السحب المغناطيسية، حيث قامت الجزائر بتوزيع 6 ملايين بطاقة سحب، إضافة لتأسيس 500 مركز سحب الكتروني لبريد الجزائر، ثم تم تعميم استعمال هذه البطاقات بداية من جانفي 2007.[2] ومن المعروف علميا أن هذه العمليات وإنشاء الحسابات البريدية يتوقف على بيانات الحالة المدنية للعملاء، فبدلا من تكليفهم بإحضارها شخصيا من البلدية، تم تزويد هذه المصالح بنافذة من السجل الوطني الآلي لحالة المدنية لاختصار العملية وتسهيل الإجراءات الإدارية، فيكفي للاستفادة من الخدمات التي يقدمونها اظهار بطاقة التعريف البيومترية، في إطار عصرنة الإدارة المحلية وتحقيق أهداف تحسين الخدمة العمومية وجودتها، لعل المستفيد من هذا التغير هو الموظف لاختصاره العديد من الإجراءات الشاقة.

ثالثا: قطاع التجارة

تعد التجارة الالكترونية إحدى الأدوات الحديثة التي تقررها شبكة الانترنيت، التي بفضلها أضحت عاملا مؤثرا في نمو اقتصاديات كل الدولة لتعزيز تجارتها الخارجية، فهي بمثابة العمود الفقري للدولة من التقدم العلمي المذهل الذي ظهر على الساحة الدولية وأثره على جميع مجالات التجارة الالكترونية.[3]

عرف المشرع الجزائري التجارة الالكترونية بأنها: "النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني باقتراح أو ضمان أو توفير سلك وخدمات عن بعد لمستهلك الكتروني عن طريق الاتصالات الالكترونية"[4]

---

[3] حزام خديجة، أمزيان زليخة، المرجع السابق، صفحة 45.

[4] عزيبي علي، رينوبة الاخضر، إصلاح الخدمة العمومية من خلال الإدارة الالكترونية وآفاق ترشيدها، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة الأغواط، العدد 3، الجزائر، أكتوبر 2016، صفحة 425.

[1] أحلام بودودو، ليلى لصفر، إشكالات الضريبة على التجارة الالكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، السنة الجامعية 2022/2021، صفحة 6.

[2] المادة 6 الفقرة 1 من القانون رقم 05/18، المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الالكترونية، جريدة رسمية عدد28، الصادرة في 16 ماي 2018، المعدل والمتمم.

تعتبر التجارة الالكترونية ظاهرة اجتماعية تتم بواسطة دعامات غير مادية، أي بصيغة الكترونية، وما يميزها أنها عابرة للحدود، أي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا المكانية، بل تعمل كل الدول على تطويرها للاستفادة منها والارتقاء بالاقتصاد الوطني، في هذا الإطار وضعت تشريعات تلائم وخصوصيات التجارة الالكترونية ومن أهمها اختفاء الوثائق الورقية في المعاملات التجارية، وانعدام العلاقة المباشرة بين أطراف العقد لتصبح المنصة الرقمية هي الرابط بينهما،[1] ومن هذه الوثائق تلك الخاصة بالحالة المدنية لوجود بديل عنها يتلاءم وطبيعة الإستراتيجية المتبعة "الإدارة الالكترونية" الأمر الذي من شأنه زيادة المردودية العمالية، وتحسين الخدمة بمديريات التجارة وغرفها، وخلق جو عملي ملائم لسهولة الإجراءات وتقليصها.

رابعا: الصندوق الوطني للتقاعد

انطلاقا من مبدأ التكافل الاجتماعي، يشكل نظام التقاعد أو ما يعرف بتأمين ضد الشيخوخة أهم المحاور الأساسية للتأمينات الاجتماعية وإحدى المخاطر التي يغطيها الضمان الاجتماعي والتي كفلتها الاتفاقيات الدولية.[2]

تم عصرنة هذا الصندوق خلال سنة 2016/2017، من أهم مظاهر هذه العصرنة إدخال تقنيات تكنولوجيا الحديثة، لما كان من يرغب في التقاعد أو وصل لسن التقاعد القانوني، كان لزاما يستفيد من خدمات صندوق التقاعد أن يضع ملفا مكونا من بعض الوثائق أهمها تلك الخاصة بالحالة المدنية، فيلجئ إلى البلدية لاستخراجها ويضعها تحت تصرف موظفي صندوق التقاعد، الذين يستلمون العديد من الملفات اليومية، فيستغرقون وقتا كبيرا لانجازها يتطلب جهدا ضخما، الأمر الذي يؤدي حتما إلى تعبهم وتذمرهم.

بعد استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية أصبح وسيلة لتخفيف الاعباء على الموظفين وعلى المواطن وبالتالي تحسين الخدمة العمومية والتنمية الاجتماعية، حيث يتم استخراج الوثائق المطلوبة عن الحالة المدنية للمتقاعد عن طريق نافذة منحت لصندوق التقاعد متصلة بالسجل

[3] أحلام بودودو، ليلى لصفر، المرجع السابق، صفحة 50 .

[1] بن طاع الله زهير، درار عبد الهادي، نظام التقاعد في الجزائر، قراءة في الإصلاحات المتبناة وتداعياتها في ظل أزمة الصندوق، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 2، الجزائر، سنة 2022، صفحة 596.

الوطني الآلي للحالة المدنية، من قبل موظف يملك رقم سري للدخول إليها، والوثائق التي يمكنه استخراجها من هذه النافذة هي:

- شهادة الميلاد.

- شهادة الزواج.

- شهادة الوفاة.

كما للسجل الوطني الآلي للحالة المدنية أثر ايجابي على الصندوق الوطني للتقاعد، فله بعض النقائص التي من شأنها عرقلة سير هذا المرفق، ومن أهمها عدم تحيينه الذي يسبب أخطاء كبيرة في عملية منح رواتب التقاعد وذي الحقوق، كون التعديلات لا يتم تحيينها بصفة دورية ومستمرة، الأمر الذي أزعج موظفي صندوق التقاعد وعرقل عملهم، لكن على العموم وجد استحسان كبير بينهم لتسهيله 80% من عملهم.[1]

خامسا: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (للعمال الأجراء)

بدأ قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر بعد تبنيه لفكرة رقمنة منظومته في عملية التطبيق والتنفيذ الفعلي للبرنامج الإصلاحي الذي سطره في إطار عصرنة هياكله ومؤسساته، ويتجلى في خلق وإنشاء عدة انجازات ومشاريع تتماشى مع هذه الإصلاحات اعتمادا على تكنولوجيا المعلومات الحديثة[2]. ومن تطبيقات مؤسسة الضمان الاجتماعي للإدارة الالكترونية استحداث بطاقة الشفاء الالكترونية [3] التي يتم استعمالها من قبل المؤمن أو ذي الحقوق كبطاقة عائلية، واستثناءا يمكن أن تصبح فردية في حالات خاصة كحالات المصابين بأمراض مزمنة.[1]

[1] حسين محمداتني، المسؤول عن الإعلام الآلي، الصندوق الوطني للتقاعد قالمة، مقابلة حول السجل الوطني الآلي وآثاره، الجزائر، 24 أفريل 2023، الساعة 11:45.

[2] دبابسية فوزية، سعيدة عمارة ماضي، رقمنة قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، السنة الجامعية 2022/2021، صفحة 22.

[3] بطاقة الشفاء: هي بطاقة الكترونية تحمل عليها معلومات شخصية للمؤمن وتعمل عن طريق جهاز صغير موصول بالحاسوب متصل بالشبكة الالكترونية برقم سري. منير لواج، فاروق بو الريحان، واقع تطبيق الادارة

للتعرف على المؤمن له أو ذي حقوقه أو فترة الأمومة ورأس مال الوفاة لابد من الاستعانة بالوثائق الخاصة بالحالة المدنية للمؤمن له، المستخرجة من البلدية، والمنظمة في قانون الحالة المدنية، وهنا تكمن علاقة الاحتواء بين قانون الحالة المدنية والضمان الاجتماعي، فهذا الأخير يقوم عمله أساسا على الحالة المدنية للأفراد، وكأي إدارة من الإدارات الأخرى عانت مؤسسة الضمان الاجتماعي وموظفيها من الأثر السلبي للإدارة الورقية في تقديمات خدماتهم فكان لزاما إيجاد حل فعال لتسهيل عملهم، وباستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية سنة 2014، كان مواكبا لعصرنة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فانتهى إلى حد ما زمن الاستعمال الورقي الشاق، لتحل محله عملية الكترونية بسيطة تمكن من استخراج وثائق الحالة المدنية للمؤمن له عبر نافذة من السجل الوطني الالي للحالة المدنية منحتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية الى وزارة التشغيل و التأمينات الاجتماعية، تتمثل هذه الوثائق في:

- شهادة الميلاد.

- شهادة الوفاة.

-شهادة الزواج.

اشتكى موظفي الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء على مستوى ولاية قالمة، من ضعف شبكة الانترنيت التي تعتبر المحرك الفعلي لهذا المرفق بعد عصرنته، فكثرة انقطاعها يعرقل عملهم ويخلق طوابير لا تنتهي، كما أن وجود شباك واحد يقدم الكثير من الخدمات المتنوعة أثناء الاطلاع على وثائق الحالة المدنية لكل مؤمن له يعرقل سير المرفق، لاستغراقه وقتا أكبر، كما أن الولوج إلى هذه النافذة الرقمية يستلزم رقم سري لكل موظف. فعلى مستوى هذه المؤسسة 3 أشخاص فقط من يملكونه ما شكل نقص في الموظفين الذين يستخدمونه.

الالكترونية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، جامعة عمر تليحي الاغواط، المجلد 4، العدد 2، الجزائر، سنة 2020، صفحة 96.

[4] رقية سكيل، تكييف المنظومة التشريعية مع عصرنة منظومة الضمان الاجتماعي، الإطار القانوني للبطاقة الالكترونية الشفاء، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن علي الشلف، الجزائر، سنة 2016، صفحة 91.

كذلك من أكبر معوقات استعماله هو عدم وجود تحيين دوري ومستمر للتعديلات التي تطرأ على الوثائق الحالة المدنية، وكذلك في عدم معرفة ولاية وبلدية الزواج مثلا ومنه لا يمكن استخراج وثائق الحالة المدنية مما يستلزم حضور المعني إجباري لإعطاء بياناته الشخصية.

تجدر الاشارة الى أن الوثائق الخاصة بالحالة المدنية التي تستخرج من الضمان الاجتماعي ليس لها حجية الا داخله، وتكون موقعة ومختومة بختم المسؤول عن المركز وتاريخ ختمها.[1]

المطلب الثاني: أثر استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية على الموظفين

يعتبر التحول إلى الإدارة الالكترونية حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ليس دربا من دروب الرفاهية، إنما لرفع الجودة وضمان سلامة الخدمة والعمليات، ويمثل عامل الوقت احد أهم مجالات تقديم الخدمة العمومية، فلم يعد من المقبول الآن تأخر تنفيذ العمليات بدعوى التحسين والتجويد وذلك لارتباط الفرص المتاحة أمام المؤسسات بعنصر التوقيت،[2] لذا تسعى الحكومة الجزائرية في عصرنة الإدارة خاصة المرفق العام، لتقريب الإدارة من المواطن، وهذا ما جاء ضمن مشروع رقمنة السجلات وعقود الحالة المدنية لإصلاح الخدمة العمومية على مستوى هذا المرفق وإرضاء طالبي الخدمة العمومية. سنحاول شرح ذلك وفق الخطة التالية:

الفرع الأول: إصلاح الخدمة العمومية

الفرع الثاني: آليات إصلاح الخدمة العمومية.

[1] بورقعة عبد الحليم، رئيس مركز درجة أولى لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء قالمة، مقابلة حول السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وآثاره، 25 أفريل 2023، الساعة 13:48.

[1] غريبي علي، رينوبة الاخضر، المرجع السابق، صفحة117.

الفرع الأول: إصلاح الخدمة العمومية

تستطيع الدولة تغيير انطباعات المواطنين في شأن النوعية الروتينية للخدمات العامة التي تقدمها لهم، وإعادة الدقة والمصداقية للمواطنين، حيث ان إعادة بناء العلاقة مع المواطن تتطلب تزويده بالخدمات وإيصالها على نحو مختلف، ومن دون الانتظار لمدة طويلة نتيجة الإجراءات المعقدة المتبعة لهذا الغرض، والمرافق التي ترتكز على العميل تحقق نجاحا عظيما[1]وهذا ما سعت له الجزائر بعصرنة مرفق الحالة المدنية في إطار القضاء على الإدارة التقليدية وسلبياتها، عن طريق إصلاح الخدمة العمومية. سنذكر في مايلي أهم مظاهر إصلاح الخدمة العمومية للمواطن:

أولا: القضاء على البيروقراطية

أدت البيروقراطية إلى عرقلة الخدمات العمومية عن السير الصحيح لها، وصارت مرضا خبيثا أعجز المرافق العامة عن أداء منافعها، ووجه ذلك أن الأصل في خدمات المرافق العامة أن تسير في سبيلها من غير عقبات وتؤدي خدماتها من دون أن يضطر المنتفعون منها إلى الإلحاح والمطالبة.

ومن أهم المظاهر السلبية للبيروقراطية: الروتين الإداري والذي يعتبر مظهرا خطيرا يهدد التنظيم الإداري لأنه يشغل الإدارة عن العمل ويزيد سخط المواطنين عليها، الرشوة والتي تعني الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل مختلف لأصول المهنة، المحسوبية المنتشرة في الإدارة الجزائرية، الوساطة والتي تعني التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة. [2]

باستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية انقطعت العلاقة بين الموظف والمواطن نسبيا، لان الموظف أصبح موظف الكتروني، وبالتالي غلق المجال وانتفاء القدرة على ممارسة البيروقراطية في مرفق الحالة المدنية.

[2] نبراس محمد جاسم الاحبابي، المرجع السابق، صفحة 45.

[1] طواهرية نخلة، سرير رابح عبد الله، المرجع السابق، صفحة 76.

ثانيا: ترسيخ الديمقراطية التشاركية

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في تحديث فلسفات ونظم وأساليب الإدارة والمعاملات التي تملكها أجهزة الدولة ومؤسسات المواطنين، مما يتيح إعادة صياغة كمية كبيرة من المعلومات التي تملكها أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع، وبالتالي يعد السجل الوطني الآلي وسيلة جيدة لتوفير إدارة أكثر فعالية وتحقيق مزيد من الشفافية والمشاركة المجتمعية.[1]

ثالثا: تقريب الإدارة من المواطن

عملت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على تقريب الإدارة أي مرفق الحالة المدنية من المواطن، بإنشاء ملحقات إدارية وربطها بمصلحة الحالة المدنية للبلديات بواسطة شبكة الألياف البصرية، لتمكين المواطنين من استخراج وثائقهم من هذه الملحقات، والحث على ضرورة استخراج كل وثائق الحالة المدنية من أي بلدية الوطن دون اشتراط توفر شهادة الميلاد أو الإقامة في نفس البلدية.[2]

رابعا: المساواة بين المواطنين

إن المساواة بين مستخدمي الإدارة هو أنهم متساوون أمام المرافق العام دون تعرضهم للظواهر الإدارية السيئة كالتميز البشري الذي يمارسه بعض الموظفين التقليديين ذو المصالح.[3] أكدت الرقمنة مبدأ المساواة، لقضائها على التمييز في تقديم الخدمات، لأنه في هذا النظام تكون

[2] منى عطية خزام خليل، الادارة بين الفساد والاصلاح الاداري في عصر التسويق الالكتروني، المكتب الجامعي الحديث، الجزائر، سنة 2018، صفحة 312.

[1] رجدال جلال، مصايد عمر، المرجع السابق، صفحة 54.

[2] حمدي جليلة، بواريو محمد ياسين، المرجع السابق، صفحة 337.

مواجهة مباشرة بين الفرد طالب الخدمة والموظف العام، ومن ثم عدم وجود مجال للفساد الإداري، وبهذا يتم القضاء على فكرة أن الإدارة أداة للتمييز بين البعض والبعض الأخر[1].

خامسا: تقليص آجال استخراج الوثائق

تم تقليص آجال استخراج وثائق الحالة المدنية، عن طريق استخراج اغلبيتها في ظرف وجيز، خاصة بعد تزويد الشبابيك قي مرفق الحالة المدنية بشبكة الإعلام الآلي التي تسهل عملية استخراجها بطبعها مباشرة، كما هي محفوظة في السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، ومن أمثلة الوثائق التي كانت تستخرج خلال مدة طويلة وتم تقليص الأجل إلى يوم واحد: الكفالة، بطاقة المراقبة.... [2]

سادسا: تقديم الخدمات العمومية بصفة مستمرة

ان توفير بوابات الكترونية في الهيئات العمومية ومؤسسات الدولة ككل، من شأنه أن يؤثر إيجابا على أوقات العمل بالمؤسسات العمومية، حيث دخلت هذه المؤسسات بعد الرقمنة الى نظام الدوام شبه كلي، وعلى مدار 24 ساعة يوميا دون إجازات أو عطلات، و هو ما يسمح للجمهور المنتفع أن يتلخص من كابوس الطابور والصفوف الطويلة التي لطالما أعاقت سير العملية الإدارية [3].

[3] نوال بوعبد الله، المرجع السابق، صفحة 101.

[4] رجدال جلال، مصايد عمر، المرجع السابق، صفحة55.

[1] نوال بوعبد الله، المرجع السابق، صفحة 100.

الفرع الثاني: آليات إصلاح الخدمة العمومية

لا يتم نجاح الإدارة الالكترونية وإصلاح الخدمة العمومية، إلا بتحقيق متطلبات إدارية، تقنية، بشرية، مالية، ومعلوماتية، والأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل يؤدي حتما إلى حصاد نتائج ايجابية.

أولا: المتطلبات الإدارية

تنحصر المتطلبات الإدارية والأمنية الواجب مراعاتها في:

- وضع استراتجيات وخطط التأسيس.
- توفر البنية التحتية للإدارة الالكترونية.
- تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية.
- توفير الكفاءات والمهارات المختصة.
- سن التشريعات وضمان أمن وسرية المعاملات الالكترونية.[1]

ثانيا: المتطلبات السياسية

إن التحول إلى الإدارة الالكترونية بالطبع يحتاج إلى بيئة قانونية وتشريعية مختلفة، كما أن وجود النصوص والتشريعات والقوانين يسهل عمل الإدارة الالكترونية ويضفي عليها المشروعية والمصداقية على كافة النتائج القانونية المترتبة عليها.[2]

[2] بوبكر عبد القادر، قديد فوزية، المرجع السابق، صفحة 373.

[1] مراكشي محمد أمين، فقاير فيصل، الإدارة الالكترونية وأثرها على إصلاح الخدمة العمومية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر 2017، صفحة 6.

هذا ما قامت به الجزائر من خلال جملة القوانين التي أصدرتها في إطار عصرنة قطاعاتها وبالأخص قطاع الحالة المدنية كما ذكرنا سابقا، ومن أمثلة هذه القوانين رقم 08/14 التي استحدث بموجبه السجل الوطني الآلي للحالة المدنية الذي يعتبر من أهم مظاهر عصرنة مرفق الحالة المدنية.

ثالثا: المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية

عمدت الدولة الجزائرية في إطار تطبيقها لإستراتيجية الإدارة الالكترونية إلى توفير مخصصات مالية كافية لتغطية الإنفاق على مشاريع الإدارة الالكترونية، دون إهمال الاستثمار في ميدان التكنولوجيا.

رابعا: المتطلبات الأمنية

تعد مسألة أمن المعلومات من أهم معضلات العمل الكترونيا، فالوثائق التي يجري حفظها وتطبيق إجراءات النقل والمعالجة عليها يجب الحفاظ على أمنها، حيث تستلزم وجود أمن الكتروني وسرية الكترونية على مستوى عال.

وعليه يجب الاحتفاظ بنسخ احتياطية لنظم المعلومات بشكل آمن وتشفير المعلومات التي يتم حفظها وتخزينها ونقلها على مختلف الوسائط.[1]

خامسا: المتطلبات البشرية

يعتبر العنصر البشري أهم محرك للسير الحسن لمرافق الخدمة العمومية، فيه يتم عمل الإدارة الالكترونية، فهو المنشأ لها وسعى إلى تطبيقها وتطويرها ونجاحها، وعليه سعى المشرع إلى الاهتمام بهذه الفئة عن طريق تكوينهم وتنمية كفاءاتهم، في انتظار تعميم ذلك على جميع الموظفين وخاصة موظفي مرفق الحالة المدنية.

[2] مراكشي محمد أمين، فقاير فيصل، المرجع السابق، صفحة 7.

المبحث الثاني: إيجابيات وسلبيات السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

عرف العالم تطورا رهيبا بانتشار الانترنت وأدوات الاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي، وعليه كان على الدولة الجزائرية إتباع إستراتيجيات لمواكبة هذا التطور والبحث عن التنمية الاجتماعية في ثنايا مشاريع ووسائل تدعم الوصول إلى أفضل النتائج.

من أهم مظاهر عصرنة مرفق الحالة المدنية على مستوى البلديات مشروع البلدية الالكترونية،[1] والذي جاء باستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، الذي كان له أثر كبير في المجتمع، سواء على الأداء الوظيفي للموظفين من خلال تغيير طريقة العمل الشاقة والمعقدة، أو على المواطن من خلال إصلاح الخدمة العمومية التي يتلقاها من هذا المرفق.

تطبيق إستراتيجية الإدارة الالكترونية كان له دور هام في تغير الإدارة المحلية عامة ومرفق الحالة المدنية خاصة، جاء هذا التغير بايجابيات أثرت الإدارة المحلية وطورتها وحسنت من الخدمة العمومية، كما كان له العديد من السلبيات عرقلت عصرنة الإدارة ومرفق الحالة المدنية.

سنحاول تسليط الضوء في هذا المبحث على ايجابيات السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ذلك ضمن المطلب الأول منه، أما المطلب الثاني خصصناه لدراسة سلبيات السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

المطلب الأول: ايجابيات السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

في خطوة رائدة رفعت الجزائر شعار "البلدية الالكترونية" في إطار تكملة إستراتيجية الإدارة الالكترونية، وسعت إلى تطبيق ذلك بكافة الطرق والوسائل التقنية والبشرية، السياسية والإدارية، للوصول بالإدارة المحلية إلى قمة التطور والفعالية، والقضاء على الصورة التقليدية للإدارة بكل سلبياتها وتعقيداتها.

[1] البلدية الالكترونية: هي نمط جديد ومتطور من الإدارة، يتم من خلاله رفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية وتحسين مناخ العمل لتحسين كافة الخدمات والأعمال التي تقدمها المؤسسات الحكومية للمواطنين، وتحت هذا النمط يتمكن المواطن من إنجاز كافة المعاملات الحكومية، وحتى إصدار الوثائق الرسمية عبر الوسائل الالكترونية مثل الانترنت والهواتف الخلوية والأرضية بسرعة وفعالية عالية. تبينة حكيم، تطبيقات مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر، قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 5، العدد 3، الجزائر، سبتمبر 2020، صفحة 537.

تعتبر الإدارة الالكترونية ثورة في عالم الإدارة الحديثة لما قدمته من آثار ايجابية من خلال توظيف تقنيات ونظم المعلومات، ولا تقتصر هذه الايجابيات على الجانب الإداري فقط بل على العديد من الجوانب.

قسمنا المطلب الأول إلى فرعين، الفرع الأول تناولنا فيه مزايا السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وأهمية السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ضمن الفرع الثاني.

الفرع الأول: مزايا السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

يحقق استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، كآلية لتجسيد الإدارة الالكترونية، العديد من الفوائد من الناحية الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي من شأنها تحقيق غاية المشرع الجزائري والوصول إلى أفضل النتائج وتحقيق التطور الشامل للإدارة المحلية وبلوغ التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

سنعرض فيما يلي أهم فوائد استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

أولا: الفوائد الإدارية

هناك مجموعة من الفوائد الإدارية للسجل الوطني الآلي للحالة المدنية نوجزها كالآتي:

العمل بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية أضفى الكثير من الشفافية على مرفق الحالة المدنية في التعامل، والكثير من الوضوح، وألغى مظاهر الوساطة والمحسوبية والمجاملة ومن ثم القضاء على البيروقراطية.[1]

- دفع إلى تقليص الوثائق المطلوبة في الملفات الإدارية، وخفف الجهد المبذول لاستخراج تلك الوثائق وكذا التكاليف المالية والزمنية.[2]

- اختصار الهرم الإداري التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الإدارة التقليدية والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها.

[1] عبد القادر موفق، البلدية الالكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 40، الجزائر، جوان 2015، صفحة 178.

[2] سارة مروان، المرجع السابق، صفحة 31.

- التواصل مع هيئات الوصاية على البلدية وأجهزة الرقابة المختلفة بيسر وتبادل التقارير واستلام الملاحظات والتعديلات في وقت قصير.[1]

- تسهيل عملية اتخاذ القرارات والقدرة على تشخيص المشكلات وتقويم الأداء، من خلال شمولية المعلومات التي يمكن الحصول عليها ودقتها وسرعة توفيرها.

- زيادة فعالية البلدية في تحقيق أهدافها طويلة الأجل، المتعلقة بالبقاء والنمو والاستمرار، وذلك من خلال تحسين عمليات التبادل المعلوماتي بواسطة السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، واستخدام شبكات الأعمال المحلية والعالمية.[2]

- ربط مختلف مصالح الحالة المدنية سواء البلديات أو حتى القنصليات ببعضها البعض، إذ أصبح من الممكن إصدار وثائق الحالة المدنية وتسليمها إلى المواطنين على مستوى جميع البلديات وملحقاتها، كما ساهم في إنشاء ذاكرة وطنية تتعلق بالحالة المدنية لكل المواطنين، كما قرب الهيئات المركزية بالهيئات اللامركزية.[3]

- كشف الكثير من الأخطاء الموجودة على مستوى السجلات الورقية للحالة المدنية وسهولة تعديلها.

- ساهم في تسهيل أعمال الإدارات المرتبطة به كصناديق الضمان الاجتماعي.

---

[1] عبد القادر موفق، المرجع السابق، صفحة 178.

[2] عائشة بنت أحمد الحسيني، شذا بنت عبد المحسن الخيال، أثر تطبيق أنظمة الإدارة الالكترونية على الأداء الوظيفي دراسة ميدانية على موظفات العمادات في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد 10، السعودية، يناير 2013، صفحة 57 و 58.

[3] سارة مروان، المرجع السابق، صفحة 31.

ثانيا: الفوائد السياسية

لعصرنة الإدارة المحلية عامة ومرفق الحالة المدنية خاصة ايجابيات ومزايا عديدة على النظام السياسي وتقويته وازدهاره، تتمثل هذه الفوائد السياسية في:

- تجسيد مبادئ الديمقراطية التي تعتبر الهدف الرئيسي الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه، من خلال إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم الإقليمية ليساهموا في العمل السياسي.

- اعتماد الرقمنة يقوي النظام السياسي، فباستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية أثبت قدرة الرقمنة على التوزيع السريع وبطرق رقمية للاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة، مما يظهر أثره في مواجهة الأزمات والمصاعب التي قد تتعرض لها الدولة.[1]

- زيادة فعالية وكفاءة الحكومة بانعكاس آثار الإدارة الالكترونية على أعمال المؤسسات الحكومية الداخلية، غير الظاهرة للمتعاملين، تتمثل في تحقيق السرعة والشفافية وإمكانية المحاسبة، والكفاءة وفعالية عمليات وإجراءات أداء أنشطة الإدارة الحكومية الالكترونية،[2] فساهم في تعزيز التفاعل والاتصال بين الحكومة والمواطن، ومؤسسات الأعمال من جهة أخرى، مما أتاح تحسين مستوى سرعة وجودة صنع القرارات، وتحليل المشكلات المعقدة وابتكار حلول عقلانية بصددها.[3]

---

[1] فوزي صادقي، المرجع السابق، صفحة 22.

[2] الحكومة الالكترونية: هي عبارة عن نشاط اقتصادي يتولى مهام توصيل الخدمات العامة بشكل الكتروني ومتكامل على الخط المباشر للمواطنين ومؤسسات الأعمال، بحيث تضيف قيمة حقيقية يشعر بها المنتفعون منها، وتساهم في بناء علاقات تفاعلية مع المواطنين أفرادا أو مؤسسات من خلال تزويدهم بخدمات غير نمطية تتناسب مع خصوصياتهم وحاجاتهم ورغباتهم وتطلعاتهم. سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها، مدخل استراتيجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة المستنصرية، بغداد، العدد 7، العراق، صفحة 309.

[3] لملومة جميلة، آيت محمد إلياس، الإدارة الالكترونية وتأثيرها على سير المرفق العام، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص الدولة والمؤسسات، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، السنة الجامعية 2021/2020، صفحة 45.

ثالثا: الفوائد الاقتصادية

تتمثل الفوائد الاقتصادية للسجل الوطني الآلي للحالة المدنية في:

- توفير المال والجهد والوقت على جميع الأطراف التي تتعامل من خلال البلدية الالكترونية مقارنة بالطريقة التقليدية، التي تستغرق الكثير من الأموال والجهد والوقت.

- مساندة برامج التطوير الاقتصادي وذلك عن طريق تسهيل المعاملات بين القطاع الحكومي في البلدية والقطاع الخاص، وبالتالي زيادة العائد الربحي للبلدية الالكترونية.

- إتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات عديدة مثل إدخال البيانات وتشغيل وصيانة البنية التحتية للبلدية الالكترونية وأمن المعلومات.

- استخدام وتبادل تطبيقات وتقنيات للبيانات مما ينتج عنه تكامل بين البلدية الالكترونية والحكومة الالكترونية وفتح قنوات استثمارية جديدة.[1]

رابعا: الفوائد الاجتماعية

أثر استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية إيجابا على المجتمع الجزائري، يرجع الفضل في ذلك إلى مجموعة الفوائد الناتجة عن تفعيل السجل الوطني الآلي للحالة المدنية نذكر منها:

- تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع، من خلال تقديم فوائد للجمهور، تتمثل في تخفيف العبء على المواطنين من حيث الجهد والمال والوقت.

- توفير الخدمات على مدار الساعة وانجاز العمل بكفاءة عالية وفي وقت قصير وسريع، وكذلك الحصول على الخدمات بإجراءات مبسطة وميسرة، مما ينتج عنه إرضاء طالبي الخدمة العمومية وتسهيل الحصول على وثائقهم المتعلقة بالحالة المدنية.

- تيسير معاملات المرأة، فالإدارة الالكترونية لها العديد من المزايا للمرأة في المجتمع الإسلامي والعربي، حيث تتطلب الشريعة الإسلامية صيانة المرأة في الصوت والهيئة، ومنه

[1] عبد القادر موفق، المرجع السابق، صفحة 177.

التعامل الالكتروني يوفر لها استخراج وثائقها المتعلقة بالحالة المدنية وهي بكامل حريتها الشخصية وصيانة كرامتها دون أن تختلط بالرجال في طوابير البلدية التي لا تنتهي وما ينتج عنها من مضايقات للمرأة.[1]

مما سبق نستخلص مزايا السجل الوطني الآلي للحالة المدنية والتي تكمن في:

- الانتقال من إدارة النشاط المادي إلى إدارة النشاط الافتراضي.
- رفع كفاءة الأداء الإداري عن طريق تطوير المفاهيم الإدارية.
- تبسيط الإجراءات الخاصة باستخراج الوثائق وتسهيل عملية استخراجها الكترونيا.
- تخفيف الملفات الإدارية وتقليص آجال إصدار الوثائق.
- تقريب الإدارة من المواطن بعد القضاء على ظواهر البيروقراطية.
- تسهيل عملية التصحيحات الإدارية والقضائية وكشف الأخطاء الواقعة على السجلات.
- القضاء على نسب التزوير في المحررات الخاصة بوثائق الحالة المدنية.
- اختصار الوقت والجهد على المواطن مع إمكانية استخراج وثائق الحالة المدنية الكترونيا من منزله وفي أي وقت.
- القضاء على الطوابير في البلديات لسهولة انجاز الخدمات من قبل الموظفين وزيادة الأداء الوظيفي بسبب سهولة استخراج الوثائق الكترونيا من السجل الوطني الآلي وتخفيض الجهد المطلوب لإنهاء المعاملات.
- سهولة ربط البلديات وملحقاتها والبعثات الديبلوماسية والدوائر القنصلية ببعضها البعض، وعدم اشتراط استخراج عقود الحالة المدنية من بلديات الميلاد الأصلية، واستخراجها من أي مكان.

[1] لملومة جميلة، آيت محمد إلياس، المرجع السابق، صفحة 46.

الفرع الثاني: أهمية السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في رقمنة البلدية، حضرت لهذه العملية بشكل جيد عن طريق العديد من الآليات التشريعية، البشرية والإدارية، حيث تهدف إلى فرض الشفافية والمتابعة الآنية في التسيير المحلي بإخضاع كل المصالح للتسيير الآلي.

قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية باستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية كأضخم عملية للعصرنة، استطاعت من خلاله ربط البلديات وملحقاتها والدوائر القنصلية والبعثات الديبلوماسية ببعضها البعض، ورقمنة سجلات الحالة المدنية والأرشيف على نحو يعيد ذاكرة الشعب بحفظ وتسجيل وثائق الحالة المدنية الكترونيا.[1]

لعل اللجوء إلى هذا التغيير له أهمية كبيرة سنتطرق إليها فيما يلي:

أولا: القضاء على الفساد الإداري

تقديم الخدمات بشكل الكتروني من شأنه أن يقضي على الفساد الإداري، فاستخراج وثائق الحالة المدنية عن بعد أو الكترونيا يقضي على حالات التمييز بين الأفراد أثناء الحصول على الخدمات التي تتعلق بالحالة المدنية، فكل من يستطيع التعامل مع الحاسوب و شبكة الانترنت يمكنه الحصول على مختلف عقود ووثائق الحالة المدنية هذا من جهة، و من جهة أخرى يساعد السجل الوطني الآلي للحالة المدنية على القضاء على حالات الرشوة بانعدام المواجهة المباشرة بين الفرد طالب الخدمة و الموظف العام،[2] يمكن أيضا أن يتغلب إلى حد ما على ظاهرة الوساطة و المحسوبية.

تفعيل السجل الوطني الآلي للحالة المدنية يكرس مبدأ الشفافية والوضوح ومختلف المبادئ العامة للمرفق العام، ويقضي تدريجيا على كل مظاهر بيروقراطية الإدارة الجزائرية المعروفة منذ الاستقلال والتي لطالما عانى منها المواطن الجزائري وأثارت غضبه وسخطه على المرافق العامة.

[1] عبد الجبار بابي، ترقية المرفق العام في الجزائر دراسة حالة بلدية ورقلة، مذكرة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2017/2016، صفحة 29.

[2] نبراس محمد جاسم الأحبابي، المرجع السابق، صفحة 75.

إستراتيجية البلدية الالكترونية جاءت كأحد الحلول الواقية لانتشار الفساد من جهة، والعمل على منعه من جهة أخرى فهي تخفف من نسبة العلاقات المشبوهة وغير الشرعية المحتملة عند المسؤولين والعاملين لأنها تهتم بالعلانية في تدفق المعلومات.[1]

ثانيا: تكامل أجزاء التنظيم الإداري

يربط السجل الوطني الآلي للحالة المدنية البلديات وملحقاتها وكذا الدوائر القنصلية والبعثات الديبلوماسية ببعضها البعض، مما ينتج عنه توحيد نظام الترابط بين أجزاء التنظيم الإداري بواسطة تكنولوجيا المعلومات، أي باستخدام شبكة الانترنت وتقنيات متطورة للتكنولوجيا. ومنه إيجاد البيئة والمناخ التنظيمي الملائم للبحث والتطوير الإداري الشامل والمتواصل.[2]

ثالثا: مواكبة التطور

تتجلى أهمية الإدارة الالكترونية بصفة عامة في مواكبة التطور النوعي و الكمي الهائل في مجال تطبيق التقنيات و النظم في ظل العولمة و الفضاء الرقمي.[3] فتطبيقات تكنولوجيا المعلومات تغير الشكل العام للمنظومة العامة للإدارة بتحويلها من الشكل الهرمي إلى الشكل الشبكي،[4] و بالتالي تزودها بقدرة مواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا و التي تعتبر معيارا هاما في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للدول على المستوى الدولي، و تمكنها من السير في طريق الدول النامية و الاستفادة من استراتيجيات التطور التي طبقوها و ساهمت بشكل كبير في نموهم.

رابعا: تحسين الخدمة العمومية

تساعد عصرنة مرفق الحالة المدنية كثيرا على تحسين الخدمات العمومية الموجهة للمواطنين وذلك من خلال:

- تبسيط الإجراءات من عدة جوانب باختصار وقت القيام بها وسرعة تنفيذها مما ينعكس إيجابا على مستوى الخدمات المقدمة وجودتها وبالتالي ترشيد الوقت المهدر في الإدارة التقليدية واستثماره في تطوير خدمات الإدارة.[5]

---

[1] عبد القادر موفق، المرجع السابق، صفحة 177.

[2] عائشة بنت أحمد الحسيني، شذا بنت عبد المحسن الخيال، المرجع السابق، صفحة 55.

[3] بوبكر عبد القادر، قديد فوزية، المرجع السابق، صفحة 372.

[4] منى عطية خزام خليل، المرجع السابق، صفحة 311.

[5] عائشة بنت أحمد الحسيني، شذا بنت عبد المحسن الخيال، المرجع السابق، صفحة 56.

- ضمان دقة المعلومات وسهولة الحصول عليها بفعل ثبات أداء النظام الالكتروني والقضاء على تكرار المعاملات سواءا بالخطأ أو بقصد نية التلاعب.[1]

- التقليل من الأخطاء في وثائق الحالة المدنية الناجمة عن التوثيق اليدوي وسهولة الكشف عنها وتعديلها.

- تقديم أحسن الخدمات للمواطنين الكترونيا وذلك على مدار الساعة يوميا وفي كل أيام الأسبوع دون الانتقال إلى البلدية لاستخراج وثائق الحالة المدنية.[2]

خامسا: الاستثمار في الموارد البشرية

يمثل العنصر البشري الموظفين الذين سيحققون الآثار الايجابية للإدارة الالكترونية، في إطار ذلك سعت الدولة الجزائرية إلى تكوينهم و تنمية كفاءاتهم، و شرحت لهم المفاهيم الجديدة لإستراتيجية الإدارة الالكترونية، هذا الاهتمام بالموارد البشرية له أهمية كبيرة في تطور الإدارة الجزائرية و استمرارها و رفع جودة خدماتها، بتوفير جو عملي مناسب لهم، و منحهم تحفيزات مالية، مما يؤدي إلى زوال الضغط و تحسن العامل النفسي للموظفين و بالتالي إعطاء مردودية أكثر و فسح المجال للإبداع الإداري و جودة الخدمات و إتقانها، و الكثير من الإخلاص و الوفاء لعملهم.

[1] بوبكر عبد القادر، قديد فوزية، المرجع السابق، صفحة 372.

[2] لملومة جميلة، آيت محمد إلياس، المرجع السابق، صفحة 46.

المطلب الثاني: سلبيات السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

تهدف الإدارة الالكترونية إلى الانتقال من الإدارة الورقية إلى الإدارة الحديثة، ومجالها في مرفق الحالة المدنية هو استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، كوسيلة لعصرنة هذا المرفق.

استكمالا لإجراءات عصرنة الإدارات المحلية اتبعت الجزائر العديد من الإصلاحات التشريعية، المؤسساتية، والبشرية. وأدخلت مجموعة من التقنيات الحديثة والمتطورة في تكنولوجيا المعلومات بغرض توفير خدمات ذات كفاءة وفعالية، وتحسين الإدارة المحلية بالقضاء على مظاهر الفساد الإداري، على أمل تخفيف أعباء المعاملات والاقتراب من المواطن المحلي.

بالرغم من الايجابيات الكثيرة للسجل الوطني الآلي للحالة المدنية الاقتصادية والاجتماعية، الإدارية والسياسية، وأهميته الكبيرة في تحسين الإدارة المحلية، إلا أن له العديد من السلبيات من شأنها أن تحول دون تحقيق النتائج المرجوة من استحداثه، هذه السلبيات عبارة عن عيوب وتحديات تواجه تفعيله الأمثل.

سنحاول دراسة ذلك على النحو التالي: الفرع الأول عيوب السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، الفرع الثاني تحديات تطبيق السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

الفرع الأول: عيوب السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

تدعمت مصالح الحالة المدنية بأغلب البلديات في إطار عصرنة المرفق العام وتحسين الخدمة العمومية تحت غطاء مشروع الإدارة الالكترونية، وتفعيل مشروع البلدية الالكترونية، بالرقمنة التي ستسمح بتسريع عملية استصدار الوثائق الإدارية وتحسين الأداء على مستوى الشبابيك بالبلديات، من خلال استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تسمح بتسهيل التعاملات الإدارية، قصد تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة عالية، وضمان تأطير أفضل للمصالح الإدارية وتحسين مستوى الموظفين.

كانت أول خطوة نحو ذلك رقمنة سجلات الحالة المدنية،[1] الأمر الذي كانت له ايجابيات ومزايا عديدة، بالرغم من ذلك للسجل الوطني الآلي للحالة المدنية عدة سلبيات محتملة وعيوب تتمثل في:

أولا: التجسس الالكتروني

بعد الثورة التكنولوجية والالكترونية التي اجتاحت العالم، قلصت الدول المتطورة اعتمادها على العنصر البشري على الرغم من أهميته في الكثير المجالات، واستبداله بالتقنيات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات.

بالتحول إلى الإدارة الالكترونية، ستحول الدول أرشيفها الورقي إلى أرشيف إلكتروني مما يعرضه إلى مخاطر كبيرة أهمها التجسس الإلكتروني.[2]

إن التجسس الالكتروني هو الدخول إلى الشبكة المعلوماتية أو نظام المعلومات أو موقع إلكتروني للحصول على محتوى الكتروني غير متاح للجمهور، يمس الأمن الوطني أو العلاقات الخارجية للدولة أو السلامة العامة أو الاقتصاد الوطني.

أصبح التجسس الالكتروني من أخطر أنواع التجسس، وقد يكون هذا التجسس سياسيا لمعرفة المواقف السياسية للدولة والمعلومات التي تتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية المتبعة

[1] جمعة إسماعيل العياط، المرجع السابق، صفحة 58.

[2] فداء حامد، الإدارة الالكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2015، صفحة 231.

والتي تنوي الدولة السير عليها، وقد يكون معنويا نفسيا لشعوب الدول وقادتها ومعرفة مواطن القوة والضعف في شخصية أفراد الشعب.[1]

لا يأتي مصدر الخطورة في التجسس الالكتروني من تطبيق الإدارة الالكترونية وإنما من عدم تحصين الجانب الأمني للإدارة الالكترونية والذي يعتبر أولوية في مجال تطبيق إستراتيجية الإدارة الالكترونية، فإهمال هذا الجانب قد يؤدي إلى كارثة وطنية، ومصدر الخطر يأتي من 3 فئات هم:

- الفئة الأولى: الأفراد العاملون.
- الفئة الثانية: الهاكرز أو القراصنة.
- الفئة الثالثة: أجهزة الاستخبارات العالمية للدول.

تقوم الفئة الأولى والثانية على تخريب الموقع أو إعاقة عمله وإيقافه، يمكن تلافي ذلك بوسائل وقائية أو إعداد نسخ احتياطية عن الموقع. أما الفئة الثالثة خطرها كبر بكثير يصل إلى درجة الإطلاع الكامل على الوثائق والإدارات والأفراد، مما يشكل تهديدا فعليا على الأمن القومي والاستراتيجي للدولة المعنية خاصة عندما تقوم أجهزة الاستخبارات إلى بيع هذه المعلومات أو نقلها أو تصويرها وتسريبها إلى جهات معادية.[2]

ثانيا: زيادة التبعية إلى الخارج

إن إتباع إستراتيجية الإدارة الالكترونية يعتمد على التكنولوجيا الغربية، مما يزيد من مظاهر تبعية الدول المستهلكة للدول الكبرى الصناعية، الشيء الذي له انعكاسات سلبية كثيرة خاصة في المجال الأمني للإدارة الالكترونية.

تسعى الجزائر إلى تطبيق إستراتيجية الإدارة الالكترونية كغيرها من الدول التي تسير نحو النمو والتطور،[3] من خلال عصرنة قطاعاتها وخاصة عصرنة مرفق الحالة المدنية ورقمنة سجلات الحالة المدنية. تتبع في ذلك تقنيات أجنبية خاصة تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال اعتمادا كليا للحفاظ على أمن معلوماتها، وتطبيق هذه التقنيات على شبكاتها الرسمية

[3] عبد الإله محمد النوايسية، ممدوح حسن العدوان، جرائم التجسس الالكتروني في التشريع الأردني دراسة تحليلية، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 46، العدد 1، ملحق 1، الأردن، سنة 2019، صفحة 469 و470.

[1] فداء حامد، المرجع السابق، صفحة 232.

[2] جمعة إسماعيل العياط، المرجع السابق، صفحة 59.

التابعة لها، هو تعريض للأمن الوطني لمخاطر التبعية للخارج ووضعها تحت السيطرة الغربية، مما ينتج عنه آثار وخيمة تمس السيادة الوطنية والأمن الوطني.

ثالثا: شلل الإدارة

إن استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية هو صورة عن عصرنة مرفق الحالة المدنية وتطبيق إستراتيجية الإدارة الالكترونية، والانتقال من النمط التقليدي إلى الالكتروني دفعة واحدة دون تسلسل أو القيام بتجارب أولية أو تهيئة بيئة مناسبة وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية أو حتى عدم تجديد التقنيات المستعملة، قد يؤدي إلى شلل وظائف مرفق الحالة المدنية وبالتالي فشل هذه الإستراتيجية ومواجهة صعوبات كثيرة في تدارك تلك النقائص.[1]

إن ما يعاب أيضا على السجل الوطني الآلي للحالة المدنية صعوبة استعماله خاصة أمام نقص المهارة والكفاءة التقنية لأعوان البلدية، كذلك صعوبة التحكم به. باعتباره مربوط بحسابات الكترونية فهو معرض للزوال، وأحيانا يكون سببا في عرقلة عمل الإدارة وخلق الذعر للمواطنين وتعطيل مصالحهم، في حالة وجود عطل في شبكة الانترنت،[2] وبالتالي عودة مظاهر الإدارة التقليدية من طوابير واصطدام حاد بين الموظفين على مستوى الشبابيك والمواطنين نظرا لجهلهم للسجل الوطني الآلي للحالة المدنية وطريقة استخدامه، بسبب غموض المفهوم لديهم وعدم التعريف به مسبقا، إذ كان ذلك موجها فقط للعاملين به في مرفق الحالة المدنية والإدارات الأخرى المرتبطة به.

بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من السلبيات الناتجة عن رقمنة سجلات الحالة المدنية نذكر منها:

- استعمال التكنولوجيا ووسائل الإعلام الآلي قد يؤدي إلى الاستغناء عن بعض الموظفين، مما يؤدي إلى انتشار البطالة.
- اختراق الخصوصية المجتمعية.
- انتشار الجرائم الالكترونية.
- ضعف الشبكة الاتصالية وأعطابها.[3]

[1] جمعة إسماعيل العياط، المرجع نفسه، صفحة60.

[2] سارة مروان، المرجع السابق، صفحة 32.

[3] علال طحطاح، مداخلة بعنوان السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بين مزايا تجسيد المرفق الالكتروني ومعوقاته، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، سنة 2018، صفحة 16.

- عدم استقرار الموظفين في مهامهم وأماكن عملهم بالمصالح والمكاتب، نتيجة التحويل الإداري العشوائي الخاضع لأهواء المسؤول المحلي والبعيد كل البعد عن مبدأ حسن التوزيع واستغلال الموارد البشرية، بالإضافة إلى أن الموظف الذي يكون محل عقوبة تأديبية يتم تحويله إلى شبابيك الحالة المدنية أو إلى الملحقات الإدارية.

- عدم رقمنة السجلات الأم وسجلات الأحكام الجماعية مما يجعل فئة من المواطنين تعاني من عبء الانتقال إلى بلدية الميلاد لاستخراج وثائق وعقود الحالة المدنية.[1]

- صعوبة استعمال السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، خاصة أمام نقص المهارات التقنية لأعوان البلدية وتعرض محتواه للزوال بزوال الحسابات الالكترونية أو في حالة وجود عطل في شبكة الانترنت أو ضعفها، مما يعرقل عمل الإدارة ويخلق الذعر لدى المواطنين بسبب تعطل مصالحهم.[2]

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

لا يمكن الجزم أن بتطبيق إستراتيجية الإدارة الالكترونية ستزول الإدارة التقليدية، وتختفي مظاهرها السلبية وتتجاوز كل المصاعب والمشاكل الإدارية والتقنية التي لطالما واجهتها وكانت السبب في فشلها وعدم تحقيق التنمية الاجتماعية.

يحتاج التطبيق الفعلي للإدارة الالكترونية متابعة دورية وآنية، ودراسة كل العيوب التي تعرقل نجاحها ومحاولة كشفها وإيجاد حلول لها، فبالرغم من ايجابياتها الكثيرة وخاصة تلك المتعلقة برقمنة سجلات الحالة المدنية إلا أنها لم تصل حقيقة إلى نتائجها المرجوة بصورة فعلية نظرا لوجود العديد من المعوقات وتحديات تواجهها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: الصعوبات البشرية

يعد العنصر البشري من أهم العناصر لنجاح إستراتيجية الإدارة الالكترونية، لأنه المؤشر الأول لأي مشروع وخصوصا الذي يعتمد على الجانب التقني له. يطرح هذا العامل عدة مشاكل وتحديات تؤدي إلى عدم نجاح الإدارة الالكترونية وهي كالتالي:

- ضعف الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع العاملين في مجال نظم المعلومات الإدارية على تطوير ومتابعة التعليم والتدريب، فضلا عن انخفاض الخبرات في التكنولوجيا والكفاءة

[1] حفيظي ميلود، لعمارة محمد، المرجع السابق، صفحة 45 و46.

[2] سارة مروان، المرجع السابق، صفحة 32.

بسبب سوء عمليات التوظيف التي تعتمد على المقابلات وعدم اختيار الموظفين استنادا للجانب العملي بشكل دقيق.[1] لذا وجب زيادة تأهيل الموظفين وتكوينهم بما يتناسب مع التقنيات الحديثة وطريقة استخدامها.

- إشكالات البطالة التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الإدارة الالكترونية، وحلول الآلة محل الإنسان الذي يرفض ويقاوم التحول الالكتروني خوفا عن امتيازاته ومنصبه.[2]

- الأمية الالكترونية لدى العديد من الفئات وصعوبة التواصل عبر التقنيات الحديثة.

- تزايد الفروق الاجتماعية في المجتمع وانقسامه بين فئات تملك أجهزة حاسوبية ومعدات وأخرى تفتقدها.[3]

- قلة برامج التدريب وورشات العمل في مجال التقنية الحديثة والأنظمة الالكترونية.[4]

ثانيا: التحديات الإدارية

تواجه الرقمنة بصفة عامة جملة من التحديات الإدارية أهمها تهيئة وإصلاح البيئة التنظيمية، وتحديات أخرى تتجلى في:

- غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما يخدم عدم التحول نحو منظمات المستقبل الالكترونية.

- مقاومة التغيير من طرف العاملين في المنظمات والمؤسسات الوطنية، وعدم تقبل العمل بالتقنيات الحديثة خوفا على مناصبهم ومستقبلهم الوظيفي.[5]

---

[3] بن عياش آسية، أوكيل محمد أمين، المرجع السابق، صفحة 268.

[2] عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية و الرشادة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009، صفحة 39.

[2] بوبكر عبد القادر، قديد فوزية، المرجع السابق، صفحة 374.

[3] عائشة بنت أحمد الحسيني، شذا بنت عبد المحسن الخيال، المرجع السابق، صفحة 70.

[4] لملومة جميلة، آيت محمد إلياس، المرجع السابق، صفحة 55.

- عدم وضع تنظيمات جديدة تتطلبها عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية، مع وجود رؤية ضبابية بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقلة الوعي بالأهداف التي ترمي إليها نظرا لاستمرار الاعتماد على الأساليب التقليدية ومحاولة التمسك بمبادئ الإدارة التقليدية.[1]

- التصور الخاطئ بأن التغيير يحدث فقط في العمليات والإجراءات الإدارية، في حين ينبغي أن يشمل التغيير علاقات القيادة بموظفيها وبالقيادات الأخرى، والكثير من المفاهيم الخاصة بالبيئة الالكترونية كالشفافية والمرونة واللامركزية وغيرها.[2]

ثالثا: التحديات القانونية

بالرغم من سعي السلطة العليا في البلاد إلى تطبيق إستراتيجية الإدارة الالكترونية، إلا أنها لم تتجه إلى تنظيم هذا المسعى بالنصوص القانونية الكافية، إذ تفتقر الإدارة العامة في الجزائر إلى نصوص قانونية خاصة بمعالجة المواضيع المرتبطة بحفظ المعلومات وطريقة التعامل معها عن طريق التكنولوجيا الحديثة. بالإضافة إلى عدم وجود بيئة عمل الكترونية محمية وفق أطر قانونية تحدد شروط التعامل الإلكتروني.[3]

أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 08/14 المعدل والمتمم للأمر رقم 20/70 المتعلق بالحالة المدنية لمواكبة التطور التكنولوجي، وأصدر جملة من التنظيمات أقرت بالتعامل الالكتروني، كالقانون المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين وغيرها، لكنها تبدو عاجزة عن تحقيق أهداف ايجابية وذلك للعديد من التحديات تتمثل في:

- بطء عملية اتخاذ القرارات وعمليات الإصلاح والاندماج.

- عدم مسايرة القوانين والتشريعات لتطبيقات الحكومة الالكترونية منذ بدايتها وحتى تطبيقها.

- زيادة عملية الجرائم الواقعة على المعلومات، منها ما يتعلق بسرقة التوقيع الالكتروني وعدم وضع حماية قانونية.[4]

---

[5] بوبكر عبد القادر، قديد فوزية، المرجع السابق، صفحة 374.

[1] عائشة بنت أحمد الحسيني، شذا بنت عبد المحسن الخيال، المرجع السابق، صفحة 69.

[3] باحمو مصطفى، عزيزي عبد القادر، المرفق العام ورهان تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، السنة الجامعية 2019/2018، صفحة 75.

[3] بن عياش آسية، أوكيل محمد أمين، المرجع السابق، صفحة 268.

- غياب الرادة السياسية الفاعلة والداعمة، لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الالكترونية، وتقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة، مع عدم توفر بيئة عمل محمية وفق أطر قانونية.[1]

رابعا: التحديات المالية

إن مشروع مثل مشروع الإدارة الالكترونية يحتاج لنجاحه توفير سيولة مالية، تتلائم مع هذا الأسلوب الحديث، وتوفير آليات تطبيقه، لكن تعاني الدولة الجزائرية من النقص في الإمكانيات مما خلق تحديات مالية في تطبيق مشاريع العصرنة وخاصة مشروع رقمنة سجلات الحالة المدنية تتمثل هذه التحديات في:

- هشاشة الاقتصاد الوطني وضعفه الأمر الذي يمنع تغطية تكاليف تجهيز البنى التحتية المرتفعة ولا في تقديم البرامج التدريبية المطلوبة وكذلك معالجة مشاكل الصيانة التقنية.

- ارتفاع أسعار الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في تطبيق مشروع العصرنة وارتفاع تكلفة الاتصالات وضعف الدخل الفردي الذي أدى إلى عجز المواطنين على استخدام شبكة الانترنت.[2]

- نقص المردود المالي الوفير للاقتصاد الوطني الذي يسمح بانجاز بنية تحتية رقمية قوية تتوفر على كل الوسائل والأجهزة الضرورية.[3]

- عدم وجود بنية تحتية متكاملة على مستوى الدولة ومحدودية انتشار الانترنت يحد من تطبيق الإدارة الالكترونية.[4]

---

[4] بوبكر عبد القادر، قديد فوزية، المرجع السابق، صفحة 374.

[2] دخيلي عبد الله، دور الإدارة الالكترونية في تحسين أداء الخدمة العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2017/2016 صفحة 95.

[2] باحمو مصطفى، عزيزي عبد القادر، المرجع السابق، صفحة 77.

[3] وبكر عبد القادر، قديد فوزية، المرجع السابق، صفحة 374.

خامسا: المعوقات الفنية والتكنولوجية

هناك العديد من التحديات التقنية والتكنولوجية التي تعرقل تطبيق إستراتيجية عصرنة سجلات الحالة المدنية نذكر منها:

- عدم وجود وعي حاسوبي ومعلوماتي عن بعض الإداريين.

- اختلاف القياس، والمواصفات بالأجهزة المستخدمة، داخل المكتب الواحد، يشكل صعوبة بالربط بينها.[1]

- افتقار أغلبية البلديات وملحقاتها إلى شبكة الألياف البصرية وخاصة في المناطق النائية بغياب أبسط مقدمات استخدام التكنولوجيا، فالكثير من المناطق تشهد انقطاعات متكررة للكهرباء خاصة في فصل الصيف إضافة إلى ضعف وانعدام التغطية ما يدل على ضعف الانترنت أو انعدامه.[2]

- ضعف شبكة الانترنت مما يؤدي إلى انقطاع الخدمات على مستوى البلديات.

- عائق التوقيع الالكتروني من بلوغه مراحل التوقيع الرقمي، لأنه من أجل إعطاءه قيمة ثبوتية يجب تحويله إلى جانب التشفير وهو عملية تتم بفضل استخدام أحدث التطبيقات التكنولوجية، وهو يختلف عن التوقيع بخط اليد لأنه غير مرئي.[3]

يمكن تلخيص التحديات التي تواجه تطبيق إستراتيجية عصرنة سجلات الحالة المدنية في:

- الخوف من التغيير.

- نقص الموارد المالية الداعمة للإستراتيجية.

- نقص النصوص القانونية المنظمة لها.

---

[1] محمد سعيد نمر، الاتجاهات الحديثة والتكنولوجيا في الإدارة العامة، الحكومة الالكترونية، ناشرون وموزعون، صفحة 134و 135.

[2] عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، العدد 7، الجزء 1، الجزائر، سنة 2017، صفحة 70.

[3] باحمو مصطفى، عزيزي عبد القادر، المرجع السابق، صفحة 78.

- ضعف التنسيق بين المسؤوليات في البلدية.
- قلة وعي الجمهور بمشروع الإدارة الالكترونية.
- نفوذ المصالح الخاصة ونقص الشفافية.
- قلة أجهزة ووسائل الإعلام الآلي.
- قلة انتشار الانترنت وضعفها وارتفاع تكاليفها.

خلاصة الفصل:

يترتب عن استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية كآلية لتطبيق إستراتيجية الإدارة الالكترونية، عدة آثار سواء على حياة الموظفين المهنية من خلال تحسين أجواء عملهم وتخفيف ضغوطات الاجراءات الإدارية المعقدة، وتدعيم وتسهيل أعمال الإدارات التي تحتاج إلى معلومات الحالة المدنية للأفراد، أو على حياة المواطنين طالبي الخدمة العمومية من خلال تقليص الوثائق الإدارية وتقليص مدة استخراجها، وتقريبهم من الإدارة بتحسين وإصلاح الخدمات العمومية وفق العديد من الآليات والمتطلبات.

سعى المشرع الجزائري جاهدا إلى تجسيد السجل الوطني الآلي للحالة المدنية لتحقيق أهداف الإدارة الالكترونية، وتعد هذه الآثار ايجابية نوعا ما، فالسجل الوطني الآلي له عدة جوانب ايجابية سواء على الجانب الإداري أو الاجتماعي...، نظرا لأهميته في تطوير الإدارة المحلية، و بالرغم من هذه الايجابيات إلا أنه لازال لم يحقق فعليا أهدافه و أبعاد استحداثه، لوجود العديد من السلبيات كانت وليدة التحديات التي واجهت عملية تطبيقه بشكل فعلي على أن يتدارك المشرع ذلك ويعمل على إزالتها لضمان الوصول إلى الغاية المرجوة، و يوجه اهتمامه إلى إيجاد حلول لها و استكمال مختلف النقائص التي تعيقه.

الـــخـــاتـــمـــة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، نستنتج أن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، هو سجل رقمي ممركز لدى وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، تم استحداثه سنة 2014 بموجب القانون رقم 08/14 المعدل و المتمم للأمر رقم 20/70 المتعلق بالحالة المدنية، و الذي تم تعديله مرة أخرى بموجب القانون رقم 03/17، لمواكبة التطورات التكنولوجية العالمية واستكمالا لإستراتيجية الجزائر الالكترونية، حيث عكفت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية من خلاله إلى رقمنة سجلات الحالة المدنية، فأصبحت هذه الأخيرة عبارة عن سجل آلي يتم استخراج وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية منه، بطريقة سهلة و بسيطة تختلف عن الإجراءات المتبعة قبل استحداثه، باستخراجها من أي بلدية دون اشتراط البلدية الأصلية للميلاد و في أي وقت و طول أيام الأسبوع و في أي مكان.

يهدف استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية للوصول إلى عدة أبعاد، إدارية، سياسية، اجتماعية واقتصادية، ولعل أهم أهداف استحداثه هو تحسين الخدمة العمومية وتقليص الاجراءات الإدارية المعقدة والقضاء على المظاهر السلبية للإدارة المحلية التقليدية، متبعة في ذلك عدة إصلاحات تشريعية بوضع قوانين تنظم عصرنة سجلات الحالة المدنية وإصلاحات مؤسساتية تتمثل في استحداث هيئات إدارية تساهم في تفعيل السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وإصلاحات تتعلق بالعنصر البشري بتكوين الموظفين وتخصصهم.

ومن مظاهر عصرنة سجلات الحالة المدنية رقمنتها، وتقليص الاجراءات المعقدة وتسهيلها، بتوفير منصات الكترونية لاستخراج وثائق الحالة المدنية عن بعد، وتعميم استخدام الوثائق البيومترية كبطاقة التعريف البيومترية، وجواز السفر البيومتري ورخصة السياقة البيومترية.

وعليه يمكن الإجابة عن إشكالية دراستنا كالآتي: استطاع استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ترشيد وإصلاح الخدمة العمومية نسبيا، من خلال جملة القوانين والإصلاحات التي ساعدت في تطبيقه، ومن خلال الايجابيات والآثار الحسنة لتطبيقه سواء على الحياة الوظيفية أو على طالبي الخدمة العمومية، مع وجود بعض السلبيات والنقائص التي عرقلت الحصول على نتائج أكثر فعالية، على أمل أن يتداركها المشرع الجزائري ويجد حلولا لها لضمان نتائج أحسن وأفضل.

النتائج:

من خلال دراسة موضوع السجل الوطني الآلي للحالة المدنية توصلنا إلى النتائج التالية:

1. تبنت الدولة الجزائرية متمثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية مشروع عصرنة السجلات الخاصة بالحالة المدنية بموجب القانون رقم 14-08 لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال عليها.

2. تسعى الجزائر إلى إصلاح الخدمة العمومية وتصفيتها من مظاهر الفساد الإداري بتعميم مبادئ الديمقراطية التشاركية والمساواة والشفافية.
3. الاعتماد على الوثائق الالكترونية البيومترية استكمالا لمشروع السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، واستخراج الوثائق الخاصة بالحالة المدنية من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بطريقة الكترونية.
4. للسجل الوطني الآلي للحالة المدنية عدة آثار ايجابية على المجتمع، فاستطاع تحسين وضعية الموظفين العملية تسهيلها، وتحسين علاقة الإدارة بالمواطن وتوفير خدمات مرفق الحالة المدنية بيسر وبساطة.
5. تواجه عملية رقمنة سجلات الحالة المدنية العديد من التحديات حالت دون تحقيق أهدافها المرجوة بطريقة كافية، هذه التحديات سياسية كعدم وجود نصوص قانونية كافية لتنظيم عصرنة مرفق الحالة المدنية، اقتصادية وذلك بنقص السيولة المالية الكافية لإتمام عمليات العصرنة...، بشرية تتمثل في نقص الكفاءة ومقاومة التغيير...
6. على الرغم من السلبيات التي تشوب السجل الوطني الآلي للحالة المدنية إلا أن له أهمية كبيرة في إصلاح الإدارة المحلية عامة ومرفق الحالة المدنية خاصة، وبالتالي إصلاح الخدمة العمومية.

بناءا على مجمل النتائج المسجلة يمكن رفع أهم التوصيات التالية:

1. العمل على تحسين شبكة الانترنت وتقويتها بما يضمن السير المستمر والدائم للسجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وتعميمها على جميع بلديات الوطن وملحقاتها الإدارية.
2. العمل على زيادة تكوين موظفين للاستخدام الأمثل لتقنيا الإعلام الآلي وتوعيتهم بأهداف الإدارة الإلكترونية واستراتيجياتها.
3. زيادة التحضيرات المادية والمعنوية لعمال المرفق الحالة المدنية.
4. العمل على زيادة الشبابيك لتلبية كل خدمات الحالة المدنية.
5. ربط بقية الإدارات والمؤسسات العمومية التي تعتمد في عملها على وثائق الحالة المدنية بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية، لتحسين نوعية أداء المرفق العام على نحو شامل.
6. فصل مصلحة وثائق بطاقة السياقة البيومترية والبطاقة الرمادية عن مصلحة الحالة المدنية، لإنقاص الضغط وتجنب الاكتظاظ داخل مصلحة الحالة المدنية.
7. محاولة مواكبة الرقمنة بسرعة للحالة الواقعية للأفراد بصورة متجددة (La mise à jour).

وفي الأخير يبقى موضوع البحث حيويا يفتح آفاقا لمواصلة البحث فيه.

الـمـلاحـق

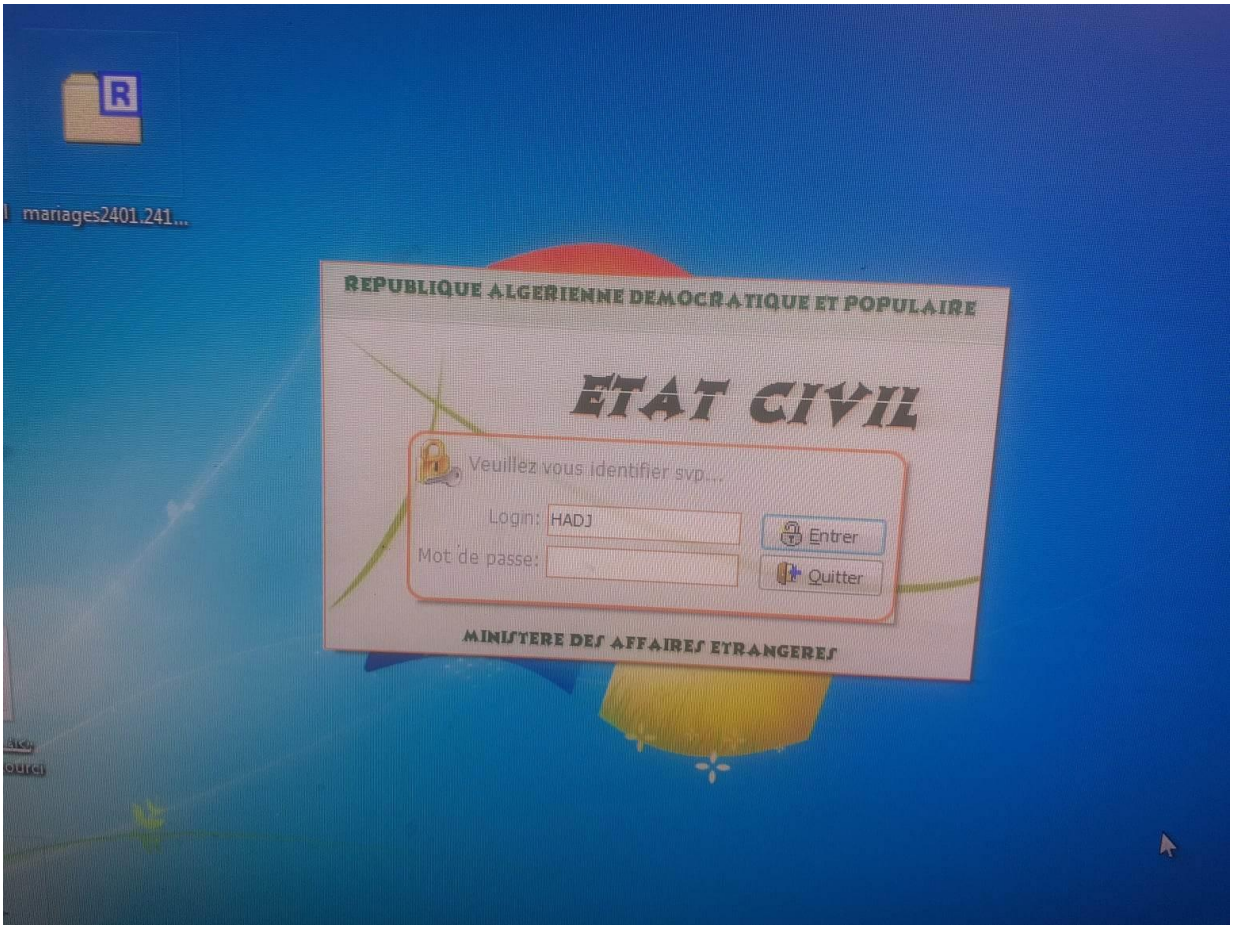
mariages2401.241...
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
ETAT CIVIL
Veuillez vous identifier svp...
Login:
HADJ
Mot de passe:
Entrer
Quitter
MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES

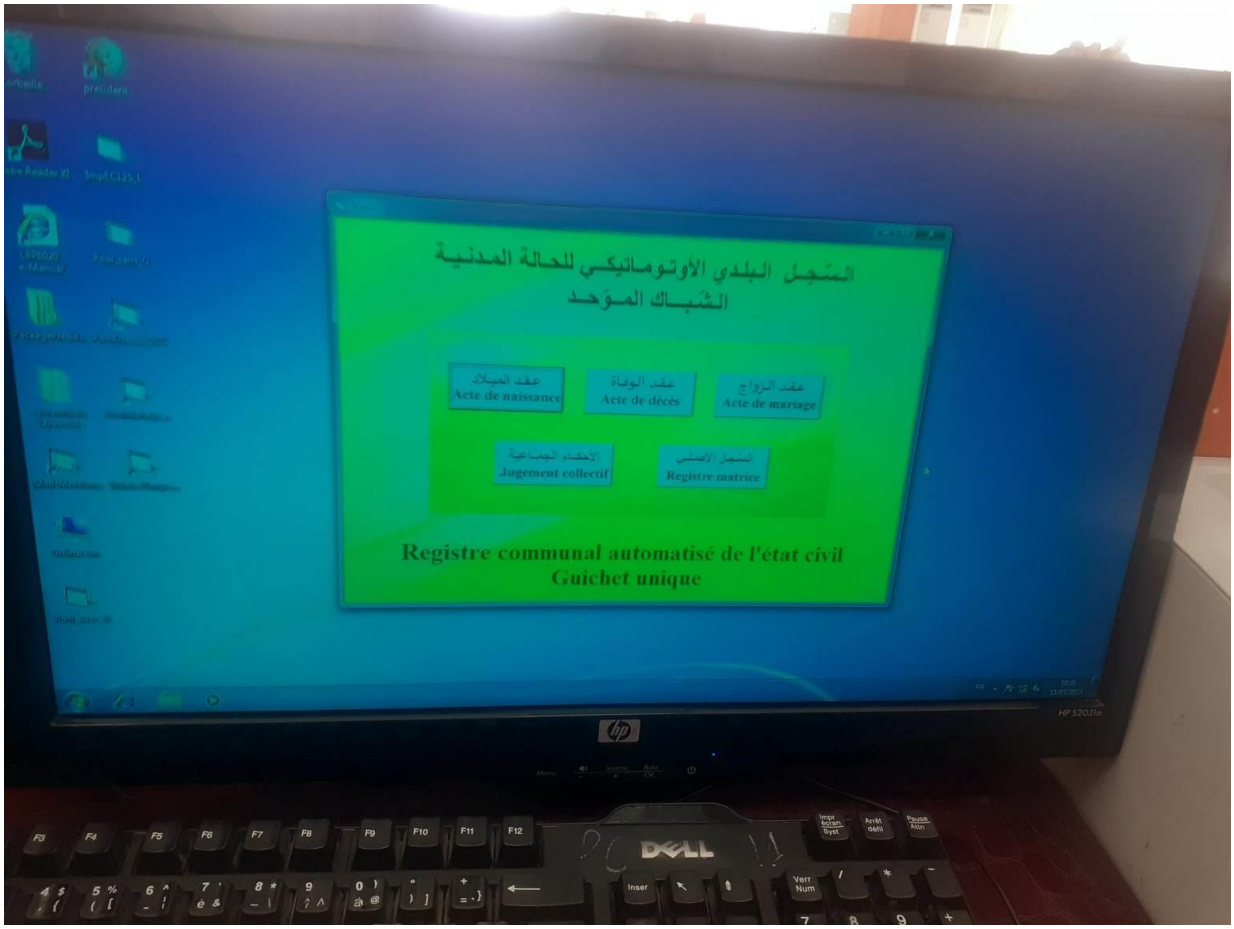
السّجل البلدي الأوتوماتيكي للحالة المدنية
الشّباك الموّحد
عقد الميلاد
Acte de naissance
عقد الوفاة
Acte de décès
عقد الزواج
Acte de mariage
الأحكام الجماعية
Jugement collectif
السجيل الأصلي
Registre matrice
Registre communal automatisé de l'état civil
Guichet unique
DELL

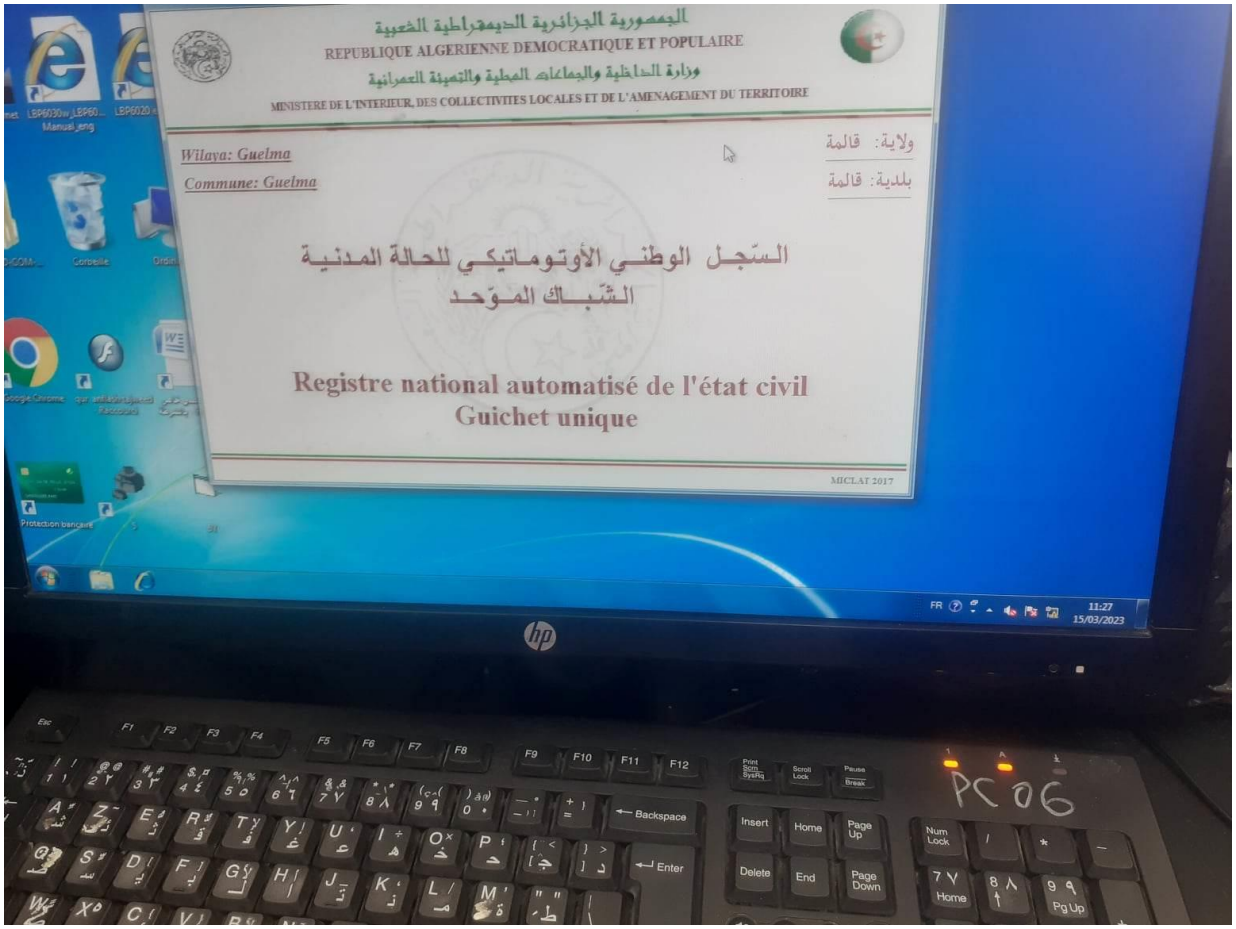
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
MINISTERE DE L'INTERIEUR, DES COLLECTIVITES LOCALES ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE
Wilaya: Guelma
Commune: Guelma
ولاية: قالمة
بلدية: قالمة
السّجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية
الشّباك الموّحد
Registre national automatisé de l'état civil
Guichet unique
MICLAT 2017
PC 06

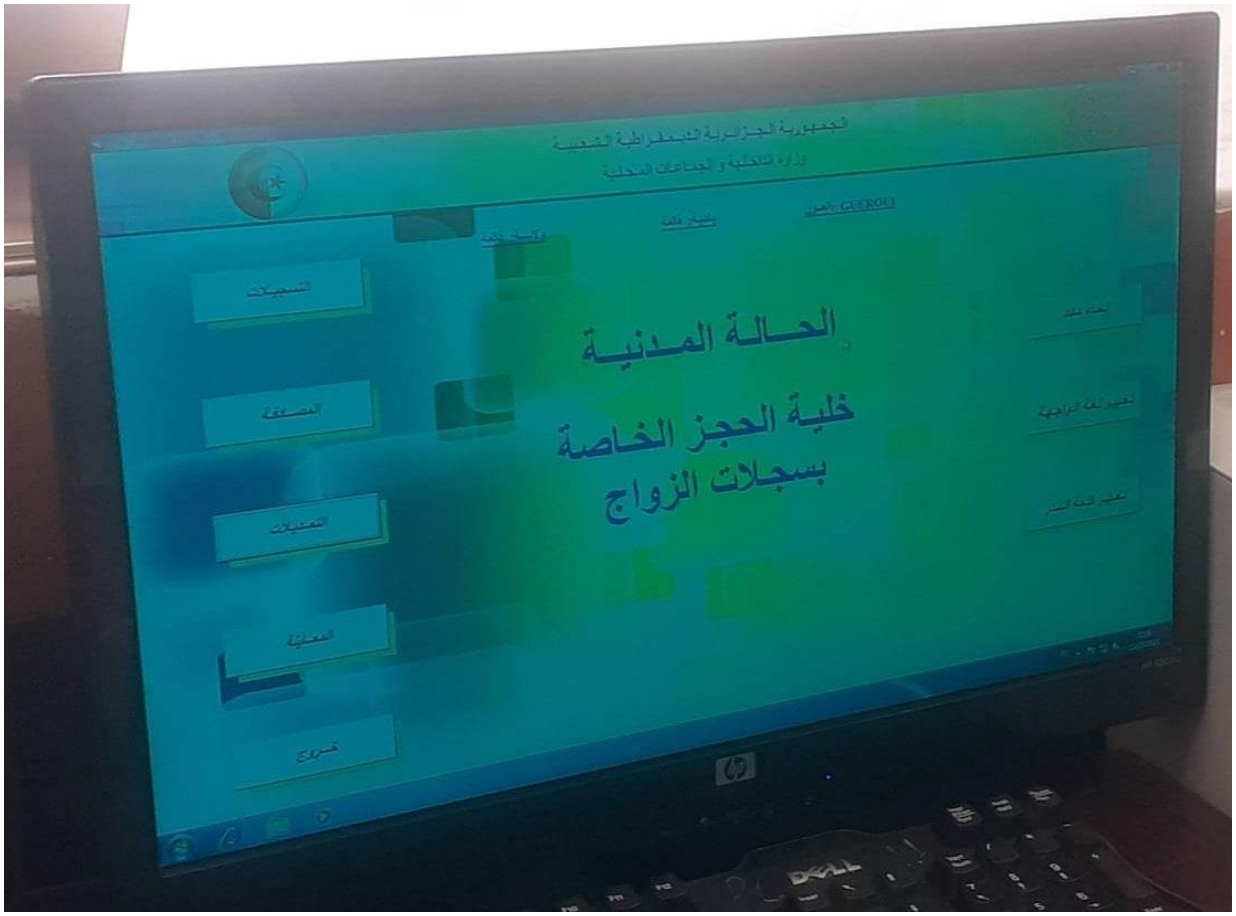
الحالة المدنية
خلية الحجز الخاصة
بسجلات الزواج

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
بطاقة التعريف الوطنية
سلطة الإصدار:
تاريخ الإصدار: 2018.11.08
تاريخ الإنتهاء: 2028.11.07
رقم التعريف الوطني:
اللقب:
الإسم:
تاريخ الميلاد:
مكان الميلاد:
الجنس: ذكر
Rh: B+

DZA
142588650
10952258852541200S
رقم التعريف الوطنى
رقم جواز السفر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
DRIVING LICENSE
رخصة السياقة
DZ
A00000235
بلدية الدار البيضاء - الجزائر
4a. 31.03.2018
4b. 30.03.2028
نموذج
1. SPECIMEN
نموذج
2. SPECIMEN
3. 12.02.1973
عزابة
4d. 109730757001700005
9. B
15. M
ذكر

الشهادات الإلكترونية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئ
Placer votre doits sur le lecteur
تسليم الوثائق
624700212210005475 7
FETISSI
البصمات الموجودة في الوثيقة
البصمة رقم :1
البصمة رقم :2
HP LV2011

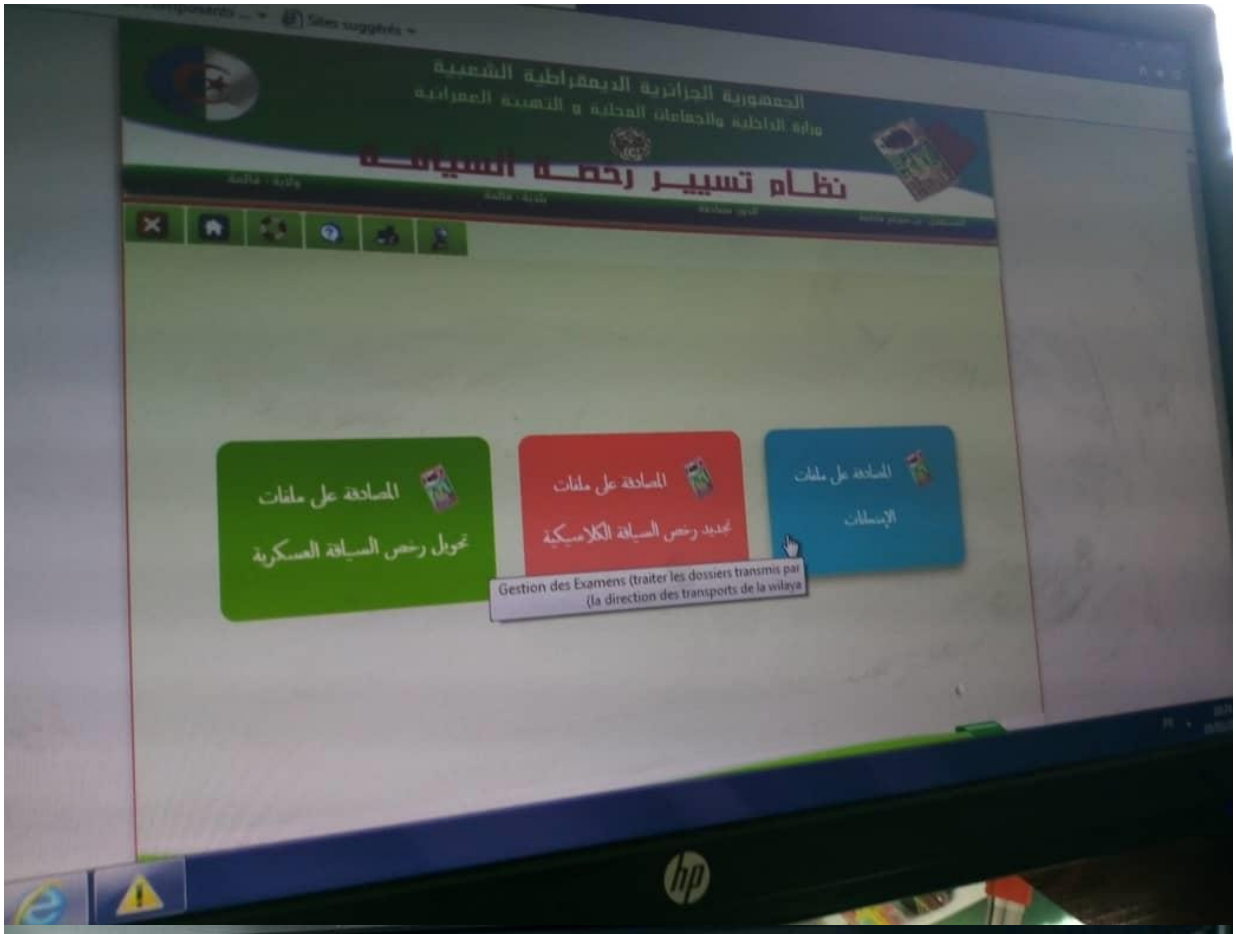
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
نظام تسيير رخصة السياقة
المصادقة على ملفات
تحويل رخص السياقة العسكرية
المصادقة على ملفات
تجديد رخص السياقة الكلاسيكية
المصادقة على ملفات
الإستلمات
Gestion des Examens (traiter les dossiers transmis par
(la direction des transports de la wilaya

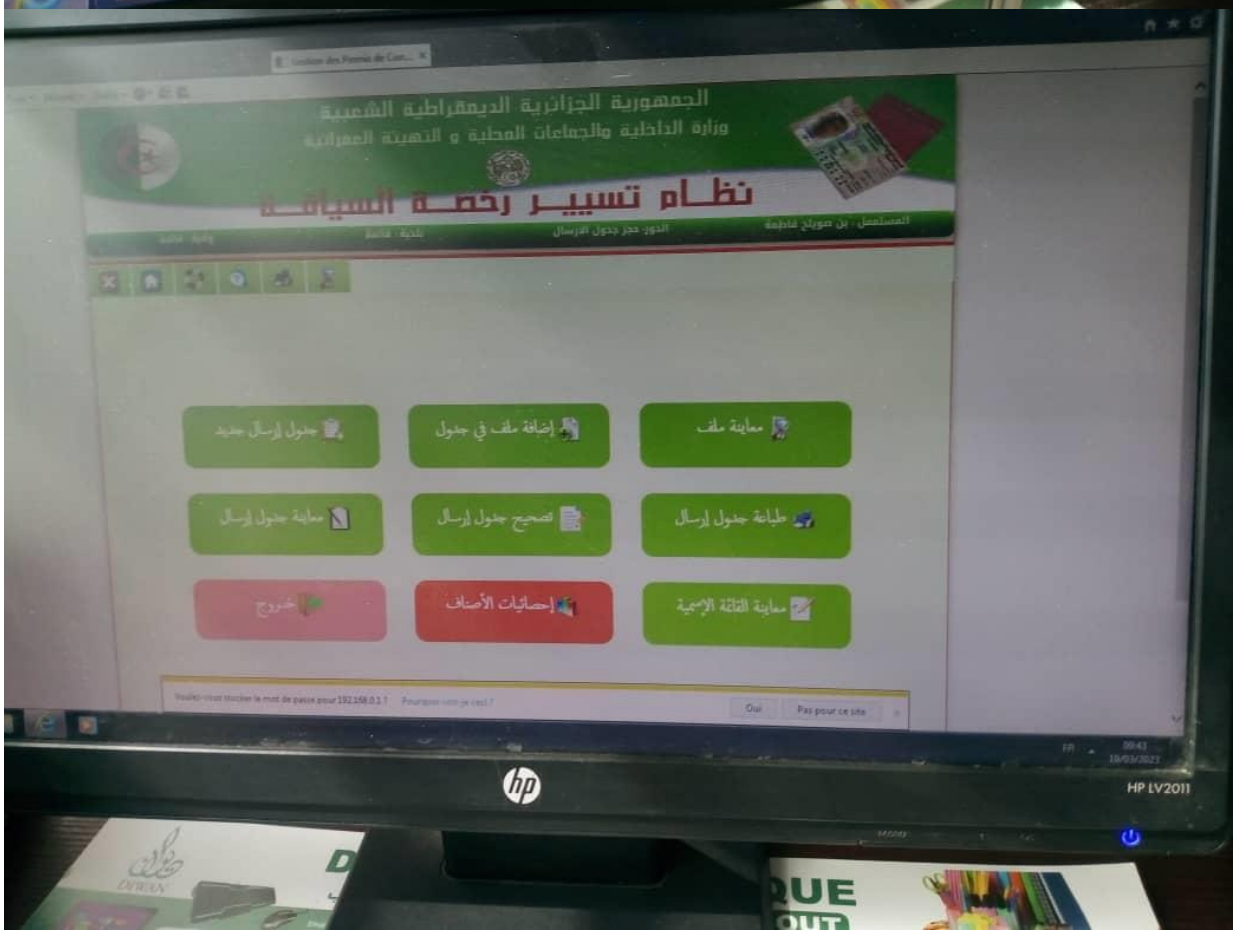
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
نظام تسيير رخصة السياقة
جدول إرسال جديد
إضافة ملف في جدول
معاينة ملف
معاينة جدول إرسال
تصحيح جدول إرسال
طباعة جدول إرسال
خروج
إحصائيات الأصناف
معاينة القائمة الإسمية
HP LV2011

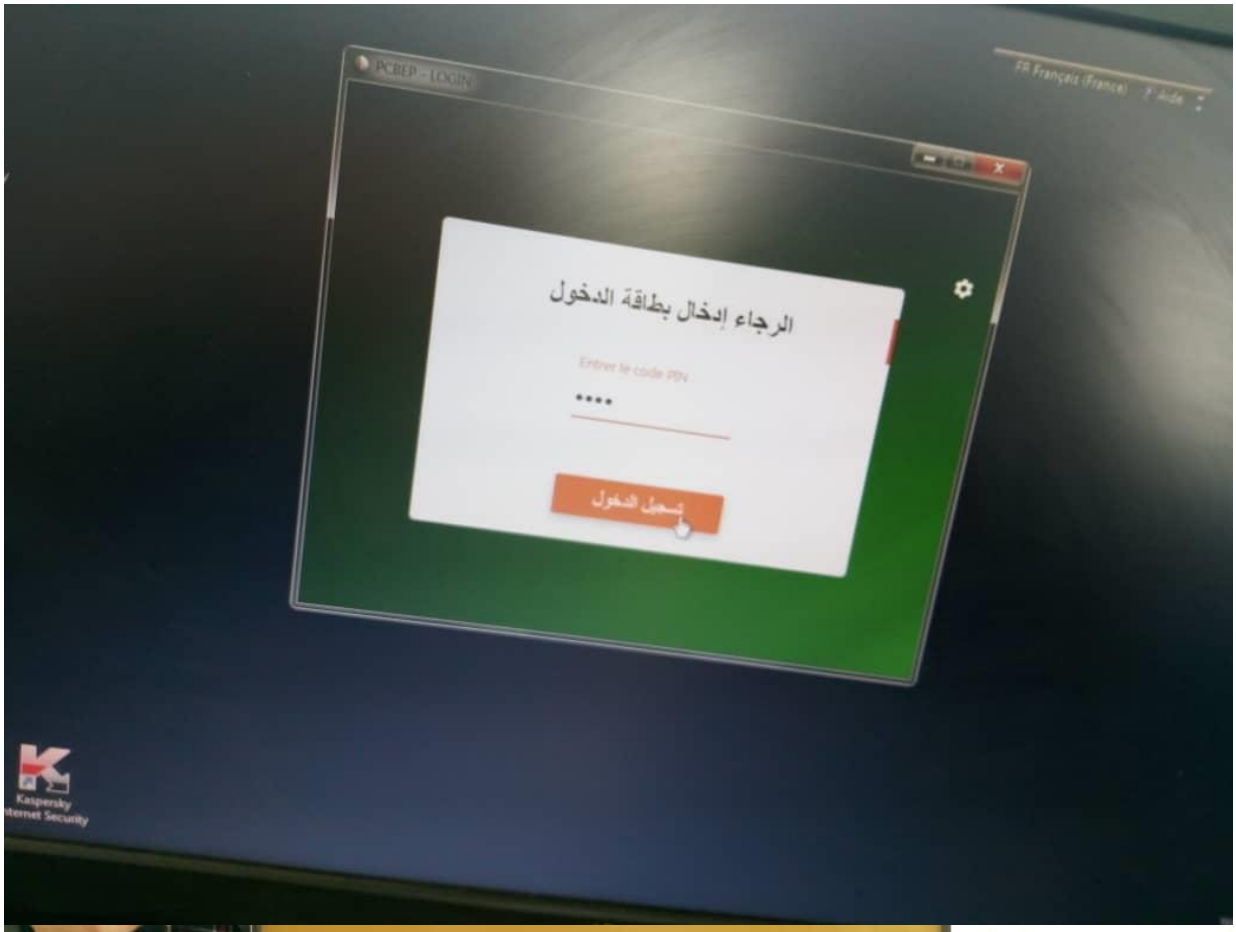
PCBEP - LOGIN
FR Français (France)
Aide
الرجاء إدخال بطاقة الدخول
Entrer le code PIN
••••
تسجيل الدخول
Kaspersky
Internet Security

بلدية :قالمة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
تطبيقية تسليم الوثائق البيومترية الإلكترونية

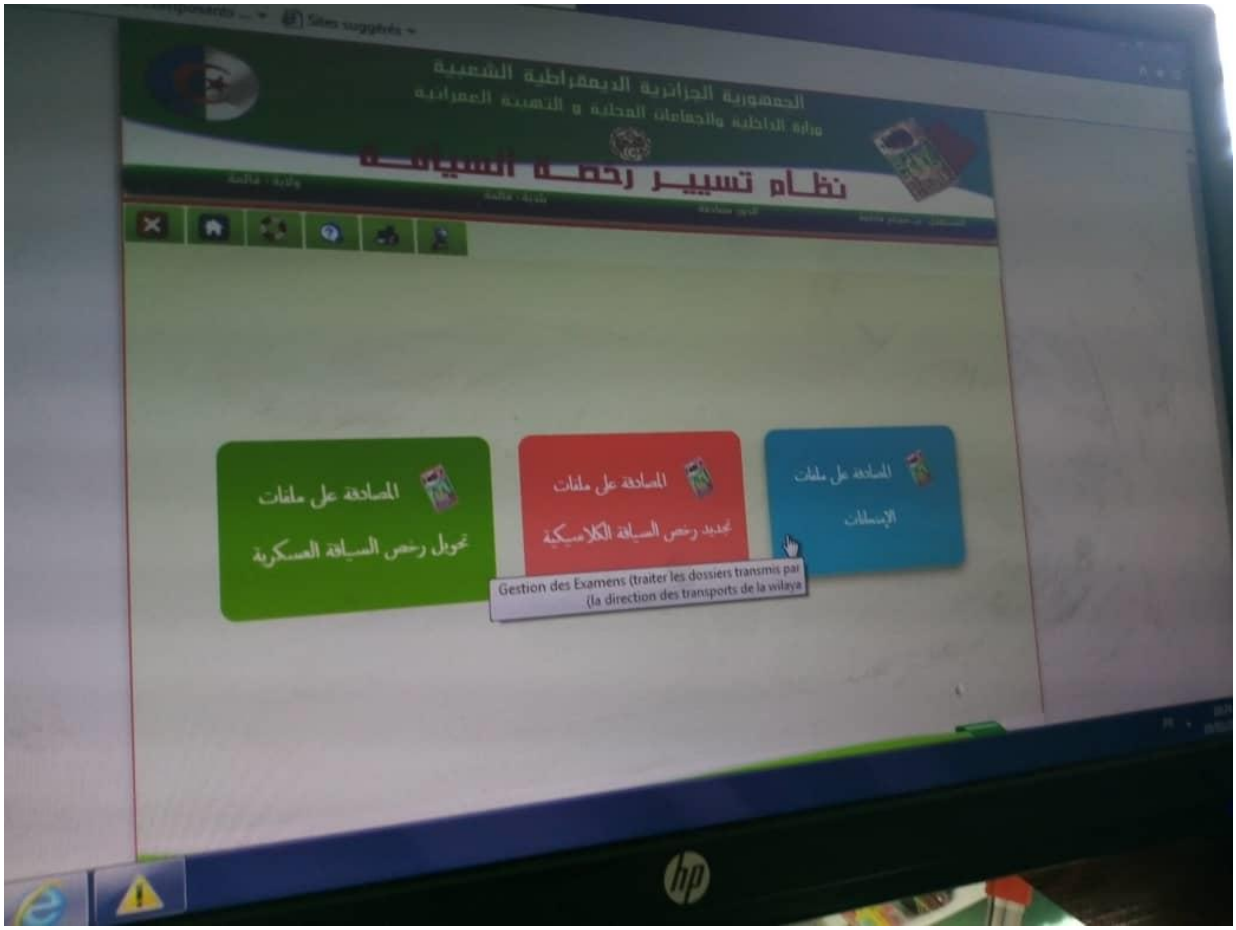
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
نظام تسيير رخصة السياقة
المصادقة على ملفات
تحويل رخص السياقة العسكرية
المصادقة على ملفات
تجديد رخص السياقة الكلاسيكية
المصادقة على ملفات
الإستلام
Gestion des Examens (traiter les dossiers transmis par
(la direction des transports de la wilaya

سبعة عشر سبتمبر الفين

الثانية مساءا وخمسة واربعون(د)

قالمة

قالمة

قالمة

انثى

قالمة

2000/09/28

الواحدة صباحا

بوعشة حسين موظف بالمستشفى

لاشيء

2023/04/25

MINISTERE DU TRAVAIL DE L'EMPLOI ET DE SECURITE SOCIALE
CAISSE NATIONALE DES ASSURANCES SOCIALES DES TRAVAILLEURS SALARIES
AGENCE DE LA MLAYA DE GUELMA
CENTRE DE PAIEMENT ANNEXE
"Informations saisies sincères et conformes aux
Données du registre national automatisé de l'état civil"
Fait à : ..... Le : 25/04/2023

رئيس المركز
بورقعة ع الحليم

قـــائـــمـة الـــمـراجـع

قائمة المراجع

أولا: المراجع

أ/ النصوص القانونية:

1- القوانين العادية:

- القانون رقم 155/66، المؤرخ في 8 جوان 1966، المتضمن الإجراءات الجزائية الجزائري، جريدة رسمية العدد 40، الصادر في 3 جويلية 2015، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 14/21، المؤرخ في 28 ديسمبر 2021، جريدة رسمية عدد 99، سنة 2021.
- القانون رقم 05/18، المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الالكترونية، جريدة رسمية عدد28، الصادرة في 16 ماي 2018، المعدل والمتمم.
- القانون رقم 03/17، مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438، الموافق ل10 يناير 2017 ، جريدة رسمية العدد 2، مؤرخة في ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل11 يناير سنة 2017 ، يعدل ويتمم الأمر رقم 20/70، يتعلق بالحالة المدنية.
- القانون رقم 04/15، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436، الموافق ل 1 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، جريدة رسمية عدد 6، الصادرة في 20 ربيع الثاني 1436، الموافق ل 10 فبراير 2015.
- القانون رقم 03/15، المؤرخ في 1 فبراير 2015، متعلق بعصرنة العدالة، جريدة رسمية عدد 6، الصادرة في 10 فبراير 2015.
- القانون رقم 03/14، المؤرخ في 20 فيفري 2014، المتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد16، الصادر في23 مارس 2014.
- القانون رقم 08/14، مؤرخ في 13 شوال عام 1435، الموافق ل 9 غشت 2014، جريدة رسمية العدد 49، سنة 2014، يعدل ويتمم الأمر رقم 20/70، يتعلق بالحالة المدنية.
- القانون رقم 10/11، المؤرخ في 20 رجب عام 1432، الموافق ل 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، جريدة رسمية عدد 37، الصادرة بتاريخ 3 يوليو 2011.
- القانون رقم 58/75، المؤرخ في 20 رمضان 1395، الموافق ل 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 05/07، المؤرخ في 13 ماي 2007، جريدة رسمية عدد 31، مؤرخة في 13 مايو 2007.
- القانون رقم 04/05، المؤرخ في 27 ذو الحجة عام 1425، الموافق ل 6 فبراير 2005، يتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

– القانون رقم 11/84، المؤرخ في 9 رمضان عام 1404، الموافق ل 9 يونيو 1984، يتضمن قانون الأسرة، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 02/05، المؤرخ في 18 محرم عام 1426، الموافق ل 27 فبراير 2005، جريدة رسمية عدد 15، مؤرخة في 27 فبراير 2005.

– القانون رقم 20/70، مؤرخ في 13 ذي الحجة 1389، الموافق ل 19 فبراير سنة 1970، يتعلق بالحالة المدنية.

2/ النصوص التنظيمية:

– المرسوم الرئاسي رقم 143/17، المؤرخ في رجب عام 1438 الموافق ل 18 أفريل 2017، المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وآجالها.

– المرسوم الرئاسي رقم 143/10، المؤرخ في 18 أفريل2017، المتعلق بتحديد كيفية إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية عدد 25 .

– المرسوم الرئاسي رقم 03/16، مؤرخ في يناير 2016، يتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرافق العامة، الجريدة الرسمية، العدد 2، المؤرخة في يناير 2016.

– المرسوم الرئاسي رقم 406/02، المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية عدد 79، مؤرخة في 1 ديسمبر2002.

– المرسوم الرئاسي رقم 407/02، المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، يحدد صلاحيات رؤساء المراكز القنصلية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية عدد 79، مؤرخة في 1 ديسمبر 2001.

– المرسوم الرئاسي رقم02/97، المؤرخ في 04 جانفي1997، يحدد شروط منح وثائق السفر الرسمية التي تسلمها وزارة شؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 01، الصادرة في 05 جانفي1997.

– المرسوم التنفيذي رقم 194/20، المؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1441، الموافق ل 25 يوليو سنة 2020، يتعلق بتكوين الموظفين والأعوان العموميين وتحسين مستواهم في المؤسسات والإدارات العمومية، جريدة رسمية عدد 43، الصادرة في 7 ذو الحجة عام 1441، الموافق ل 28 يوليو 2020.

– المرسوم التنفيذي رقم 320/16، المؤرخ في 13 ديسمبر 2016، يتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية، جريدة رسمية عدد 73.

– المرسوم التنفيذي رقم 142/16، المؤرخ في 5 ماي 2016، يحدد كيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا، جريدة رسمية عدد 28، الصادرة في 8 ماي 2016.

– المرسوم التنفيذي رقم 58/10، المؤرخ في 03 فيفري 2016، المتعلق بشروط إعداد جواز السفر الإستعجالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية عدد07، الصادرة في 07 فيفري 2016.

– المرسوم التنفيذي رقم 315/15، المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، جريدة رسمية عدد 68، صادرة بتاريخ 27 ديسمبر 2015.
–المرسوم التنفيذي رقم 204/15، مؤرخ في 27 يوليو 2015، يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، جريدة رسمية عدد 41، صادرة بتاريخ 29 يوليو 2015، صفحة 16.
– المرسوم التنفيذي رقم 75/14، المؤرخ في 17 فيفري 2014، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، الجريدة الرسمية، عدد11، المؤرخة فيفري 2014.
– المرسوم التنفيذي رقم 382/13، المؤرخ في 19 نوفمبر 2013، المحدد لصلاحية الوزير لدى الوزير الأول المكلفة بإصلاح الخدمة العمومية، جريدة رسمية، عدد 59، المؤرخ في 20 نوفمبر 2013.
– المرسوم التنفيذي رقم 372/2000، المؤرخ في 22 نوفمبر 2000، المتضمن إحداث لجنة إصلاح هياكل الدولة ومهامها، جريدة رسمية، عدد 71، مؤرخ في 26 نوفمبر 2000.
– قرار وزاري مؤرخ في أول صفر عام 1433، الموافق ل 26 ديسمبر 2011، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الالكتروني.
– المنشور الوزاري رقم06، المؤرخ في05 نوفمبر2018، المتضمن التدريبات التنظيمية للتحديات المضافة للشباك الالكتروني لاسيما المتعلق بإصدار رخصة السياقة البيوميترية الالكترونية، صفحة 2.
– المنشور الوزاري رقم 02، المؤرخ في مارس 2018، المتضمن تأطير مسار الشباك الالكتروني الخاص بالوثائق البيومترية، صفحة 1.

ب/ المؤلفات باللغة العربية:

1/ الكتب:

– جمعة إسماعيل العياط، الإدارة الالكترونية، الطبعة العربية، دار أمجد للنشر والتوزيع، سنة 2015.
– عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، وثائق الحالة المدنية والحالات التي تطرأ عليها، الجزء الثاني، دار هومه، الجزائر، 2011.
– عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، طبعة 1، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 1980.
– عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، طبعة ثانية منقحة ومزيدة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 1982.
– عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح، دراسة متأصلة في شأن الإدارة الالكترونية، طبعة 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، سنة 2008.

– فداء حامد، الإدارة الالكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، الطبعة 1، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2015.
– محمد الصيرفي، الإدارة الالكترونية، التخزين الالكتروني، طبعة 1، دار الفكر، الإسكندرية، مصر، سنة 2006.
– محمد سعيد نمر، الاتجاهات الحديثة والتكنولوجيا في الإدارة العامة، الحكومة الالكترونية، ناشرون وموزعون، سنة 2018.
– منى عطية خزام خليل، الإدارة بين الفساد والإصلاح الإداري في عصر التسويق الالكتروني، المكتب الجامعي الحديث، الجزائر، سنة 2018.
– نبراس محمد جاسم الاحبابي، أثر الإدارة الالكترونية في إدارة المرافق العامة دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، سنة 2018.

2/ الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ/ أطروحات الدكتوراه:

– يحي لعمارة محامد، الحالة المدنية في الجزائر، دراسة ميدانية على عينة من البلديات الوطن، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الديموغرافي، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الديموغرافيا، جامعة وهران 2، الجزائر، السنة الجامعية 2015/2014.

ب/ مذكرات الماجستير:

– صليحة شامي، المناخ التنظيمي وتأثيره على الأداء الوظيفي للعاملين، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، سنة 2010.
– عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدم العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009.
– ماهر موسى عايش أبو دية، الوساطة والمحسوبية في الوظيفة العامة في فلسطين وأثرها على التنمية السياسية (الضفة العربية)، أطروحة للحصول على شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، سنة 2015.

ج/ مذكرات الماستر:

– أحلام بودودو، ليلى لصفر، إشكالات الضريبة على التجارة الالكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي1945 قالمة، الجزائر، السنة الجامعية 2022/2021.

– حنان بوهني، مليكة مهداوي، دور الوثيقة الرقمنة في تجسيد الإدارة الالكترونية، دراسة ميدانية بمصلحة الحالة المدنية ببلدية سيدي لخضر لولاية مستغانم نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص تكنولوجيا وهندسة المعلومات، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، السنة الجامعية 2019/2018.

– جميلة لملومة، آيت محمد إلياس، الإدارة الالكترونية وتأثيرها على سير المرفق العام، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص الدولة والمؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، السنة الجامعية 2021/2020.

– جلال رجدال، عمر مصايد، النظام القانوني للحالة المدنية في الجزائر في ظل الإجراءات المستحدثة، مذكرة لنيل مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، البويرة، الجزائر، السنة الجامعية 2020/2019.

– خديجة حزام، زليخة أمزيلن، رقمنة الخدمة العمومية في ظل جائحة كورونا(كوفيد19)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، السنة الجامعية 2021/2020.

– زهرة بونجار، النظام القانوني لمرفق الحالة المدنية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون أسرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، السنة الجامعية 2021/2020.

– عبد الجبار بابي، ترقية المرفق العام في الجزائر دراسة حالة بلدية ورقلة، مذكرة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2017/2016.

– عائشة نبيلة درقاوي، النظام القانوني للحالة المدنية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون الأسرة، كلية العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر 2016/2015.

– عبد الله دخيلي، دور الإدارة الالكترونية في تحسين أداء الخدمة العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2016–2017.

– سناء عبان، الحماية الجنائية للوثائق البيومترية الصادرة عن الجماعات المحلية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص قانون إداري، فرع قانون عام، كلية حقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 2018.

– فوزية دبابسة، سعيدة عمارة ماضي، رقمنة قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، السنة الجامعية 2022/2021.

– مبروكة بلمزوزي، فاعلية تقلد الوظائف في الإدارة العمومية بين الكفاءة والتأهيل، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، الجلفة، الجزائر.

– مراد شيحاوي، النظام القانوني للحالة المدنية بلدية البوني، مذكرة لنيل شهادة التكوين ما بعد التدرج، التخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، السنة الجامعية 2018/2017.

– مصطفى باحمو، عبد القادر عزيزي، المرفق العام ورهان تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، السنة الجامعية 2019/2018.

– ميلود حفيظي، محمد لعمارة، رقمنة الحالة المدنية في البلدية، بلدية المسيلة نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2021/2020.

– هدى حميدي، نظام الحالة المدنية ودور القضاء فيه، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص أحوال شخصية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، السنة الجامعية 2015/2014.

3/ المقالات:

– أحسن رابحي، تنظيم الحالة المدنية على مستوى المجلس الشعبي البلدي، مجلة صوت القانون، جامعة الجيلاني بونعامة، خميس مليانة، عدد 2، الجزائر، أكتوبر 2014.

– أحمد بن زيان، عبد العالي حاجة، عصرنة مرفق الحالة المدنية وأثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 3، الجزائر، 2018.

– أسمهان بوضياف، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 6، العدد 02، الجزائر، سنة 2022.

– آسية بن عياش، محمد أمين أوكيل، رقمنة المرفق العام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عبد الرحمان ميرا، بجاية، المجلد 4، العدد 2، الجزائر، سنة 2020

– إيمان جليلة حمدي، محمد ياسين بورايو، واقع الالكترونية ومساهمتها في تحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة وطنية، للدراسات العمومية الأكاديمية، المجلد 3، العدد 2، الجزائر، 2020.

– حكيم تبينة، تطبيقات مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر، قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 5، العدد 3، الجزائر، سبتمبر 2020.

– حميد عبروس، سعاد طيبي، الأمين العام للبلدية ضابط للحالة المدنية، مجلة صوت القانون، جامعة الجيلاني بونعامة خميس مليانة، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، نوفمبر 2020.

– حنان بن عمار، مقني بن عمار، النظام القانوني للحالة المدنية، مجلة قضايا معرفية، جامعة ابن خلدون، المجلد 2، العدد 1، الجزائر، مارس 2022.

– رقية سكيل، تكييف منظومة التشريعية مع عصرنة منظومة الضمان الاجتماعي، الإطار القانوني للبطاقة الالكترونية الشفاء، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن علي الشلف، الجزائر، سنة 2016.

– زهرة خلوف، دور الإبداع في تحسبن الأداء الوظيفي، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، مجلد 02، العدد 17، الجزائر، سنة 2017.

– زهير بن طاع الله، عبد الهادي درار، نظام التقاعد في الجزائر، قراءة في الإصلاحات المتبناة وتداعياتها في ظل أزمة الصندوق، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 2، الجزائر، سنة 2022.

– سارة مروان، مظاهر التنظيم الرقمي للحالة المدنية في القانون الجزائري، مجلة قضايا معرفية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد2، العدد1، الجزائر، مارس 2022، صفحة 29.

– سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها، مدخل استراتيجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة المستنصرية، بغداد، العدد 7، العراق.

– سعيدة عزوز، نسيمة مقبل، عصرنة المرافق العمومية في الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة الجزائر3، العدد 3، الجزائر، سنة 2018.

– سمية يحياوي، عصرنة المرفق العام في الجزائر، رقمنة البلدية نموذجا، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 6، العدد1، الجزائر، 2020.

– سمية كحل الرأس، منية شوايدية، دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، سنة 2021.

– سميرة عطيوي، نادية عيساوي، الإدارة الإلكترونية كأداة لتحسين الخدمة العمومية مع الإشارة لتجربة بعض مؤسسات الخدمة العمومية بالولايات المتحدة الأمريكية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، عدد 14، الجزائر، سنة 2017.

– صبرينة بوبكر، حفيظة خمايسية، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية قطاع العدالة، جامعة سوق أهراس، مجلة الأستاذ الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد2، الجزائر، سنة 2019.

– عائشة بنت أحمد الحسيني، شذا بنت عبد المحسن الخيال، أثر تطبيق أنظمة الإدارة الالكترونية على الأداء الوظيفي دراسة ميدانية على موظفات العمادات في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد 10، السعودية، يناير 2013.

– عبد الإله محمد النوايسية، ممدوح حسن العدوان، جرائم التجسس الالكتروني في التشريع الأردني دراسة تحليلية، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 46، عدد 1، ملحق 1، الأردن، سنة 2019.

– عبد الجليل طواهير، اليامنة قوارح، دور عصرنة الخدمة العمومية في تحسين أداء المورد البشري بقطاع الجماعات المحلية دراسة حالة بلديات دائرة سيدي خويلد ورقلة، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، المجلد الأول، العدد 2، الجزائر، ديسمبر 2020.

– عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، العدد 7، الجزء 1، الجزائر، سنة 2017.

– عبد القادر بوبكر، فوزية قديد، أثر الإدارة الالكترونية في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين، دراسة حالة مصلحة الحالة المدنية ببئر مراد رايس، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، أفريل 2021.

– عبد القادر موفق، البلدية الالكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 40، الجزائر، جوان 2015.

– علي غريبي، رينوبة الاخضر، إصلاح الخدمة العمومية من خلال الإدارة الالكترونية وآفاق ترشيدها، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة الاغواط، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 3، الجزائر، أكتوبر 2016.

– عمار عوايدي، علاقة التنمية الإدارية بالتنمية الاقتصادية، مجلة الإدارة، المجلد 6، العدد 02، الجزائر، سنة 1996.

– فتيحة فرطاس، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد2، العدد 15، الجزائر 2016.

– فوزي صادقي، واقع رقمنة الجماعات المحلية الجزائرية وتحديات تحسين الخدمة العمومية في ظل الثورة التكنولوجية وتأثيرات التحول الرقمي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، جامعة قسنطينة 3، العدد 3، المجلد 7، الجزائر، ديسمبر 2020.

– لخضر بن أحمد، أمين لباز، الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين 2001–2010، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

– محمد فلاح علي خوالدة، واقع تطبيق الادارة الالكترونية في المدارس الثانوية الخاصة في محافظة العاصمة من وجهة نظر المديرين أنفسهم، دراسات العلوم التربوية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد 42، العدد 3، الأردن، سنة 2015.

– مريم بورنيسة، خيضر خنفري، الإدارة الالكترونية ودورها في تفعيل أداء المؤسسات تجربة الجزائر في بعض القطاعات، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 5، الجزائر، 2017، صفحة 233.

– مليكة حجاج، أثر عصرنة مرفق الحالة المدنية في جودة تقديم الخدمة العمومية، دراسة على ضوء تعديلات قانون الحالة المدنية، مجلة قضايا معرفية، مجلد 2، عدد1، الجزائر، مارس 2022.

– منير لواج، فاروق بو الريحان، واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، جامعة عمر تليجي الاغواط، المجلد 4، العدد 2، الجزائر، سنة 2020.

– نخلة طواهرية، سرير عبد الله، أساليب عصرنة الخدمات العمومية بالإدارة المحلية، دراسة الخدمة بمصلحة الحالة المدنية بلدية تيارت، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مجلد 5، العدد2، الجزائر 2021.

– نوال بوعبد الله، رقمنة مرفق الحالة المدنية في ظل القانون 08/14، مجلة قضايا معرفية، مخبر التنمية الديمقراطية وحقوق الانسان في الجزائر، جامعة الجلفة، المجلد 2، العدد 1، الجزائر، مارس 2022.

– يوسف مرين، دور القضاء في مجال الحالة المدنية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، سنة 2018.

4/ المداخلات:

– علال طحطاح، مداخلة بعنوان السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بين تجسيد مزايا المرفق الالكتروني ومعوقاته، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، سنة 2018.

5/ المقابلات:

– حسين هامل، رئيس مصلحة الحالة المدنية، بلدية قالمة، مقابلة حول السجل الوطني الآلي وآثاره، الجزائر، 16 مارس 2023، الساعة 10:40.

– حسين محمداتني، المسؤول عن الإعلام الآلي، الصندوق الوطني للتقاعد قالمة، مقابلة حول السجل الوطني الآلي وآثاره، الجزائر، 24 أفريل 2023، الساعة 11:45.
– عبد الحليم بورقعة، رئيس مركز درجة أولى، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء قالمة، مقابلة حول السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وآثاره، الجزائر، 25 أفريل 2023، الساعة 13:48.
– مساعد وكيل الجمهورية المختص بالحالة المدنية، محكمة قالمة، مقابلة حول السجل الوطني الآلي وآثاره، الجزائر، 14 مارس 2023، الساعة 09:45.
– موظفي مرفق الحالة المدنية، بلدية قالمة، مقابلة حول السجل الوطني الآلي وآثاره، الجزائر، 14 مارس 2023، الساعة 11:14.

6/ المواقع الالكترونية:

خالدة بن تركي، عصرنة مرفق الحالة المدنية، أولوية لتحسين الخدمة العمومية، يومية الشعب أونلاين، www.echaab.dz، الخميس 27 أفريل 2023، الساعة 13:29.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، اللجنة الالكترونية ، تقرير ديسمبر 2008 ، ، موقع الإلكتروني، www.nptc.dz .

7/ دورات التكوينية:

الدورة التكوينية للمنتخبين المحليين، مقياس الحالة المدنية وتنقل الأشخاص وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المديرية العامة للموارد البشرية، التكوين والقوانين الأساسية، قالمة، الجزائر 2018.

الـفـهـرس

المقدمة **1-5**

الفصل الأول: عصرنة مرفق الحالة المدنية

تمهيد **6**

المبحث الأول: استحداث السجل الآلي للحالة المدنية **7**

المطلب الأول: ظروف نشأة السجل الوطني الآلي للحالة المدنية **7**

الفرع الأول: مراحل تطور نشأة السجل الوطني الآلي **7**

أولا: مرحلة نظام الحالة المدنية خلال الاستعمار **8**

ثانيا: مرحلة نظام الحالة المدنية بعد الاستقلال مباشرة **9**

الفرع الثاني: الإصلاحات المواكبة لعصرنة مرفق الحالة المدنية **11**

أولا: الإصلاحات القانونية المواكبة لعصرنة مرفق الحالة المدنية **12**

ثانيا: الإصلاحات المؤسساتية لمواكبة عصرنة مرفق الحالة المدنية **15**

ثالثا: تنمية الكوادر البشرية **17**

المطلب الثاني: أهداف استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية **18**

الفرع الأول: الأبعاد الإدارية لعصرنة مرفق الحالة المدنية **19**

أولا: التقليل من التعقيدات الإدارية **19**

ثانيا: إلغاء نظام الأرشيف الورقي واستبداله بالنظام الالكتروني **19**

ثالثا: تحسين مستوى الخدمات **20**

الفرع الثاني: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لعصرنة مرفق الحالة المدنية **20**

أولا: الأبعاد الاجتماعية لعصرنة مرفق الحالة المدنية **21**

ثانيا: الأبعاد الاقتصادية لعصرنة مرفق الحالة المدنية **22**

المبحث الثاني: مظاهر عصرنة مرفق الحالة المدنية **23**

المطلب الأول: سجلات الحالة المدنية **23**

الفرع الأول: أنواع سجلات الحالة المدنية **24**

أولا: السجلات الأصلية **24**

ثانيا: الجداول الملحقة بالسجلات الحالة المدنية **29**

ثالثا: كيفية إنشاء السجلات والاطلاع عليها وحفظها **29**

الفرع الثاني: ضابط الحالة المدنية **33**

أولا: صفة ضابط الحالة المدنية **33**

ثانيا: اختصاصات ضابط الحالة المدنية **35**

ثالثا: مسؤولية ضابط الحالة المدنية **37**

المطلب الثاني: الوثائق الالكترونية للحالة المدنية **40**

الفرع الأول: عقود الحالة المدنية الالكترونية 40
أولا: أنواع عقود الحالة المدنية الالكترونية 41
ثانيا: استخراج وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية 42
ثالثا: الحالات التي تطرأ على عقود الحالة المدنية 43
الفرع الثاني: الوثائق البيومترية للحالة المدنية 46
أولا: بطاقة التعريف الوطنية البيومترية 46
ثانيا: جواز السفر البيومتري 48
ثالثا: رخصة السياقة البيومترية 50
خلاصة الفصل الأول 51
الفصل الثاني: تقييم مدى نجاعة السجل الوطني الآلي للحالة المدنية
تمهيد 52
المبحث الأول: آثار السجل الوطني الآلي للحالة المدنية على المجتمع 53
المطلب الأول: أثر استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية على الموظفين 54
الفرع الأول: أثر استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية على موظفي مرفق الحالة المدنية 54
أولا: زيادة الإتقان 55
ثانيا: فك الاختناقات داخل الدوائر الإدارية 55
ثالثا: الوصول إلى الوتيرة ثابتة ومستقرة 56
رابعا: تعميم مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية 56
الفرع الثاني: أثر السجل الوطني الآلي للحالة المدنية على الإدارات المرتبطة به 57
أولا: قطاع العدالة 58
ثانيا: مؤسسة البريد والاتصال 59
ثالثا: قطاع التجارة 60
رابعا: الصندوق الوطني للتقاعد 61
خامسا: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (للعمال الأجراء) 62
المطلب الثاني: أثر استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية على الموظفين 64
الفرع الأول: إصلاح الخدمة العمومية 65
أولا: القضاء على البيروقراطية 65
ثانيا: ترسيخ الديمقراطية التشاركية 66
ثالثا: تقريب الإدارة من المواطن 66
رابعا: المساواة بين المواطنين 66

خامسا: تقليص آجال استخراج الوثائق 67
سادسا: تقديم الخدمات العمومية بصفة مستمرة 67
الفرع الثاني: آليات إصلاح الخدمة العمومية 68
أولا: المتطلبات الإدارية 68
ثانيا: المتطلبات السياسية 68
ثالثا: المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية 69
رابعا: المتطلبات الأمنية 69
خامسا: المتطلبات البشرية 69
المبحث الثاني: إيجابيات وسلبيات السجل الوطني الآلي للحالة المدنية 70
المطلب الأول: ايجابيات السجل الوطني الآلي للحالة المدنية 70
الفرع الأول: مزايا السجل الوطني الآلي للحالة المدنية 71
أولا: الفوائد الإدارية 71
ثانيا: الفوائد السياسية 73
ثالثا: الفوائد الاقتصادية 74
رابعا: الفوائد الاجتماعية 74
الفرع الثاني: أهمية السجل الوطني الآلي للحالة المدنية 76
أولا: القضاء على الفساد الإداري 76
ثانيا: تكامل أجزاء التنظيم الإداري 77
ثالثا: مواكبة التطور 77
رابعا: تحسين الخدمة العمومية 77
خامسا: الاستثمار في الموارد البشرية 78
المطلب الثاني: سلبيات السجل الوطني الآلي للحالة المدنية 79
الفرع الأول: عيوب السجل الوطني الآلي للحالة المدنية 80
أولا: التجسس الالكتروني 80
ثانيا: زيادة التبعية إلى الخارج 81
ثالثا: شلل الإدارة 82
الفرع الثاني: التحديات التي تواجه السجل الوطني الآلي للحالة المدنية 83
أولا: الصعوبات البشرية 83
ثانيا: التحديات الإدارية 84
ثالثا: التحديات القانونية 85
رابعا: التحديات المالية 86

خامسا: المعوقات الفنية والتكنولوجية 87
خلاصة الفصل الثاني 89
الخاتمة 92-91
ملاحق
قائمة المراجع
الفهرس
الملخص

الملخص:

يعد السجل الوطني الآلي للحالة المدنية من أهم مظاهر عصرنة مرفق الحالة المدنية، إذ تم من خلاله رقمنة سجلات الحالة المدنية فأصبحت على شكل سجل آلي ممركز لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية، سمح باستخراج وثائق الحالة المدنية الكترونيا أو عن بعد وفي أي مكان دون اشتراط البلدية الأصلية للميلاد، وفي أي وقت وطوال أيام الأسبوع.

تم تفعيل السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بموجب تعديل سنة 2014 بالقانون رقم 08/14 المتعلق بالحالة المدنية، مهد لذلك عدة إصلاحات قام بها المشرع الجزائري متطلعا من خلالها بلوغ أهداف كثيرة، من أهمها القضاء على مظاهر الإدارة التقليدية وما ينتج عنها من سلبيات، للاستفادة من ايجابيات الإدارة الالكترونية. من خلال التخلص من الإجراءات الإدارية المعقدة، والجو المشحون الذي خيم على البلديات لسنوات عديدة وأدى إلى قطع العلاقة بين الإدارة والمواطن، فالتعامل الالكتروني ساهم نسبيا في الزيادة من جودة الخدمات العمومية في مرافق الحالة المدنية والإدارات المرتبطة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية. استطاع بذلك تقريب الإدارة من المواطن، بتحسين الأداء الوظيفي وتقديم الخدمات بشكل أسرع ومبسط، أثمر عن ذلك آثار ايجابية في المجتمع بكل فئاته، تبشر بنجاح استراتيجيات الدولة لعصرنة الإدارة المحلية ورقمنة سجلات الحالة المدنية.

Summary :

The automated national registry of civil status is one of the most important manifestations of the modernization of the civil status facility, as through it the civil status records were digitized and became in the form of an automated record centered at the Ministry of Interior and local authorities, which allowed the extraction of civil status documents electronically or remotely and anywhere without requirement The original municipality of birth, and at any time and throughout the week.

The automated national registry of civil status was activated according to the amendment of the year 2014 by Law No. 08/14 related to civil status, which paved the way for several reforms carried out by the Algerian legislator, aspiring through them to achieve many goals, the most important of which is the elimination of the manifestations of traditional management and the resulting negatives, to benefit from Advantages of electronic management. By getting rid of the complex administrative procedures, and the charged atmosphere that hung over the municipalities for many years and led to the severing of the relationship between the administration and the citizen, electronic dealing has contributed relatively to the increase in the quality of public services in civil status facilities and departments linked to the automated national registry of civil status. By this, he was able to bring the administration closer to the citizen, by improving job performance and providing services in a faster and simplified manner. This resulted in positive effects on society in all its categories, heralding the success of the state’s strategies to modernize the local administration and digitize civil status records.